

جيش لبنان

□ الأحداث والوثائق

- المؤسسة العسكرية
- الجيش والمقاومة
- عقيدة الجيش
- حماية الوحدة الوطنية
- في مواجهة إسرائيل
- في مواجهة الإرهاب

□ الدراسات

- تأسيس الجيش خارج التوازن الطائفي
..... مسعود ضاهر
- مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني
..... حسن منيمنة
- العقيدة وحرية المعتقد
..... صالح حاج سليمان
- الاستراتيجية بين العسكري والسياسي
..... أحمد علّو
- استراتيجية دفاعية مقترحة للبنان
..... ياسين سويد
- من خط الهدنة إلى الخط الأزرق
..... منذر جابر



يصدرها المركز الاستراتيجي للمعلومات

تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧

الأربعون

A:f
320.9004
M261m
no.48
c.1

AP
320,9004
M261m
no.48

مجلة تعنى بقضية كل شهر
يصدرها «المركز العربي للمعلومات» بالتعاون مع جريدة «السفير»

العدد الثامن والأربعون تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧

إعداد وإشراف:

بادية حيدر

إخراج وتنفيذ:

أحمد رياض سلمان

Maaloumat

A Monthly Periodical Journal

Published by The Arab Documentation Center & Assafir Newspaper

No. 48 November 2007

المدير المسؤول:

أحمد طلال سلمان

المركز العربي للمعلومات

بيروت الحمراء نزلة السارولا

هاتف: ٠١/٣٥٠٠٨٠ - ٠١/٧٤٣٦٠١

ص.ب. ٨٢٨ / ١٣٥ بيروت لبنان

e.mail: maaloumat@arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:

www.arabicebook.com

L A U - Riyad Nassar Library

30 JUN 2008

RECEIVED

الصور الموجودة في هذا العدد
هي بالتعاون مع جريدة «السفير»

© حقوق النشر محفوظة

Issn: 1993-8084

Direct-RE 144747

المحتويات

○ تقديم: الجيش واسطة العقد الوطني غاصب المختار ٧

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

- الجيش اللبناني من عهد الانتداب ١١
- إلى سلطة الدولة اللبنانية ١٣
- خطوات لاحقة مهمة في تاريخ تطور الجيش اللبناني ١٤
- الجيش في كوكبا احتفل بعيد ١٤
- وبالذكرى الأولى لدخوله الجنوب ١٤
- الاحتفال بعيد الجيش تحوّل عرساً للوحدة الوطنية ١٥
- على طريق الوطن ١٥
- شهداء الجيش اللبناني: ١٨
- ٣٨١٥ شهيداً منذ العام ١٩٤٤ ٢١
- اغتيالات العسكريين في الثمانينات ٢٢
- القانون رقم ٦٦٥ حول إلغاء خدمة العلم ٢٣
- المؤسسة العسكرية قادة وأركاناً منذ فرقة الشرق ٢٤
- تكتلات عسكرية ٢٧
- المدرسة الحربية منذ ١٩٢٢ ٢٩
- مراحل ودورات ٣٠
- احتفال في اليرزة بتخريج ضباط جدد ٣٠
- للمرة الأولى منذ حرب الستين ٣١
- لأول مرة في تاريخ المدرسة الحربية ٣٢
- ١٧٥٢ طالباً اشتركوا في الامتحانات ٣٢
- الكليات ٣٣
- الرتب العسكرية ٣٣
- ضبط الجيش على إيقاع وثيقة الوفاق الوطني ٣٥
- لحدود: «لبنان اجتاز مرحلة الخطر» ٣٦
- سليمان يتفقد مواقع جنوبية: ٣٦
- لا مفاوضات ولا ترتيبات مع العدو ٣٦

معلومات

قسمة الاشتراك

اشترك اليوم واحصل على حسم ٢٠ %

نعم!

أرجو قبول اشتراكي بالنسخة:

□ الورقية \$٦٥: \$٨٠

□ الالكترونية (PDF) \$٦٥: \$٨٠

الاسم:

العنوان الكامل:

العنوان الالكتروني:

مدة الاشتراك:

طريقة الدفع:

○ تقدأ

○ مرفق شيك بقيمة: صادر لأمر المركز العربي للمعلومات

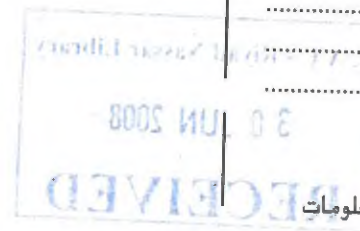
○ بطاقة اعتماد:

○ فيزا

○ ماستر كارد

رقم البطاقة:

تاريخ انتهاء الصلاحية:



الدراسات

- تأسس الجيش في العام ١٩٤٥ خارج التوازن الطائفي
ونجح في تنظيم حياته مسعود ضاهر ٧٩
- مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني حسن منيمنة ٨٣
- العقيدة وحرية المعتقد صالح حاج سليمان ٨٧
- الاستراتيجية بين العسكري والسياسي أحمد علّو ٨٩
- استراتيجية دفاعية مقترحة للبنان: وجهة نظر ياسين سويد ١٠٠
- من خط الهدنة إلى الخط الأزرق:
معضلة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة منذر جابر ١٠٨

- الجنوب يحرّر الوطن
استسلام ألف عميل واشتباك بين الفارين والإسرائيليين في البطلة ٣٧
- سلاح الجو اللبناني بمناسبة مئة سنة على ولادة الطيران ٣٨
- مساعدات عسكرية ٤١
- الطبابة العسكرية والبدل الرمزي ٤٣
- نشرة لقيادة الجيش لإزالة الغموض حول رفات الشهداء ٤٦
- العلم اللبناني رفرف في اللبونة للمرة الأولى منذ ٣٦ عاماً ٤٧
- شهداء الجيش اللبناني الأبرار في حرب تموز ٢٠٠٦ ٤٨
- أوسمة لجرحى الجيش اللبناني خلال حرب تموز ٢٠٠٦ ٤٨
- الجيش في الجنوب ٥١
- الجيش والمقاومة القانونية للعدوان الإسرائيلي ٥٤
- مشكلة الألغام في لبنان
العمل مستمر في الورش والمراكز وحركة وفود دولية ٥٥
- القوات البحرية في الجيش وعملية إزالة التلوث النفطي ٥٧
- العسكريون رجال الملمات والظروف الصعبة ٥٩
- حفظ الساحة الداخلية ٦٣
- معركة مخيم نهر البارد التي خاضها الجيش اللبناني
ضد مسلحي تنظيم «فتح الإسلام» ٢٠٠٧/٥/٢٠ لغاية ٢٠٠٧/٩/٢ ٦٦
- شهداء الجيش اللبناني في معارك نهر البارد عام ٢٠٠٧ ٦٩
- قيادة الجيش: ضنينون بحياة الأشقاء الفلسطينيين
البندقية ستبقى بوجه إسرائيل ولن نسمح بالفتنة ٧١
- الجيش دعا مسلحي «فتح الإسلام» إلى العودة للتعاليم الدينية ٧١
- مخابرات الجيش توقف شبكة إرهابية
خططت لاستهداف قوات الطوارئ ٧٢
- سليمان: نحن حراس الوحدة الوطنية ٧٣
- العماد ميشال سليمان: أهمية عقيدة الجيش العسكرية تكمن في وضوحها
وارتكازها على ثوابت وطنية جامعة مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني ٧٤

الجيش واسطة العقد الوطني

لم يحصل في تاريخ لبنان أن كان الجيش فيه موضع إجماع سياسي و شعبي و وطني كما هو الآن، وإن كان الجيش تاريخياً، وفي كل العهود والظروف، مصدر اعتزاز وطني بسبب الحاجة إليه بعد سنوات طويلة من الاحتلال التركي والفرنسي. الحاجة إليه كرمز وطني جامع لوجود الدولة ولهيبتها وقوتها ومنعتها ووحدتها. ولطالما كان الجيش اللبناني محط أنظار الداخل والخارج، إذ انه طالما لعب دوراً سياسياً محورياً ولو في الظل، وذلك نتيجة احتساب كل طرف وعهد وجماعة سياسية حساباً لدوره الوطني، ولرمزية هذا الدور وتأثيره في الحياة السياسية اللبنانية كعامل استقرار أو عامل تفجير. والدليل أنه لما انقسم الجيش في مطلع ومنتصف سبعينيات القرن الماضي مع الحرب الأهلية، تكرر انقسام لبنان مناطقياً وطائفيًا وجغرافياً. ولما توحد الجيش مجدداً في التسعينيات عادت اللحمة الى الوطن بشكل طبيعي، مع أن الخلافات السياسية الحادة استمرت، لكن وجود جيش قوي، وحيادي - إلا في الصراع مع العدو الإسرائيلي - كان على الدوام مصدر اطمئنان الى أن وحدة البلد وشعبه مصالحة.

بهذا المعنى يصبح الجيش واسطة العقد اللبناني، إن انفرط - لا سمح الله - انفرط الكيان والنظام والدولة بما هي مؤسسات ورؤية وتوجه وخدمات وسياسة واقتصاد وأمن.

والدور الوطني الجامع للجيش لا يقتصر على السنوات الثلاث الأخيرة التي شهد فيها لبنان إحدى أسوأ حلقات انقساماته، بل سبقها الى بداية التسعينيات حيث أعيد توحيد قيادة العماد (آنذاك) إميل لحود، وتكرست وحدته بقيادة العماد ميشال سليمان حالياً. وثمة من يرى أن الدور الوطني التوحيدي للجيش بدأ مع اللواء فؤاد شهاب الذي صار رئيساً للجمهورية في ما بعد، بعدما دخل من المؤسسة العسكرية الى السياسة كضامن لوحدة البلد من الانقسام إثر أحداث ثورة العام ١٩٥٨ وما تلاها، وبنان للإدارة ومحدثها.

هكذا لعب الجيش تاريخياً دور حامي الوحدة الداخلية وحامي الحدود، كما لعب دوراً إنمائياً وإدارياً وإغاثياً في مراحل إعادة توحيد الدولة بعد انتهاء الحرب، والاتفاق على الميثاق الجديد في مدينة الطائف السعودية. وسقط له شهداء وجرحى في كل هذه الأدوار، في حفظ الأمن الداخلي كما في حفظ الحدود في مواجهة العدو الإسرائيلي،

الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

وأخيراً في مكافحة الإرهاب الذي أطل برأسه في التسعينيات أيضاً عبر افتعال أحداث الضنية الشمالية، ومن ثم أحداث مخيم نهر البارد هذا العام. ولا ننسى الشهداء والجرحى خلال عمليات إزالة الألغام والقذائف والمفخخات من مناطق الجنوب التي تم تحريرها عام ألفين.

ولأن الجيش يملك - ربما بالفطرة - حاسة حماية الاستقرار الداخلي، كانت عقيدته الجديدة بعد إعادة التوحيد حماية المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، والتنسيق الكامل أمنياً وعسكرياً مع سوريا، والالتزام بالعمق العربي للبنان، بما هي عوامل مساعدة على حفظ الوحدة الوطنية، الى جانب حياديته في الخلافات الداخلية، وفي الاستحقاقات الانتخابية والعمليات الديمقراطية وحماية التحركات السياسية والنقابية والحزبية والتظاهرات ضمن اللعبة السياسية الداخلية. ولهذا ربما دفع ثمننا غالياً في عدوان تموز الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، شهداء وجرحى وتدمير منشآت، وعاد ودفع اكثر في مواجهة الإرهاب في مخيم البارد عام ٢٠٠٧.

ومع ذلك، ثمة من لا يُعجب بهذا الدور للجيش، ويريد على قياسه ولخدمة مصالحه، وبخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة. وثمة محاولات حثيثة داخلية وخارجية لإعادة «ركلجة» الجيش على قواعد وأسس جديدة تخدم ربما هذه الحسابات المستجدة، لذلك عادت الأنظار تتوجه إليه لكن على مستويين: مستوى محاولة تغيير العقيدة والتوجه، ومستوى الحفاظ عليهما. ويبدو أن الجيش بات يعرف - وبحسه الفطري - أنه لا يمكن أن يخون ثقة شعبه به، فبقي على توجهه الحيادي، وعلى عقيدته الوطنية والقومية، ورفض الانزلاق الى مهاوي السياسات الضارة بالوحدة الوطنية. وبقي موضع ثقة شعبه وواسطة العقد الوطني. وهو الآن في اعتقاد الكثيرين خشبة الخلاص من الوضع السياسي القائم حول الاستحقاق الرئاسي، عبر الرغبة في تجديد تجربتي اللواء فؤاد شهاب والعماد إميل لحود في رئاسة الجمهورية، مع العماد ميشال سليمان. وفي كل الأحوال سيبقى الجيش عامل الخلاص الأول من الانقسامات إذا لم تلوثه السياسة اللبنانية.

غاصب المختار

الجيش اللبناني من عهد الانتداب إلى سلطة الدولة اللبنانية



نصب الجندي المجهول

وإطفاء ومفرزة طبية.

وعقب الاستقلال، باشرت الحكومة اللبنانية الاتصالات مع الدولة الفرنسية لتسلم الجيش اللبناني. وإثر موافقة ممثلي الأمم الحرة في سان فرانسيسكو على البند الخاص المتعلق باستقلال لبنان ونتيجة إلحاح الدولة اللبنانية على المطالبة، وافق الفرنسيون على مبدأ تسليم الجيش إلى السلطات اللبنانية، فصدر المرسوم الرقم «K/3540» تاريخ ١١ تموز/ يوليو ١٩٤٥ الذي عين لجنة لتسلم الجيش مؤلفة من: النائب العام الاستئنافي - رئيساً، الزعيم سليمان نوفل، الزعيم فؤاد شهاب، العقيد نور الدين الرفاعي، النقيب داود حماد، النقيب جميل الحسامي - أعضاء. ثم تمت الموافقة على اقتراحات

في تاريخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٦، شكل الحلفاء «فرقة الشرق» (LEGION D'ORIENT) وهي قوات عسكرية مؤلفة من لبنانيين وسوريين وأرمن بهدف القتال إلى جانب الحلفاء في حربهم ضد السلطنة العثمانية.

وعام ١٩١٩، قسّم الحلفاء «فرقة الشرق» إلى فرقة أرمنية وأخرى سورية، وضمّت هذه الأخيرة السوريين واللبنانيين. وإثر تولي فرنسا مهمة الانتداب على لبنان وسورية تعهدت فرنسا لعصبة الأمم تشكيل قوات مسلحة للبلدين فجاءت الفرقة السورية لتكون نواة لها.

وخلال عام ١٩٢٠، قررت السلطة الفرنسية إعادة تنظيم كافة القوى العسكرية في الشرق، فأنشأت «قوات الشرق المساعدة» (TROUPES AUXILIAIRES DU LEVANT) التي شملت الفرقة السورية. وكانت الحكومة الفرنسية تتحمل نفقات هذه القوات حتى عام ١٩٢٤ حيث بدأت دولتا لبنان وسورية تساهمان في النفقات.

وإثر ثورة جبل الدروز عام ١٩٢٥، أنشئت «قوات الشرق المتممة» (TROUPES SUPPLEMENTAIRES DU LEVANT) المؤلفة من:

- ٨ سرايا قناصة لبنانية.
- ٣٦ سرية حراسة متحركة (١٨ منها من اللبنانيين والسوريين).
- سرية هندسة لبنانية.

وفي نيسان/أبريل ١٩٢٩ أعيد تنظيم سرايا القناصة اللبنانية ضمن مجموعتين. ثم تبع ذلك في نيسان ١٩٣٠ أن أصبحت المجموعة الأولى «فوج القناصة الأول» الذي تمّ تركيزه في مرجعيون، والمجموعة الثانية «فوج القناصة الثاني» الذي ركز في الفياضية.

وعام ١٩٣٠ قرر المفوض السامي إعادة تنظيم كافة الوحدات المسلحة فأطلق على التشكيلة الجديدة اسم «قوات الشرق الخاصة» (TROUPES SPECIALES DU LEVANT)..

وفي أول حزيران/يونيو ١٩٤٣ انفصلت القوات الخاصة اللبنانية عن الوحدات السورية، وشكلت اللواء الجبلي الخاص بقيادة العقيد فؤاد شهاب. وكانت تشمل آنذاك ثلاثة أفواج قناصة (الأول، الثاني، الثالث) وسريتي مدرعات وفوج مدفعية (ميدان ومضاد للطائرات) وسرية هندسة وسرية اتصالات

خطوات لاحقة مهمة في تاريخ تطور الجيش اللبناني



اللواء فؤاد شهاب

وانقسمت قيادة الجيش اللبناني إلى قسمين وذلك تبعاً إلى مكان تواجد كل واحدة. لقد شهدت هذه الفترة ذروة الدمار إلى أن اتخذ القرار بإنهاء العنف وإعادة توحيد وبناء الجيش..

- منذ العام ١٩٩٠ وحتى اليوم، عادت العافية إلى الجيش، فاستعاد لبنان عافيته لأن صورة الجيش كانت دائماً تعطي صورة عن لبنان ككل، غير أن تجهيزات الجيش بقيت متواضعة، فيما كانت الحماسة والشجاعة وحب الشرف والتضحية والوفاء تشكل تعويضاً مناسباً عن هذه التجهيزات، مواكبة الحكمة الكبيرة لقيادة الجيش.

- في العام الفائت، كانت للجيش اللبناني محطات بطولية في التصدي لعمليات إنزال إسرائيلية في أكثر من منطقة لبنانية خلال حرب تموز، وكان إلى جانب المقاومة في سبيل الدفاع عن لبنان وأرضه.

- في أيار الفائت، جسد الجيش اللبناني قوته وعزمه وإصراره على الدفاع عن هذا البلد وشعبه من خلال خوضه مواجهة شرسة ضد تنظيم «فتح الإسلام» الذي مارس أسوأ أنواع الإرهاب في حق عناصر الجيش.. وقد وقف الجميع خلف هذا الجيش داعماً إياه في نضاله الذي شارف على الانتهاء بتحقيق انتصار للبنان على الإرهاب..

(«الصياد»، ٢٠٠٧/٨/٣)



الزعيم سليمان جبور نوفل

- في العام ١٩٤٨، كان الاختبار الأول لهذا الجيش والمواجهة الأولى مع القوات الإسرائيلية، حيث قاتل «فوج القناصة الثالث» هذه القوات التي كانت قد احتلت قرية «المالكية» اللبنانية فحررها، وكان انتصاراً بطعم مميز.

- في العام ١٩٥٨، خلال الأحداث الداخلية والثورات التي جرت في تلك السنة، استطاع الجيش اللبناني أن يؤسس لتوازن دقيق، وأن يشجع حس الوحدة.

- في العام ١٩٧٨، كان الجيش اللبناني ضعيف التجهيز ويعاني من حمل المشاكل السياسية والأمنية الداخلية. فقامت القوات الإسرائيلية في ١٣ آذار باجتياح جنوب البلاد فوصلت إلى نهر الليطاني. قامت الأمم المتحدة بنشر ٤٠٠٠ جندي في جنوبي لبنان، وذلك للتأكيد على انسحاب القوات الإسرائيلية وللمساعدة الحكومة اللبنانية على فرض سيادتها. فأرسل لبنان ٧٠٠ جندي إلى الجنوب لأخذ مواقعهم إلى جانب جنود الأمم المتحدة وذلك تمهيداً لتطبيق القرار ٤٢٥. وعندما وصل الجنود إلى بلدة «كوكبا» تعرضوا لهجوم إسرائيلي عنيف، الأمر الذي أدى إلى إعاقة التقدم، فظلوا في «كوكبا» إلى أن قامت إسرائيل باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ فوصلت إلى العاصمة بيروت.

- عام ١٩٨٨ وبعد إخفاق المجلس النيابي في انتخاب رئيس جديد للجمهورية، أصبح لبنان محكوماً من قبل حكومتين،

وكانت وحداته مؤلفة كالاتي:

- ثلاث كتائب قناصة.
- لفيف الخيالة والآلي (سرية خيالة وسرية مصفحات).
- مجموعة مدفعية ميدان مع مدفعية الشواطئ.
- سرية المقر العام.
- سرية النقل البري.
- سرية إطفاء.
- المدرسة الحربية.

(العميد الركن وديع جبران، «الحياة»، ١٩٩٢/٧/٩)

اللجنة فصدر عن «هيئة الأركان الإنكليزية - الفرنسية المشتركة في الشرق» القرار الرقم ١٥ تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٥ يعلن بموجبه انتقال الجيش اللبناني إلى سلطة الدولة اللبنانية اعتباراً من الساعة صفر من أول آب/ أغسطس ١٩٤٥، ولهذا السبب أصبح عيد الجيش في أول آب من كل سنة بدلاً من ٢٢ تشرين الثاني. وتبع ذلك صدور المرسوم الرقم «K/3650» تاريخ ١٩٤٥/٧/٢٦، الذي قضى بإنشاء مركز رئيس أركان حرب عام في وزارة الدفاع الوطني وتعيين الزعيم سليمان نوفل لهذا المركز والزعيم فؤاد شهاب قائداً للجيش اللبناني. وكان عديد الجيش ٢٦٧٢ رتبياً وجندياً.



احتفال عيد الجيش في تكتة شكري غانم في الفياضية (١٩٨٦/٨/١)

الجيش في كوكبا احتفل بعيدته وبالدكرى الأولى لدخوله الجنوب



دخول الجيش الى الجنوب

كتيبة الجيش اللبناني التي دخلت الجنوب وتوقفت في كوكبا في ٢٦ تموز ١٩٧٨، احتفلت ليل الثلاثاء - الأربعاء بعيد الجيش وبذكرى مرور سنة على دخولها الجنوب. وشاركت الجنود اللبنانيين في احتفالهم وحدات رمزية من القوات الدولية المتمركزة في القطاع الشرقي. وقد مثل الكتيبة النرويجية المجر غريك سميث والمجر أولسن والفتنانت فلومو والفتنانت فيكر.

وتمثلت الكتيبة النيبالية بالميجر بين رنا والميجر بورو فوتم تابا والفتنانت أم راي ماراي. وأقيمت للمناسبة معالم الزينة في باحة كنيسة كوكبا ورفع العلم اللبناني فوقها، وتوافد أهالي البلدة إلى مقر القيادة لتقديم التهاني..

(«النهار»، ١٩٧٩/٨/٢)

الاحتفال بعيد الجيش تحوّل عرساً للوحدة الوطنية

كقلب لبنان تتقدمكم شعارات تنم عن محبتكم وتقديركم وولائكم لهذا الجيش، تتجسد فيكم كما تجسدت في هذه المجموعة من العسكريين. عيد الجيش ليس اليوم وليس غداً. عيده في كل لحظة يغدو فيها شاهد حق وشهيد واجب. عيده يرتكز على التضحية حجر الأساس. تزلزل لتبني الأثبت. أنتم إلى هذه الفكرة لتعيدوا معنا، فأهلاً بكم مع إخوانكم وأبنائكم، ولتعربوا عن ثقتكم بهذا الجيش وما أوجنا اليوم إلى مثل هذا الولاء..

(«النهار»، ١٩٧٩/٨/٢)

على طريق الوطن

اللجان في ١٢ تموز ١٩٤٥ في فندق مسابكي - شتورا، وانتهت سريعاً بإعطاء الإشارة إلى البدء بعملية التسليم، وتم الاتفاق على أن يجري تسليم المنشآت والثكنات في ٢٠ تموز، والوحدات العسكرية في ٢٥ تموز، وتسليم قيادة وإدارة هذه القوات في الساعة صفر من ١ آب ١٩٤٥، حيث أصبح هذا التاريخ عيداً وطنياً لتأسيس الجيش اللبناني، وعين الزعيم فؤاد شهاب قائداً له. وهكذا باشر الجيش مهامه رسمياً في الدفاع عن الأرض والشعب وصون وحدة الوطن وسيادته واستقلاله..

إرث من التضحيات والعطاء...واجه الجيش مذ كان فتياً تحديات ومصاعب عدة، أولها إعلان العصابات الصهيونية دولة إسرائيل في فلسطين ونشوب حرب عام ١٩٤٨. وفي ٥ حزيران من العام نفسه خاض الجيش اللبناني معركة المالكية، حيث التحمت بعض وحداته مع قوات العدو الإسرائيلي في معركة شرسة، تمكن خلالها من دحر المعتدين وتحرير القرية وفك الحصار عن الآلاف من «جيش الانتفاذ العربي». ثم تابع تنفيذ مهامه الوطنية في الدفاع عن البلاد فكانت له محطات مشرقة، منها الاضطلاع بدور مميز في عمليات انتقال السلطة عام ١٩٥٢ على أثر التظاهرات والإضرابات التي عمّت البلاد واستقالة الرئيس بشارة الخوري، ومنعه امتداد الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ وصون وحدة البلاد والحفاظ على الدولة ومؤسساتها. وفي مجال الدفاع تصدى أيضاً للاعتداءات والهجمات الاسرائيلية على منطقة العرقوب في سوق الخان عام ١٩٧٠ وعلى محوري بيت ياحون - تبين، كفرا - ياطر عام ١٩٧٢ وفي صور عام ١٩٧٥ وغيرها من الاعتداءات شبه اليومية، مقدماً في هذه المواجهات المئات من الشهداء والجرحى قرايين طاهرة على مذبح الوطن..

أحداث الفتنة: عام ١٩٧٥ اندلعت أحداث الفتنة في لبنان بسبب انعكاسات القضايا الإقليمية على الساحة الداخلية، وبرز العامل الإسرائيلي الرامي إلى ضرب وحدة اللبنانيين وصيغة العيش المشترك بينهم، فغيب دور الجيش بمفهومه الوطني الشامل ولم يتمكن من ردع الفتنة نظراً لفقدان القرار السياسي الموحد للدولة.

وهكذا استمرت هذه الحرب لسنوات طويلة، استغلها العدو الإسرائيلي لتحقيق أطماعه، فاجتاحت قواته لبنان وعاشت فيه تدميراً وخراباً مما هدد الكيان الوطني بالتفتت والانهايار. غير أن هذه الأحداث وعلى الرغم من قساوتها، لم تحل يوماً دون التواصل والتلاقي بين أخوة السلاح في الجيش، ولم تؤد إلى تخلي العسكريين عن مبادئهم وقيمهم الأصيلة وتوقعهم إلى خدمة وطنهم وشعبهم، وبقي الرهان على استعادة الجيش

.. واجتمعت طليعة العسكريين اللبنانيين المشكّلة من ٤٠ ضابطاً، في ٢٦ تموز عام ١٩٤١، في بلدة زوق مكاييل، حيث وضعوا صيغة الوثيقة التاريخية ووقعوها بأسمائهم الصريحة، مقسمين فيها يمين الولاء للوطن، مجاهدين برفضهم تلقي الأوامر من غير سلطات بلادهم الشرعية. وذهب هؤلاء العسكريون بعيداً في تحدي القيادة العسكرية الأجنبية لصالح وطنهم وحلمهم الاستقلالي، فاعلنوا امتناعهم عن القيام بمهامهم العسكرية، وربطوا استئنافهم لها بالحصول على وعد صريح ورسمي من السلطات الفرنسية باستقلال لبنان التام. وأمام إصرارهم، لم تجد هذه السلطات بداً من الرضوخ إلى طلبهم، وهذا ما حصل إذ ألقى الجنرال ديغول الذي كان حينها في بيروت خطاباً وعد فيه بإعطاء لبنان سيادته واستقلاله.

هذا الموقف لم يكن حدثاً فريداً أو وحيداً من نوعه، فقد أعقبته مواقف أخرى برزت بقوة خلال معركة الاستقلال عام ١٩٤٣ مروراً بمرحلة تحقيق الاستقلال الناجز وصولاً إلى جلاء الجيوش الأجنبية عن لبنان، فالضابط جميل لحود قائد فوج القناصة اللبنانية آنذاك رفض الإذعان لأوامر قيادة قوات الانتداب بمهاجمة بلدة بشامون مقر حكومة الثورة، وعمد إلى رفع العلم اللبناني فوق مركز قيادة الفرقة في عين الصحة فالوغا، معلناً انضمامه وقواته إلى حكومة الثورة. وكان ذلك الموقف حدثاً بارزاً في سلسلة أحداث أدت بالسلطة الانتدبية إلى إطلاق سراح رجالات لبنان من سجن راشيا وإنجاز الاستقلال.

فجر الجيش: نال لبنان استقلاله السياسي، لكن سلطات الانتداب ماطلت في تسليم الوحدات العسكرية إلى الحكومة اللبنانية، ولم تتخلف هذه الوحدات عن المشاركة في المعركة التي خاضها لبنان بحكومته وشعبه من أجل هذه الغاية، وفي هذا السياق طلب تقرير فرنسي سري صادر في آب من العام ١٩٤٤، فرض عقوبات تأديبية بحق ضباط لبنانيين بسبب «مواقفهم الاستقلالية».

٢٩ كانون الثاني من العام ١٩٤٥ كان يوم الجيش اللبناني، فقد عمّت بيروت تظاهرات مطالبة بتسليم الجيش إلى الدولة اللبنانية، وهتف طلاب لبنان للجيش رمز الاستقلال وسياس الكرامة، داعين الحكومة إلى التحرك بكل الوسائل لتسليم جيشها.

بعد سلسلة من التحركات والجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة على مختلف المستويات، بدأت المفاوضات الرسمية بين اللبنانيين والفرنسيين لتسليم الجيش، حيث شكلت لجان من الطرفين لإجراء مفاوضات بهدف تسلم الوحدات اللبنانية. بدأت اجتماعات

عمليات تصفية الحسابات عام ١٩٩٣ وعناقيد الغضب عام ١٩٩٦ وقصف البنى التحتية ثلاث مرات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، في ضوء عقيدة عسكرية واضحة متجذرة في صفوفه، مقدماً شهداء الأبرار في ساحات البطولة، ماداً يد العون والمساعدة لأهالي قرى وبلدات خطوط المواجهة بهدف تعزيز صمودهم وتشبّثهم في بيوتهم وأرزاقهم، حيث نشأت بين الجميع حكاية صمود أزهت إرادة الاحتلال..

شمس التحرير: إن تثبيت الأمن والاستقرار في الداخل، جعل جهود اللبنانيين كافة تتركز على مقارعة العدو الاسرائيلي، في ظل وحدة وطنية عارمة عبّر عنها الشعب من خلال التفافه حول جيشه ومقاومته الباسلة، مما أتاح لهذه المقاومة أن تخطو خطوات متسارعة وحاسمة في صراعها مع العدو، في حرب استنزاف يومية قل نظيرها، مما أجبره على التراجع والانحدار عن معظم الأراضي المحتلة مخلّفاً وراءه هشاشة أسطورة الجيش الذي لا يقهر. فأشرقت شمس المقاومة والتحرير على الوطن في الخامس والعشرين من أيار ٢٠٠٠. وأثمر هذا التحرير لاحقاً، استعادة قسم من مياها الجنوبية التي استغلها العدو لحقبات طويلة من الزمن، ورغم تهديداته تم تدشين محطة المياه على نهر الوزاني بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٢، لتوزع منها مياه الشفة على عشرات القرى والبلدات، وبذلك خطا لبنان خطوته الأولى على طريق استعادة كامل حقوقه من ثروته المائية وفقاً للأعراف والقوانين الدولية.

وعلى الرغم من إنجاز التحرير في القسم الأكبر من الأراضي المحتلة، فإن ذلك لم يؤد إلى استرجاع لبنان لكامل حقوقه، فمزارع شبعا وتلال كفرشوبا ما زالت ترزح تحت وطأة الاحتلال، وعشرات المعتقلين والأسرى اللبنانيين ما زالوا في غياهب سجونهم، ومئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ينتظرون العودة إلى ديارهم. من هنا تبرز أهمية استمرار المقاومة وعدم إقفال باب النزاع مع إسرائيل. فالجيش الموجود بفاعلية ضمن القوى الأمنية المشتركة في المناطق المحررة لن يكون أبداً شرطياً لأمن إسرائيل، لأن في ذلك تفريطاً بالحقوق وانحرافاً عن مبدأ السلام الشامل والعادل..

عشر سنوات على خدمة العلم

بعد انتهاء الحرب في لبنان وما خلفته من مأس وجرار عميقة في نفوس اللبنانيين ووجدانهم، كان لا بد من استلزام العبرة من هذه الحرب والتفكير بعيداً في بعض أسبابها التي تقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عاتق اللبنانيين أنفسهم، وكان لا بد أيضاً من إيجاد الوسائل الناجعة التي تكفل إرساء أفضل تطبيق وممارسة للمبادئ والمفاهيم الوطنية الجامعة، بحيث تحفظ سلامة البنيان اللبناني، وتحصنه من شر العواصف والأخطار، التي تفعل فعلها كلما كان الوطن أكثر

وفضلاً عن إعادة تأهيل وصيانة الأعتدة والأسلحة المتوافرة في الجيش، وتلك المصادرة من الميليشيات، قدّمت الشقيقة سوريا هبات عبارة عن دبابات وآليات قتال ومدافع وأعتدة، كما تم استغلال بعض الفرص المتاحة، حيث اشترى الجيش بأسعار رمزية للغاية ٣٠٠٠ الية، وسرياً من الطوافات من الولايات المتحدة الأميركية، وقطعاً بحرية من بريطانيا، وأعتدة مختلفة من فرنسا، وبالتزامن مع التجهيز، نشطت ورشة التدريب والتعليم عبر الدورات الدراسية في الداخل والخارج وعلى مختلف المستويات.

وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، نجحت القيادة في رعاية الشؤون الاجتماعية والصحية للعسكريين بفضل الإدارة السليمة ودقة التنظيم والملاحقة وترشيد الإنفاق والاقتصاد بالوسائل..

من ترسيخ الأمن في الداخل إلى مواجهة العدو جنوباً: بعد عملية توحيد الجيش، نفذت وحداته انتشاراً شمل مختلف المناطق اللبنانية. واستطاع الجيش الحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على أي محاولة للإخلال به، وكان ثمن توفير ذلك في الداخل سهر العسكريين وجهودهم وتضحياتهم ودماؤهم في محطات كثيرة. وقد أعلنت القيادة غير مرة أن الحفاظ على الاستقرار ومنع العودة إلى الوراء هما من المقدسات، فالأمن هو الركيزة الأولى للوطن ومن دونه لا يمكن أن تقوم ديمقراطية وحرية أو تتحقق عدالة أو يزدهر اقتصاد.

لقد كان نجاح الجيش في امتحان الأمن، إخراجاً نهائياً للبلد من المحنة الكبرى، وقراراً ثابتاً ببناء الوطن وعودة الدولة. فكان أدأه في خدمة القانون لا تجاوزاً له، وكان رده بههدف الإصلاح وليس لغاية التجني، فمارست وحداته دورها الأمني بكل جدية وتجرد معتمدة الحسم في الأداء من دون إيقاع الظلم بأحد، حافظة أمن المواطنين وكراماتهم، ضامنة للجميع ممارسة حقوقهم التي كفلها الدستور في مختلف المناسبات الوطنية. وفي هذا الإطار كان القرار سريعاً وحاسماً في مواجهة المخلين بالأمن، الساعين إلى إثارة الفتق في أحداث مطلع عام ٢٠٠٠ وفي محاولات أخرى هدفت للنيل من الأمن والاستقرار في مختلف المناطق، عبر تفكيك واستئصال شبكات الإرهاب وعصابات التخريب المتعاملة مع العدو الاسرائيلي، وموازرة قوى الأمن الداخلي في مكافحة الجريمة والقضاء على الآفات الاجتماعية.

في مقابل سهر الجيش على استتباب الأمن في الداخل، كان قرار القيادة بانتقال نحو نصف الوحدات إلى ساحة المواجهة الأساسية مع العدو الاسرائيلي في مناطق الجنوب والبقاع الغربي، وعلى الرغم من عدم التكافؤ في ميزان القوى، لم يستطع جيش العدو المجهز بأحدث أنواع الأسلحة والتكنولوجيا، من إرباك الجيش اللبناني وإبعاده عن ساحة المواجهة، فقد صمد الجيش متمسكاً بقوة حقه ومدى إيمانه بقضيته والتفاف المواطنين حوله، وتصدى لاعتداءات العدو المتواصلة بكل الوسائل والإمكانات المتوافرة لديه، لاسيما أثناء



العماد اميل لحود

دفاعاً عن لبنان وحفاظاً على سلمه الأهلي، قبات العلاقة بينهما مبنية على مبادئ وأسس واضحة وصلبة تحقق مصالح البلدين الشقيقين.

انطلاقاً من الرؤية الواضحة التي أرساها فخامة الرئيس العماد اميل لحود والتي استمر نهجها مع تسلم العماد ميشال سليمان سدة القيادة في ٢١ كانون الأول عام ١٩٩٨، سار العمل في المؤسسة العسكرية وفق أسس ومعايير هدفها الارتقاء بالجيش ليكون الركيزة الأساسية للدولة في مسيرة نهوض الوطن، وكانت سلسلة من الخطوات الأساسية التي جعلت الجيش محط تقدير اللبنانيين واحترامهم.

أولى هذه الخطوات كانت في عملية الدمج الشاملة وتبديل قطاعات انتشار الوحدات العسكرية التي نزع عنها مظاهر المناطقية والطائفية والمحسوبيات، وأعدت للجيش القدرة على العمل انطلاقاً من مبدأ الولاء الوطني. ترافقت هذه الخطوة مع اعتماد النهج المؤسسي في العمل، بحيث أصبحت معايير الانتاجية والكفاءة هي الأساس في تحديد الترقيات والتشكيلات والدورات الدراسية وغيرها، وبموازاة ذلك حرصت قيادة الجيش بشكل حازم على إبعاد المؤسسة عن السياسة وعن التجاذبات بين الأفرقاء بما يحفظ هيبتها ودورها الوطني.

أما في إطار إعادة التجهيز والتسليح اللازمين ولكي يتمكن الجيش من القيام بمهامه، فقد اعتمدت القيادة في ذلك مبدأ تأمين الحاجات الضرورية من دون تكبيد الخزينة ما لا طاقة لها بتحمله، وبدون ترتيب ديون خارجية عليها.



اللواء جميل لحود

لدوره والنهوض مجدداً حلم الشرفاء المخلصين للبنان الواحد الموحد، وهذا ما تحقق مع مطلع التسعينات عندما وضع اتفاق الطائف حداً للحرب - الفتنة، فكان نهوض الجيش وإعادة بنائه وتوحيده، الخطوة الأساسية في إرساء عهد جديد من الأمن والاستقرار، الأمر الذي مكن المقاومة الوطنية من تصعيد كفاحها وصولاً إلى التحرير.

إعادة التوحيد والبناء: في أواخر العام ١٩٩٠، ومع العملية التي قادها قائد الجيش آنذاك فخامة الرئيس العماد اميل لحود، بدأت مسيرة إعادة بناء وتوحيد الجيش على أسس وثوابت وطنية سليمة وعقيدة عسكرية واضحة ميزت العدو من الصديق، وأخرجت أذهان العسكريين من المنطقة الرمادية إلى المنطقة البيضاء، وقد ترافقت أعمال إزالة خطوط التماس والمتاريس مع تطبيق دقيق لهذه العقيدة، المستمدة خطوطها الرئيسية من وثيقة الوفاق الوطني التي أقرها اتفاق الطائف.

ركزت السياسة التوجيهية للجيش على الأخطار التي تمثلها إسرائيل كعدو للبنان، وبالتالي على ضرورة مواجهتها بكل الإمكانيات والوسائل المتوافرة، فكان أمر «جنوباً سر واصمد»، الأمر اليومي الذي نفذه العسكريون والتزموا به حتى التحرير أو الشهادة ودعم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وفي المقابل ركزت القيادة على عروبة لبنان، والتزامه قضاياء أشقائه العرب، وقيام أفضل العلاقات بينه وبينهم، خصوصاً سوريا الشقيقة الأقرب التي تجمعها بلبنان وحدة المسار والمصير، والتي لم تبخل يوماً في تقديم المساعدات والتضحيات الجسام

| | | | |
|------|-----|----|-----|
| ١٩٥٧ | ٧ | ١ | ٨ |
| ١٩٥٨ | ٦٥ | ٢ | ٦٧ |
| ١٩٥٩ | ١١ | - | ١١ |
| ١٩٦٠ | ٦ | ١ | ٧ |
| ١٩٦١ | ١٥ | ٢ | ١٧ |
| ١٩٦٢ | ٤ | ٣ | ٧ |
| ١٩٦٣ | ١٢ | ٢ | ١٤ |
| ١٩٦٤ | ٨ | - | ٨ |
| ١٩٦٥ | ٦ | - | ٦ |
| ١٩٦٦ | ٥ | - | ٥ |
| ١٩٦٧ | ٩ | ١ | ١٠ |
| ١٩٦٨ | ٨ | - | ٨ |
| ١٩٦٩ | ١٨ | - | ١٨ |
| ١٩٧٠ | ١٧ | ٣ | ٢٠ |
| ١٩٧١ | ١٣ | ٢ | ١٥ |
| ١٩٧٢ | ٣٤ | - | ٣٤ |
| ١٩٧٣ | ٥٢ | ٣ | ٥٥ |
| ١٩٧٤ | ١٨ | ١ | ١٩ |
| ١٩٧٥ | ٧٢ | ١٠ | ٨٢ |
| ١٩٧٦ | ٣٦٤ | ١٥ | ٣٧٩ |
| ١٩٧٧ | ٣٧ | ٢ | ٣٩ |
| ١٩٧٨ | ٥٧ | ٥ | ٦٢ |
| ١٩٧٩ | ٣٧ | ٣ | ٤٠ |
| ١٩٨٠ | ٣٨ | ٤ | ٤٢ |
| ١٩٨١ | ٦٤ | ٤ | ٦٨ |
| ١٩٨٢ | ٥٥ | ١ | ٥٦ |
| ١٩٨٣ | ٣٠٥ | ١٩ | ٣٢٤ |
| ١٩٨٤ | ٢٧٤ | ٢٣ | ٢٩٧ |
| ١٩٨٥ | ١٨٦ | ١١ | ١٩٧ |
| ١٩٨٦ | ١٨٩ | ١٥ | ٢٠٤ |
| ١٩٨٧ | ٨٩ | ٦ | ٩٥ |
| ١٩٨٨ | ٦٧ | ٤ | ٧١ |
| ١٩٨٩ | ١٤٤ | ١٢ | ١٥٦ |
| ١٩٩٠ | ٤٠٥ | ٣٣ | ٤٣٨ |
| ١٩٩١ | ٤٩ | ٤ | ٥٣ |

والقدرات في سبيل إنجاحه، إنطلاقاً من أن خدمة العلم هي واجب على كل لبناني وحق مشروع له بالشاركة في الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه واستقراره. وقد أثبتت تجربة العشر سنوات على تطبيق خدمة العلم مدى أهميتها وإيجابياتها الكثيرة على الصعيدين الوطني والعسكري.

خلال هذه الحقبة من الزمن، التحق بالمؤسسة نحو ٢٥٠٠٠٠ ألف شاب قدموا من مختلف المناطق والطوائف والطبقات الاجتماعية وانصهروا معاً في بوتقة وطنية جامعة، خبروا فيها معاني التضحية والعطاء والتعلق بالأرض..

(«مجلة الجيش»، العدد ٢١٨، أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٣)

شهداء الجيش اللبناني:

٣٨١٥ شهيداً منذ العام ١٩٤٤

طويلة من الضباط والجنود الذين سقطوا. يبلغ عدد شهداء الجيش، منذ العام ١٩٤٤ حتى ١٥ تموز ٢٠٠٧، ٣٨١٥ شهيداً موزعين بين ضباط ورتباء وأفراد، ويبين الجدول عدد الشهداء في كل سنة خلال الفترة المذكورة:

خاض الجيش اللبناني منذ الاستقلال معارك عدّة سقط منه فيها آلاف الشهداء، فمن النقيب الشهيد محمد زغيب أول شهداء ساحة الشرف في العام ١٩٤٨ إلى العريف الشهيد مصطفى خضر الشامي (حتى تاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٧)، قافلة

شهداء الجيش منذ العام ١٩٤٤ حتى ١٥ تموز ٢٠٠٧ *

| | | | |
|------|----|---|----|
| ١٩٤٤ | - | ٣ | ٣ |
| ١٩٤٦ | ٣ | - | ٣ |
| ١٩٤٧ | ٢ | - | ٢ |
| ١٩٤٨ | ١٠ | ٤ | ١٤ |
| ١٩٤٩ | ٥ | - | ٥ |
| ١٩٥٠ | ٦ | - | ٦ |
| ١٩٥١ | ٣ | - | ٣ |
| ١٩٥٢ | ٢ | - | ٢ |
| ١٩٥٣ | ٢ | ٢ | ٤ |
| ١٩٥٤ | ٢ | - | ٢ |
| ١٩٥٥ | ٣ | - | ٣ |
| ١٩٥٦ | ٤ | - | ٤ |

اغتيالات العسكريين في الثمانينات

لاحقت الاغتيالات الكثير من عناصر الجيش اللبناني وضباطه، وبخاصة في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، نجا البعض، ونال الكثيرون شرف الشهادة...
هذا الجدول يظهر اسماء مجموعة من الشهداء الذين سقطوا على محراب الوطن وهم من رتب مختلفة:

| الاسم | الرتبة | تاريخ الاستشهاد | تاريخ النعي |
|--------------------|------------|-----------------|-------------------|
| رشاد ابو شقرا | ملازم | ١٩٨٤/٨/٢٥ | السفير ١٩٨٤/٨/٢٦ |
| نزار نسيب ابو شقرا | تلميذ رقيب | ١٩٨٤/٨/٢٥ | السفير ١٩٨٤/٨/٢٦ |
| محمد علوية | رائد | ١٩٨٤/١١/١٧ | السفير ١٩٨٤/١١/١٨ |
| عادل ابو ربيعة | مقدم | ١٩٨٤/١٢/١٤ | السفير ١٩٨٤/١٢/١٥ |
| سليمان داود مظلوم | عقيد | ١٩٨٥/٦/٢ | السفير ١٩٨٥/٦/٣ |
| جورج الياس شمعون | ملازم اول | ١٩٨٥/١١/٢ | السفير ١٩٨٥/١١/٣ |
| ابراهيم خليل الفار | رائد | ١٩٨٦/٥/٨ | السفير ١٩٨٦/٥/٩ |
| ميشال زياده | عقيد | ١٩٨٦/٨/١١ | السفير ١٩٨٦/٨/١٢ |
| خليل كنعان | عقيد ركن | ١٩٨٦/٩/٢٩ | الانوار ١٩٨٦/٩/٣٠ |
| علي كمال صادق | ملازم | ١٩٨٦/١٢/١٩ | السفير ١٩٨٦/١٢/٢٠ |
| احمد المعربوني | رقيب | ١٩٨٧/٥/١٣ | السفير ١٩٨٧/٥/١٤ |
| كاظم درويش | نقيب | ١٩٨٧/٦/٢٤ | السفير ١٩٨٧/٦/٢٥ |
| اسعد طعان قانصوه | معاون اول | ١٩٨٧/٩/٢٠ | السفير ١٩٨٧/٩/٢١ |

كما تعرض العديد من ضباط الجيش لحاولات اغتيال لكنهم نجوا منها، ومن هؤلاء الضباط :

| الاسم | الرتبة | تاريخ التعرض للاغتيال | تاريخ نشر الخبر |
|-------------|--------|-----------------------|------------------|
| رضا الموسوي | نقيب | ١٩٨٧/١/٣ | السفير ١٩٨٧/١/٤ |
| جميل السيد | رائد | ١٩٨٧/٥/١٣ | السفير ١٩٨٧/٥/١٤ |
| محمد سعد | عقيد | ١٩٨٦/٧/٢٤ | السفير ١٩٨٦/٧/٢٥ |

(إعداد علي شكر، «المركز العربي للمعلومات»)

| | | | |
|----------------------|-----|----|-----|
| ١٩٩٢ | ٣٩ | - | ٣٩ |
| ١٩٩٣ | ٢٨ | ١ | ٢٩ |
| ١٩٩٤ | ١٩ | - | ١٩ |
| ١٩٩٥ | ١١ | - | ١١ |
| ١٩٩٦ | ٤٣ | ٤ | ٤٧ |
| ١٩٩٧ | ٧٨ | ٥ | ٨٣ |
| ١٩٩٨ | ٦٨ | ٤ | ٧٢ |
| ١٩٩٩ | ٦٠ | ٨ | ٦٨ |
| ٢٠٠٠ | ٥٩ | ٥ | ٦٤ |
| ٢٠٠١ | ٣٤ | ٢ | ٣٦ |
| ٢٠٠٢ | ٣٤ | ٤ | ٣٨ |
| ٢٠٠٣ | ٤٢ | - | ٤٢ |
| ٢٠٠٤ | ٤٠ | ٢ | ٤٢ |
| ٢٠٠٥ | ٣٢ | ٣ | ٣٥ |
| ٢٠٠٦ | ٨١ | ١١ | ٩٢ |
| ٢٠٠٧ (لغاية ١٥ تموز) | ١١٠ | ٥ | ١١٥ |

* تورد سجلات الجيش اللبناني سقوط شهيد (تلميذ ضابط) في العام ١٩٢٥. المصدر: كتاب «خمسون سنة من وجوههم تعرفوننا» الصادر عن قيادة الجيش في العام ١٩٩٥. كتيب «لا تيكه فالنوم بدء حياته» الصادر عن قيادة الجيش في العام ٢٠٠٦. مجلة الجيش اللبناني - أعداد من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٧.

الشهداء من كل الرتب

سقط للجيش شهداء من مختلف الرتب العسكرية، وكان العدد الأكبر من رتبة عريف التي سقط منها ١٠٨٩ شهيداً، وتلتها رتبة الجندي التي سقط منها ١٠٦٨ شهيداً، ويبين الجدول الشهداء تبعاً للرتبة العسكرية:

| شهداء الجيش تبعاً للرتبة العسكرية | |
|-----------------------------------|------|
| ضابط | ٢٥٥ |
| تلميذ ضابط | ١٠ |
| مؤهل - مؤهل أول | ٥٢ |
| معاون - معاون أول | ٢٣٦ |
| رقيب - رقيب أول | ٨٧٨ |
| عريف - عريف أول | ١٠٨٩ |
| جندي - جندي أول | ١٠٦٨ |
| تلميذ رقيب | ١٤ |
| مجند | ١٨٨ |
| احتياط | ٢٥ |

(«الشهرية الدولية للمعلومات»، آب / ٢٠٠٧)

القانون رقم ٦٦٥ حول إلغاء خدمة العلم

المادة الأولى:

خلفاً لأي نص آخر، تلغى خدمة العلم المنصوص عليها في الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ (قانون الدفاع الوطني) بصورة نهائية بعد مرور سنتين على نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

المادة ٢

تلغى الفقرة الأولى من المادة ١٠٥ من الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ تعدل الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ بحيث تصبح على الوجه التالي:

«تخفيض مدة خدمة العلم إلى ستة اشهر وذلك لحين إلغائه النهائي المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون»

المادة ٣

تضاف إلى المادة ١٠٥ من الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ الفقرة التالية:

«يمكن، وفقاً لحاجة قيادة الجيش والقوى المسلحة، تمديد خدمة من يرغب من المجندين الرتبة والافراد بعد انتهاء خدمتهم الإلزامية لفترة لا تتجاوز خمس سنوات بالرتبة التي كانوا فيها يتقاضون خلالها تعويضاً شهرياً يوازي راتب الدرجة الأولى المستحق لرتبة المتطوع التي يكون فيها كل منهم وتطبق عليهم جميع الأحكام القانونية التي ترعى أوضاع المجندين طيلة مدة خدمتهم».

يبقى للمجنّد الذي مدد خدمته الحق في إنهاء خدمته في نهاية أي سنة من سنوات التمديد.

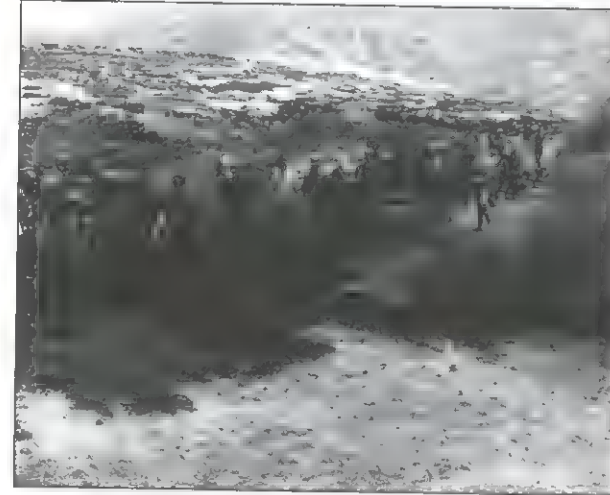
المادة ٤

تعدل الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ من الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ بحيث تصبح على الوجه التالي:

«تؤجل دعوة المواطن لخدمة العلم حتى سنة قابلة للتجديد ضمن الشروط المنوّه عنها في الفقرة ١/ من المادة ١٠٨ أعلاه على ألا تتجاوز هذه المدة حد إكماله الثالثة والثلاثين من عمره حيث يستدعي لأداء خدمته».

المادة ٥

يعدل البند ٢/ من المادة ١١٢ من الرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦/٩/١٩٨٣ بحيث يصبح على الوجه التالي: «تعطى أفضلية تحدد شروطها بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء للمجندين الذين نفذوا موجبات خدمة العلم في الدخول



مجنّدون في خدمة العلم خلال معمودية نار في تربل

إلى مختلف القوى المسلحة».

المادة ٦

تسري الأحكام الجديدة المنصوص عليها في هذا القانون على الذين يؤدون خدمة العلم بتاريخ نفاذه.

- يوقف العمل بالقانون ٣١٠ تاريخ ٣/٤/٢٠٠١.

المادة ٧

تضاف إلى حالات الإعفاء النهائي أو الوقت من موجبات خدمة العلم المنصوص عليها في الرسوم رقم ٣٧٧٨ تاريخ ١٣/٧/١٩٩٣ الحالات المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون.

المادة ٨

توقف الملاحقة بحق المتخلفين عن خدمة العلم وتسقط كافة التعقبات والأحكام بحقهم لهذه الجهة فور صدور هذا القانون ويعاد اعتبارهم حكماً.

المادة ٩

تلغى كافة النصوص القانونية والتنظيمية المخالفة لأحكام هذا القانون أو غير المؤلفة مع مضمونه.

المادة ١٠

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ صدوره.

بعيدا في ٤ شباط ٢٠٠٥

الإمضاء: اميل لحود

(موقع الجيش اللبناني على الانترنت)

المؤسسة العسكرية قادة وأركاناً منذ فرقة الشرق



العماد اميل بستاني

رؤساء الأركان

- اللواء توفيق سالم ١/٨/١٩٤٥ - ٣١/١٢/١٩٥٨
- العماد يوسف شميّط ١/١/١٩٥٩ - ١١/٦/١٩٧١
- العماد سعيد نصر الله ١٢/٦/١٩٧١ - ٣٠/٦/١٩٧٦
- اللواء الركن منير طريبيه ٣/٥/١٩٧٧ - ١٤/٢/١٩٨٣
- اللواء الركن نديم الحكيم ١٥/٢/١٩٨٣ - ٢٢/٨/١٩٨٤
- اللواء الركن محمود طي أبو ضرغم ١٤/١١/١٩٨٤ - ٣٠/٦/١٩٨٧
- اللواء الركن رياض تقي الدين ١٦/١/١٩٩١ - ٣٠/٦/١٩٩٧
- اللواء الركن سمير القاضي ٢٤/٧/١٩٩٧ - ٣٠/٦/٢٠٠٠
- اللواء الركن فادي أبو شقرا ١/٧/٢٠٠٠ - ١/١١/٢٠٠٢
- اللواء الركن رمزي أبو حمزة ١/١١/٢٠٠٢ - ١٢/٨/٢٠٠٥
- اللواء الركن شوقي المصري ٥/١٠/٢٠٠٥ - ...

(«الحوادث»، ٦/١٠/٢٠٠٦)



العماد عادل شهاب

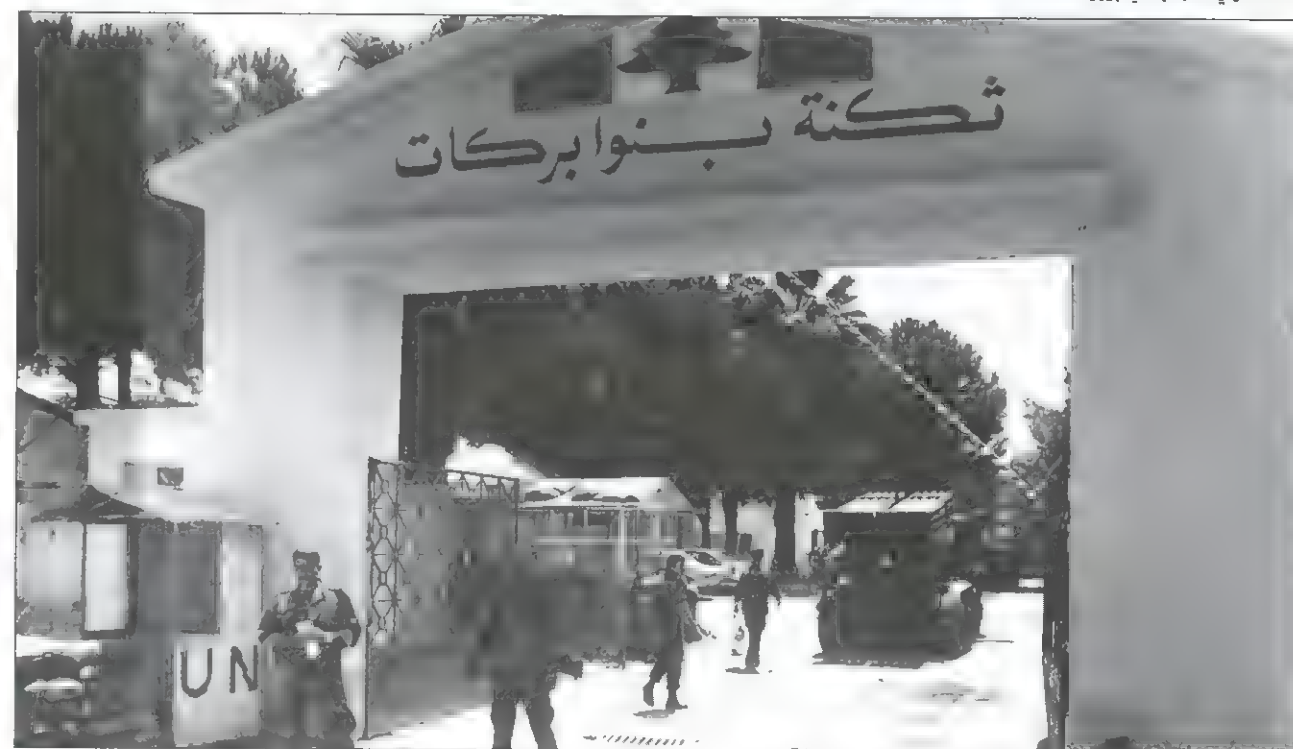
قادة الجيش

- اللواء فؤاد شهاب ١/٨/١٩٤٥ - ٢٢/٩/١٩٥٨
- اللواء توفيق سالم ٩/١٠/١٩٥٨ - ٣١/١/١٩٥٩
- اللواء عادل شهاب ١/٢/١٩٥٩ - ٣٠/٦/١٩٦٥
- العماد اميل بستاني ١/٧/١٩٦٥ - ٦/١/١٩٧٠
- العماد جان نجيم ٧/١/١٩٧٠ - ٢٤/٧/١٩٧١
- العماد اسكندر غانم ٢٥/٧/١٩٧١ - ٩/٩/١٩٧٥
- العماد حنا سعيد ١/٩/١٩٧٥ - ٢٧/٣/١٩٧٧
- العماد فيكتور خوري ٢٨/٣/١٩٧٧ - ٧/١٢/١٩٨٢
- العماد ابراهيم طنوس ٨/١٢/١٩٨٢ - ٢٢/٦/١٩٨٤
- العماد ميشال عون ٢٣/٦/١٩٨٤ - ٢٧/٥/١٩٨٩
- العماد اميل لحود ٢٨/١١/١٩٨٩ - ٢٣/١١/١٩٩٨
- العماد ميشال سليمان ٢١/١٢/١٩٩٨

ثكنات عسكرية



ثكنة هنري شهاب في بيروت



ثكنة بنو بركات في صور



ثكنة غسان برو في صور



ثكنة محمد زغيب في صيدا

المدرسة الحربية منذ ١٩٢٢

ويتم التركيز في تنفيذ هذه المهمة على التنشئة المعنوية والوطنية والتنشئة العسكرية والمهارات والتنشئة البدنية الضرورية لمتطلبات الحياة العسكرية وتوسيع آفاق التلامذة في الثقافة العامة وتنمية قدرتهم على التحليل المنطقي والاستنتاج. وتخرج الضابط من المدرسة الحربية ليس نهاية المطاف، بل إنه نقطة الانطلاق لتابعة الثقافة العسكرية والتدريب المهني. وبغير ذلك، لا يمكن الحفاظ على الكفاءة القتالية وعلى أهلية القيادة.

الإعلان عن التطويق: حين تعلن وزارة الدفاع الوطني - قيادة الجيش عن حاجتها وبقيّة القوى المسلحة إلى تطويق تلامذة ضباط من طريق الباراة، يحدد الإعلان مكان تقديم الطلبات، يحدد الإعلان مكان تقديم الطلبات وزمانه، والسلطة الكلفة استلامها وشروط الانتساب والمستندات الواجب إرفاقها بطلب الانتساب، والمكان الذي يمكن الاطلاع فيه على مواد الباراة. ويتم قبول المتقدمين إلى المدرسة الحربية من طريق مباراة الدخول. وعليهم اجتياز اختبارات نفسية، تقنية، تكشف أهلية المتقدمين واستعدادهم لأن يصبحوا ضباطاً. وتقيس هذه الاختبارات قدرات عدة منها: الذكاء، النضج، المنطق، دقة الملاحظة، الأخلاق... وتعتبر هذه الاختبارات مرحلة أولية لا بد منها، يليها اختبار طبي.. أما المرحلة الرابعة فتتضمن الاختبار الرياضي.. تتنوع مواد السنة الأولى والثانية بين العلوم العامة والعلوم العسكرية، وتوازي سنوات الدراسة الجامعية. ويتولى تعليم العلوم العسكرية عدد من الضباط.

وفي السنة الثالثة يختار التلامذة اختصاصهم: مشاة، مدرعات، مدفعية، نقل، إشارة، هندسة وغيرها..

مشاكل المدرسة: لا شك في أن المدرسة الحربية حافظت على مستواها منذ نشأتها، بل جاهدت لمواجهة التطور التقني والعسكري الحاصل على مستوى جيوش العالم، وجعلت المتعلمين إليها قادرين على الاستفادة من أي تطور حاصل، عبر إدخالها في مختلف المراحل الدراسية والتدريبية، مما شكل قاعدة صلبة صمدت في وجه التقلبات والتحديات. والمدرسة الحربية عرضة، كأي مؤسسة لصعوبات ومشاكل تبرز على مرّ الأيام..

امتحانات الدخول إلى المدرسة الحربية:

- ١ - امتحان خطي.
- ١ - موضوع إنشاء عربي عام.
- ٢ - موضوع إنشاء فرنسي أو إنكليزي عام.
- ٣ - تعريب من اللغة الفرنسية أو الإنكليزية إلى العربية.
- ٤ - ترجمة من اللغة العربية إلى الفرنسية أو الإنكليزية.
- ٥ - رياضيات (منهاج سنوات الدراسة الثانوية - البكالوريا

تأسيس وانتقال:.. تثبت شهادات ضباط قدامى عايشوا نشأة المدرسة الحربية وواكبوا تطورها، ولاسيما منهم العميد المتقاعد فرسوا جناردي، ووثائق المدرسة الحربية وسجلاتها، أن المدرسة أنشئت في دمشق في ١٢ أيار ١٩٢١، فاتحة أبوابها أمام الضباط اللبنانيين والسوريين لتدريب المقبولين منهم آنذاك كتلامذة ضباط وتلامذة صفوف ضباط واختصاصيين، واستمرت في عملها هناك حتى نقلت إلى حمص عام ١٩٣٢.

في أول آب ١٩٤٥ قسمت الجيوش الخاصة إلى وحدات لبنانية ووحدات سورية، فنقلت المدرسة الحربية من حمص إلى بلدة كوسبا في قضاء الكورة، وظلت هناك مدة ٣ أشهر لتضم تلامذة الضباط اللبنانيين فقط، وأطلق عليها يومذاك اسم «مدرسة الضباط». ثم نقلت إلى الضبيّة وتحديدًا إلى دير مار أنطونيوس. بعدها بزهاء عام نقلت، وبصورة مؤقتة، إلى بعبداء في العهد الانطوني، وكان ذلك في تشرين الأول من عام ١٩٤٦. وعادت لتنتقل من جديد في الرابع عشر من تشرين الثاني من العام عينه، لتحط رحلتها نهائيًا في منطقة الفيضانية، مركزها الحالي.

عام ١٩٥١، أطلق عليها اسم «المدرسة الحربية» بدلاً من «مدرسة الضباط»، وما زالت تحمل هذا الاسم حتى تاريخه. وقد عرفت توسعاً كبيراً في المساحة والبناني، بعدما كانت تحتل سابقاً مساحة صغيرة تعرف اليوم بـ «البراكات».

دورة ١٩٢١-١٩٢٣ كانت الأولى، وقد تخرج ضباطها العشرة تحت شعار «دورة غورو». ومن بين هؤلاء برز قواد شهاب (طليع الدورة) وجميل لحد وسليمان نوفل.

في البدء كانت مدة الدورة عامين وعدد المتخرجين منها كان قليلاً،راوح بين ضابط متخرج واحد وعشرة ضباط. ثم حددت أعوام الدراسة في المدرسة الحربية بثلاثة بدءاً من دورة يوسف طرابلس (١٩٤٩ - ١٩٥٢)، وازدادت أعداد الضباط المتخرجين حتى بلغت في دورة «الانصهار الوطني» (١٩٩٠ - ١٩٩٤) ٩٠٠ ضابط متخرج..

مهمة المدرسة الحربية: تنحصر مهمة المدرسة الحربية في تنشئة وتدريب ما يلي:

- تلامذة ضباط وتأهيلهم لإمرة فصيلة.
- ضباط اختصاص معينون مباشرة كضباط متمرنين (أطباء، مهندسون، صيادلة، إداريون...).
- ضباط أعوان وتأهيلهم لإمرة سرية.
- الضباط مجندو خدمة العلم.
- رقباء مؤهلون للانتقال إلى ملاك الضباط.



تكنة حنا غسطين في عرمان، الشمال



تكنة انطوان عبيد في القبة

مراحل ودورات

بعد نجاح تلامذة ضباط السنة الثالثة وتعيينهم ملازمين في الجيش يمر الضابط في حياته العسكرية بمراحل وظيفية ودورات تعليمية مختلفة حسب تدرجه في الرتب العسكرية وفقاً للجدول الآتي:

| الرتبة | المدة | الوظيفة |
|-----------|---------|---------------------------------------|
| ملازم | سنوات ٣ | أمر فصيلة |
| ملازم أول | سنوات ٤ | مساعد أمر سرية... |
| نقيب | سنوات ٥ | أمر سرية... |
| رائد | سنوات ٥ | رئيس فرع - مساعد قائد كتيبة... |
| مقدم | سنوات ٤ | قائد كتيبة أو رئيس قسم في لواء... |
| عقيد | سنوات ٥ | مساعد قائد لواء... |
| عميد | سنوات ٤ | قائد لواء أو نائب رئيس أركان الجيش... |
| لواء | - | رئيس أركان... |
| عماد | - | قائد الجيش... |

(«النهار»، ١٩٩٦/٨/٦)



ضباط من الجيش اللبناني يحتفلون بتخرجهم في المدرسة الحربية

اللبنانية بفروعها كافة). (Algebre, Geometrie, Analyse, Trigonometrie, Arithmetique).

- يعتمد طرح الأسئلة بشكل الإجابة المتعددة الخيارات إذا أمكن (Multiple Choice).

٦- فيزياء: Optic, Electricite, Thermodynamique.

٧- كيمياء: Minerale, Generale.

٨- علوم طبيعية.

٩- تاريخ: تاريخ لبنان والعالم من الحرب العالمية الأولى إلى الستينيات (وفق مناهج سنوات الدراسة الثانوية المحددة من قبل وزارة التربية).

١٠- جغرافيا عالية: اقتصاد العالم.

- اقتصاد الدول المهمة.

- المواد الأولية في العالم.

ب- امتحان نفسي.

ج- امتحان طبي.

د- امتحان رياضي.

السنة الدراسية في الحربية: تستمر السنة الدراسية في المدرسة الحربية ١١ شهراً. وشهر آب هو شهر العطلة، إلا إذا طرأت ظروف استثنائية. وتتخلل الدروس نشاطات رياضية وثقافية وترفيهية مختلفة.. أسبوع التلامذة مكثف، وتمنع عليهم فيه الزيارات. ويغادرون المدرسة ظهر السبت حتى مساء الأحد. والذي يرتكب مخالفة في أيام الأسبوع يحرم المأذونية.

(رانيا بونا صيف، «النهار»، ١٩٩٦/٨/٦)

لأول مرة في تاريخ المدرسة الحربية ١٧٥٢ طالباً اشتركوا في الامتحانات

الغش، ستة منهم في المدرسة الحربية وثلاثة من أنطونية بعيدا. المراقبة كانت عسكرية وصارمة، إذ لا مجال للغش ولا للالتفات ولا حتى للابتسام. وكان التنبيه واضحا من قبل رئيس اللجنة الفاحصة والأعضاء كما كانت مثالية الطلاب العنصر الجديد على الامتحانات، خصوصا وإنهم تعودوا على امتحانات البكالوريا التي جاز فيها العقول وغير العقول.

الطلاب من مختلف الانتماءات الطائفية: المسيحي والمسلم والدرزي التقوا في صفوف الامتحان، وكلهم إيمان بخدمة الوطن الواحد مهما تنوعت الاعتبارات.

«لا فرق بين الطوائف» هذا ما قاله الطلاب وما وافق عليه رئيس اللجنة الفاحصة والأعضاء.

ابن الجنوب وابن بعلبك كما أبناء جونية والبيروت وصيدا، كلهم التقوا في باحتي المدرسة الحربية وأنطونية بعيدا، حتى الموظفين في الدوائر الرسمية وفي قطاعات الأمن الداخلي والأمن العام كانوا بين طلاب وسلموا أسلحتهم (الشرعية) على الباب..

(«الأنوار»، ١٩٧٩/٩/٢٢)



مبنى المدرسة الحربية

طلاب الإفادات، وحملة الشهادات، وبعض طلبة الجامعات، ترجعوا ولأهم لوطن بانتسابهم إلى المدرسة الحربية، ليصبحوا جنود لبنان الجديد وضباطه.. وجاءت هذه الترجمة في أوجها من حيث الأعداد المتقدمة التي لم تتسع لها المدرسة الحربية، فتوزعت بينها وبين أنطونية بعيدا.

ولأول مرة في تاريخ المدرسة الحربية وفي تاريخ لبنان، تجري الامتحانات الخطية داخل المدرسة وخارجها، كما لأول مرة تشهد المدرسة هذا العدد الهيب من الطلاب الذين أتموا بنجاح امتحان الصحة، وأدوا أمس امتحانهم الخطي.

فأرقام المدرسة الحربية منذ نشوئها حتى اليوم، لم تكن تتعدى الـ ٧٠٠ في الامتحانات الخطية، وهي اليوم بلغت ١٧٥٢ طالباً.

هذا الحدث استأثر باهتمام وزارة الدفاع الوطني، حتى أن بعض المصادر العسكرية قالت: كل الطلاب لبوا نداء لبنان بالدخول في جيشه وبال دفاع عن كل شبر في أرضه..

وأمس انتهت الامتحانات الخطية لـ ١٧٥٢ في المركزين حيث تقدم في بعيدا (الأنطونية) ٩٢٥ طالباً، وفي المدرسة الحربية ٨٢٧ طالباً، وكانت حصيلتها الطرد النهائي لتسعة طلاب ثبت عليهم

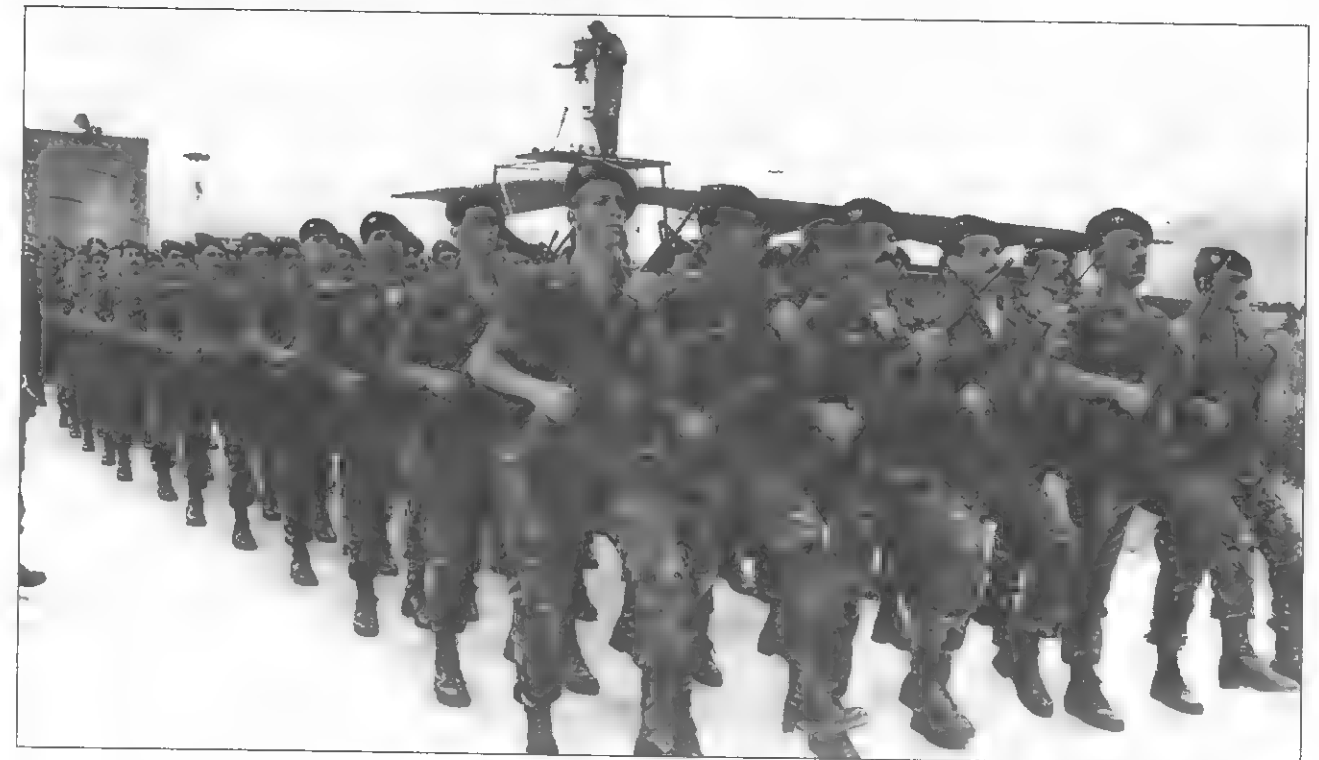
احتفال في اليرزة بتخريج ضباط جدد للمرة الأولى منذ حرب السنتين



العماد فكتور خوري

للمرة الأولى منذ حرب السنتين، احتفل لبنان بتخريج دفعتين من ضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي من دورتي ١٩٧٦ و١٩٧٧ كانت الظروف الأمنية قد حالت دون تسلمهم سيوفهم من يد رئيس الجمهورية، كما يقضي التقليد. وجاء الاحتفال في يوم الذكرى الخامسة والثلاثين للاستقلال الذي صادف يوم الأربعاء الماضي، ليحل محل العرض العسكري التقليدي الذي كان يقام عادة في هذه المناسبة. وتميز الاحتفال باختيار الضباط المتخرجين شعارين لدورتهم، خرجاً أيضاً عن التقليد، إذ حملت الدورة الأولى اسم «دورة جيش لبنان الواحد» والثانية اسم «دورة السيادة»، وذلك «تلاقياً مع أمان الشعب اللبناني ومشاركة عميقة في تحسس الظروف العصيبة التي يمر بها الوطن»، كما قال الرئيس الياس سركيس في كلمته للضباط المتخرجين..

(«النهار»، ١٩٧٨/١١/٢٤)



احتفال بعيد الجيش في اليرزة (١٩٩١/٨/١)

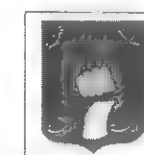
الكلبات



العماد جان نجيم



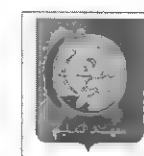
مدرسة التزلج والقتال
في الجبال



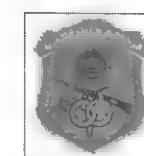
المدرسة الحربية



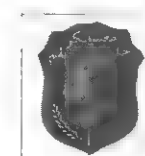
كلية فؤاد شهاب
للقيادة والأركان



عهد التعليم



المركز العالي
للرياضة العسكرية



معسكر خدمة العلم

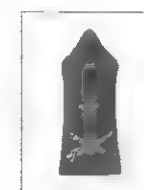
الرتب العسكرية



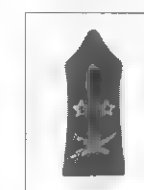
العماد اسكندر غانم

الرتب

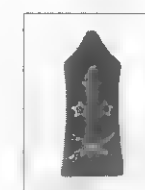
الضباط العامون



314C

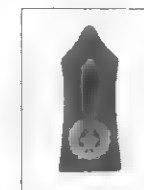


لُواء

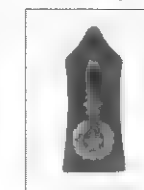


عماد

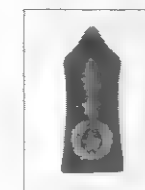
الضباط القادة



أند



مقدم



مقدّم

ضبط الجيش على إيقاع وثيقة الوفاق الوطني

لم ينشأ الجيش اللبناني على فكرة الانقلابات وإن كان قد نشأ على أفكار ونظم سلبيّة وخاطرة يتحمل نتائجها النظام السياسي الذي كان متبعاً قبل اتفاق الطائف. بل خلاف ذلك، كان بعض قادة الجيش كبش محرقة لأخطاء الرؤساء وكبار المسؤولين، كما حصل مع العماد اسكندر غانم العام ١٩٧٥، ومع العماد إبراهيم طنوس العام ١٩٨٥. وكان تأثيرهم في القرار محدوداً في حالات كثيرة، ومعدوماً في أغلب الحالات..

القيادة الحالية للجيش وضعت خطة على مراحل، سريعة ومتوسطة ومستقبلية، لإعادة ضبط مسار المؤسسة العسكرية، وفق وثيقة الوفاق الوطني ولخدمة أهدافها. ويخوض العماد اميل لحود تجربة جديدة في الجيش قد تكون الاولى في تاريخ المؤسسة بهذا الحجم والشكل وبالتوجه السياسي. وهدفه الاول انتزاع الجيش من ايادي السياسيين واللعبة السياسية التي دارت منذ العام ١٩٧٥، وضمان تكريس الولاء للسلطة السياسية وللمقرار السياسي الرسمي..

أما قرار القيادة فهو يقوم على مبادئ تعمل على تكريسها في عقول العسكريين وفي سلوكهم وتتضمن:

١- إن القضية الأساسية للجيش هي تحرير الأراضي التي تحتلها إسرائيل واستعادة سيادة الدولة اللبنانية عليها، ولا

..في مرحلة الخمسينات والستينات حتى أوائل السبعينات، كانت المنطقة العربية تغلي بالانقلابات العسكرية المتلاحقة في أكثر من بلد عربي قريب وبعيد، من سوريا، إلى العراق ومصر والسودان والجزائر والصومال، وليبيا، قطارت عروش وجمهوريات وتغيرت نظم سياسية واجتماعية، وكانت الجيوش في هذه الدول هي المحرك الوحيد والفاعل في كل هذه التغيرات، وبقي لبنان وحده في منأى عنها، وبعيدا عن تأثيراتها المباشرة، وبقرار من قائد الجيش ثم رئيس الجمهورية آنذاك المرحوم اللواء فؤاد شهاب.

ولعل مرحلة الاستقرار السياسي والأمني، وبناء المؤسسات الرسمية الفاعلة في تلك المرحلة، والتي وفرها الرئيس شهاب، جعلت الجيش في منأى عن اللعبة السياسية بشكل مباشر، وإن كانت قد جرت محاولات عديدة لإقحامه في الصراع السياسي الذي كان حاصلًا، ومنها اشتراك عدد محدود من الضباط في محاولات انقلاب العام ١٩٦١، وقبلها ثورة عام ١٩٥٨.

وقد خرج الجيش من تلك الرحلة متصراً بفنطحين: الأولى أن الجيش حافظ على تماسكه وعلى وحدته والثانية أن الرئيس الذي تولى إنقاذ البلد من الفتنة خرج من صفوف الجيش، وبغض النظر عن الموقف من فترة حكمه بسلسلاتها، وإجاباتها.

وفي الشأن الميداني، تم استحداث «أفواج التدخل» الأول والثاني والثالث، وهي أفواج مختلطة من الغاوير والمكافحة والشرطة العسكرية من مختلف المناطق، تتولى مهمة ضبط الأمن في بيروت الكبرى، وهي التي ستقوى مدامية مراكز ومخازن الأسلحة السرية لإقفالها ومصادرة محتوياتها. وسيتم في مراحل لاحقة دمج جميع الألوية، لتطعيم كل لواء بعناصر جديدة، من طوائف ومناطق مختلفة.

(غاصب المختار، «السفير»، ٢٦/١/١٩٩١)

لحدود: «لبنان اجتاز مرحلة الخطر»

دمج الألوية قال لحدود: «لم تكن الغاية من الدمج تسويق الألوية في مهمات حفظ الأمن، كما لم يكن الهدف إقامة التوازن الطائفي أو المناطق داخل الألوية، بل جرت العملية لإلغاء الفرز الطائفي المصطنع الذي حصل في الحقبة الماضية على رغم إرادة العسكريين أنفسهم، وليس أدل على ذلك من تلك السهولة والبساطة التي تمت فيها عملية الدمج، وستستمر العملية تبعاً لرفع نسبة الدمج من ٣٠ في المائة في الوقت الحاضر حتى بلوغ مستواها الأعلى في كسر التمحور الطائفي والمذهبي والمناطق داخل المؤسسة العسكرية، وسيترسخ الانصهار كلياً في الأشهر القليلة المقبلة..»

(«السفير»، ١٣/٣/١٩٩١)



قائد الجيش العماد إميل لحود متفقداً منطقة إقليم التفاح بعد الاعتداءات الإسرائيلية (١٩٩٧/٩/٥)

العام ١٩٨٩ وعددهم حوالي ٣٠٠ مجنّدة، ووضع «أنصار الجيش»... وخلال أقل من شهرين، بدأت القيادة خطوتها لإلغاء الطابع الطائفي واللون الخاص الذي قامت عليه بعض الألوية والديريات والوحدات، فأعيد توحيد الديريات في القيادة ومركز العمل فيها، (الإدارة، التوجيه، القضايا المالية، العديد، الأفراد، المخابرات، أمانة الأردن، وغيرها)، على الرغم من أن معظم هذه الديريات موزعة على أماكن مختلفة (مبنى القيادة، الأونيسكو، الكارلتون) بسبب الأضرار اللاحقة في مبنى وزارة الدفاع في البيرة.

أكد قائد الجيش العماد إميل لحود «أن الأمن يترسخ يوماً بعد يوم ودور الجيش ينمو على حساب كل ما عده، وإن الأمور التنظيمية داخل المؤسسة العسكرية تترتب وتقترب من الأهداف المرسومة». ودعا قائد الجيش العسكريين إلى «تحسين أنفسهم ومؤسستهم في مواجهة محاولات العرقلة من قبل المتضررين من عودة السلام إلى ربوع الوطن». وعن نتائج خطة تحسين الأمن في بيروت الكبرى قال: «على رغم كل الصعوبات والعراقيل تمكنت قوى الجيش من إلغاء كل الجزر الأمنية الخاصة داخل بيروت الكبرى، ودخل الأمن الشرعي إلى كل حي وشارع ومنزل، وتم ذلك بعمل عسكري انضباطي منزّه عن كل الشوائب والتجاوزات وبعيداً عن الطريقة القمعية أو البوليسية ومن دون إراقة نقطة دم واحدة». وحول عملية



العماد ميشال عون

عسكرية مباشرة من سوريا.. ومن بين الأسلحة التي تلقاها الجيش دبابات سوفياتية الصنع «ت - ٥٤» و«ت - ٥٥»، وراجمات صواريخ ومدفعية مختلفة الأنواع، إضافة إلى أسلحة فردية وعتاد مختلف وذخائر، مما شكل نواة لانطلاق فعالية للجيش، تكرست وتعززت بعد تسلم العماد لحود، وصولاً إلى إعادة توحيد كل الجيش، فتلقي الجيش مساعدات عسكرية جديدة، وإن كانت محدودة، من الجزائر (شاحنات وسيارات والبسة وأجهزة اتصال) ومن سوريا (بنادق وأسلحة فردية للمتطوعين الجدد). وهناك وعود حالياً بمساعدات ليبية يتفق على تفاصيلها، وقد تصل خلال فترة قريبة. كما أبلغ السفير الأميركي رايان كروكر العماد لحود، برفع الحظر المفروض على تسليح الجيش اللبناني. ويخضع حالياً عدد من الضباط لدورات أركان واختصاص في كل من الولايات المتحدة الأميركية وسوريا والأردن، وهناك دورات أخرى مفتوحة تجري الامتحانات الخطية لها لاختيار الضباط الذي سيشترون فيها.

كما فتحت دورات لتطويع تلامذة ضباط، وأغرار جدد في الجيش، بهدف مده بالدم الجديد.

وبوشر تقديم الطلبات للمدرسة الحربية يوم الاثنين في السابع من الشهر الحالي، وبلغ عدد المتقدمين حوالي مائتي شاب يومياً، على أن تتم، من ضمن عملية التطويع، تسوية أوضاع تلامذة الحربية الذين التحقوا عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، وذلك بإعطائهم الأفضلية، وربما علامات استحقاق، كونهم امضوا سنتين في تلقي الدروس والتدريبات.

كما ستم تسوية وضع المجنّدين اللواتي التحقن بالجيش



العماد إبراهيم طنوس

قضية داخلية أخرى تعلق قضية الجنوب. ٢- العمل السياسي ليس للجيش، ومهمة الجيش هي حماية الحدود وتطبيق ما صدر من قرارات عن السلطة السياسية والولاء للشرعية.

٣- بناء جيش موحد قوي ومتناسك غير طائفي.. وخلال عملية إعادة البناء والتوحيد، صدمت القيادة بظاهرة الضباط المحسوبين والمتعاملين على أطراف سياسية معينة، فكان لا بد من اتخاذ إجراءات تنهي هذه الظاهرة. فلجأت القيادة إلى تخيير هؤلاء الضباط بين البقاء في الجيش وقطع العلاقة مع الأحزاب والليشيات، أو ترك الجيش بتقديم الاستقالة. وكانت النتيجة أن جميع الضباط اختاروا البقاء في الجيش، وأعلنوا أنهم سيقطعون كل صلة لهم بالأحزاب والليشيات، وهم يمرون الآن بما يمكن تسميته مرحلة انتقالية تمهيداً لتكليفهم بمهام معينة داخل الجيش.

وإضافة إلى هذا الإجراء، ولقطع أي احتمال بإقامة أية صلة، أصدر قائد الجيش مذكرة خدمة قضت بما يأتي:

- منع استقبال عناصر أو مسؤولين حزبيين في أي مركز عسكري.

- يمنع تلبية الدعوات الموجهة للضباط لزيارة المراكز الحزبية.

- تؤخذ موافقة القيادة مسبقاً لزيارة أو مراجعة أو تلبية دعوة أي سلطة سياسية أو حزبية.

- تتخذ الإجراءات التأديبية بحق المخالف ورئيسه.

التسليح والدمج: في نهاية العام ١٩٨٨، وبعد تعيين اللواء سامي الخطيب قائداً للجيش بالتكليف، تلقى الجيش مساعدات

الجنوب يحرر الوطن استسلام ألف عميل واشتباك بين الفارين والإسرائيليين في المطلة



عائلات وعناصر جيش لبنان الجنوبي في طريقهم الى فلسطين المحتلة بعد التحرير

اسرائيل في حلول الساعة الثالثة والنصف فجر اليوم، وبذلك تكون قد انسحبت من جميع الاراضي اللبنانية، باستثناء مزارع شبعا.

واذا كان من اللافت عدم تسجيل اي حادث يذكر في القرى التي دخل اليها الاهالي ورجال المقاومة، وغنموا منها عشرات الآليات العسكرية والعتاد والذخائر فقد كان مؤلماً ان يسقط المزيد من الشهداء والجرحى جراء القصف الاسرائيلي الذي حاول تغطية الانهيار في صفوف الميليشيا المتعاملة، او جراء الهلع من رؤية المدنيين اللبنانيين يقودون دبابات او ملاكات مهجورة على بعد عشرات الامتار من مستوطنات الجليل..

(«السفير»، ٢٤/٥/٢٠٠٠)

يكتمل صباح اليوم الانتصار على القوات الاسرائيلية المحتلة فيتواصل زحف الاهالي في اتجاه قراهم وتتعامل المقاومة مع ما تبقى من مواقع عسكرية للمتعاملين مع اسرائيل في منطقة اقليم التفاح، فيما يتوقع ان يستسلم العملاء في مرجعيون والقلية والعديسة الى الدرك اللبناني ليتولى الصليب الاحمر نقلهم وتسليمهم الى الجيش اللبناني. وافادت مصادر أمنية بعد منتصف ليل امس، ان الاحتلال الاسرائيلي انسحب من قلعة الشقيف وتكتتي الريحان والعيشية. وقالت المصادر ان اسرائيل فجرت تكتتي الريحان والعيشية، وانها قصفت منشآت في جوار قلعة الشقيف. وبذلك، تضيف المصادر انه لم يبق حتى الساعة الثانية عشرة والنصف سوى مواقع بلاط والشريقي والعباد، التي توقعت المصادر ان تنسحب منها

سليمان يتفقد مواقع جنوبية: لا مفاوضات ولا ترتيبات مع العدو



العماد ميشال سليمان خلال جولة على المراكز العسكرية في جنوب لبنان وتبدو خلفه مستعمرة المطلة الاسرائيلية

أكد قائد الجيش العماد ميشال سليمان الالتزام بنهج الرئيس اميل لحود في بناء الجيش وأدائه الدفاعي والامني، مشيراً الى ان قوة الجيش تكمن في احترامه للقوانين والتزامه بأحكامها. وشدد العماد سليمان أثناء تفقده الوحدات العسكرية في منطقة الجنوب على رفض أي مفاوضات مع العدو ورفض أي ترتيبات أمنية معه.

وكان العماد سليمان قد جال على قيادة منطقة الجنوب العسكرية للمرة الاولى منذ تسلمه مهامه في تكتة محمد زغيب والمراكز المنتشرة على جبهة المواجهة مع العدو الاسرائيلي في شرقي صيدا وإقليم التفاح واجتمع الى الضباط والعسكريين وتحدث إليهم مؤكداً على «الالتزام بنهج فخامة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود في بناء الجيش وأدائه الدفاعي والامني وعلى الدور الوطني والقومي للمؤسسة العسكرية في الدفاع عن الجنوب والبقاع في وجه العدو الاسرائيلي وفي المحافظة على الامن الداخلي للبلاد».

وأضاف ان «قوة الجيش تكمن في احترامه للقوانين والتزامه بأحكامها»، منوهاً «بصمود العسكريين وتضحياتهم على الجبهة، مشدداً على ان التهديدات الاسرائيلية بمختلف أشكالها لن تثنيها عن ممارسة حقنا المشروع في الدفاع عن أرضنا».

(«السفير»، ١٥/١/١٩٩٩)

سلاح الجو اللبناني بمناسبة مئة سنة على ولادة الطيران

تُشكل قاعدة رياق الجوية في بقاع لبنان الأوسط، القاعدة الأولى، المؤسسة لكل نشاط جوي في لبنان، منذ ما قبل عهد الاستقلال إلى اليوم. فالقاعدة التي أسسها الجيش الفرنسي منذ أيام انتدابها الأولى، سرعان ما مثلت نواة لأنشطة الطيران اللبنانية المتنوعة الأغراض، من مدنية وتدريبية إلى عسكرية وإغاثية وعلمية.

أخلى الفرنسيون القاعدة رسمياً في عام ١٩٤٦. وقد بدأت منذ ذلك التاريخ مساعي القوى اللبنانية المسلحة في عهد الاستقلال الأول، لتأسيس أنشطة طيران الدول الفتية. تكللت تلك المساعي بالنجاح في العاشر من شهر حزيران من عام ١٩٤٦، إذ أعلن إنشاء القوات الجوية اللبنانية في قاعدة رياق بقيادة المقدم إميل البستاني، لتنتقل بعدد سرية تتمركز في القاعدة المذكورة، مزودة بطارتي «بروكتور» بريطانيي الصنع.

الطائرتان تركهما الفرنسيون بعد رحيلهم، تعبيرا منهم عن مغادرة الكيان المستقل من غير قطيعة. لا بل على العكس من ذلك، بعلاقات متميزة تجسدت في تقديم النواة الأولى للعديد من المؤسسات التي قامت وتبلورت في عهد الاستقلال.

بحسب القائد الحالي للقوات الجوية في الجيش اللبناني العميد الركن الطيار نهاد ذبيان، تمثل الحقبة الممتدة من عام ١٩٥٣ حتى بداية السبعينات، مرحلة بارزة في مسيرة سلاح

الجو اللبناني الذي سرعان ما حقق خطوات بناء جدية منذ عام ١٩٤٩..

أول سرب للقاذفات امتلكته قوى سلاح الجو اللبناني اكتمل رسمياً في ٢٠ أيلول من عام ١٩٤٩، وذلك بعد وصول ٤ طائرات إيطالية من طراز سافويا ماركييتي. وقد احتفل بالمناسبة في اليوم التالي بعرض عسكري هو الأول، نظم في قاعدة رياق الجوية.. وفي ١١ نيسان ١٩٥١ جُهزت القوات الجوية اللبنانية بطائرة نقل وتصوير جوي من طراز «دوف» البريطانية الصنع. كما وتم في الأول من شهر كانون الأول من عام ١٩٥٣ تخريج الدفعة الأولى من الطيارين اللبنانيين، بمعاونة الجيش الفرنسي، فكان الملازم علي عبود الطيار الأول والملازم يوسف لطيف الطيار النفث الأول، في لبنان.

في العودة إلى ما ذكره العميد الركن نهاد ذبيان، قائد سلاح الجو اللبناني الحالي، حول الحقبة المتميزة في مسيرة الطيران الحربي اللبناني في بداية الخمسينات، فقد استدعى وصول السرب الأول من طائرات الفامبير عام ١٩٥٣، إنشاء القاعدة الجوية المركزية في مطار بيروت، تلك القاعدة التي عرفت بقاعدة خلدة الثانوية.

طائرات الفامبير تلك مثلت عامل تفوق أول وجوهري لسلاح الجو اللبناني في سماء المنطقة الشرق أوسطية بأسرها.



طائرة «سافويا»

حسب العميد ذبيان. فالطائرة المذكورة تعد من أولى النفثات في العالم. وقد بدأ وجودها في لبنان آنذاك، تعبيراً عن حداثة سباق، لم تكن الدول العربية الأخرى قد بلغت، أو حظيت بها.. بدأت القاعدة الجوية في مطار بيروت تمهيداً لانخراط الأنشطة الجوية الحربية اللبنانية، بالنهضة المؤسساتية التي استتبعته العهد الأول للاستقلال، انطلاقاً من مركز الكيان ومثاله النموذجي المدني.

لقد اقتضت الفكرة المؤسساتية الحديثة آنذاك، على ما نشأ من غير إرث سابق القيام بترسيخ عناصر استمراره وبلورة عوامل تطوره المحلية، من غير التخلي عن مظاهر الانفتاح والتعاون مع المثال الخارجي.

حدث افتتاح قاعدة جوية إضافية للقوات المسلحة اللبنانية، في مركز الكيان، لتدعم القاعدة السابقة في البقاع الأوسط، نقل ذلك النحى التحديثي الذي كان سارياً في لبنان إلى قلب المؤسسة العسكرية الناشئة. وقد عبّر عن ذلك بقوة تسلم القوات الجوية اللبنانية طائرات تدريب من نوع تشيبيمانك عام ١٩٥٤.

لقد مثل ذلك الحدث الأخير، بداية السعي المحلي للعمل على منح المؤسسة اللبنانية القدرة على التشعب وتطوير الذات ومراكمة ما كانت قد حصلت من الآخرين والإفادة منه.

مشاريع تدريب الذات، والتزود بوسائل التدريب وتقنياته، أخذت تتبلور ابتداء من أواخر الخمسينات، لتكتمل وتتوّج في بداية الستينات.

في الحادي عشر من أيار من عام ١٩٥٧، وتحت رعاية قائد الجيش آنذاك، تم افتتاح نادي الطيران الشراعي في قاعدة رياق الجوية. وقد لعب النادي المذكور دوراً متميزاً في عمليات التدريب وإيضاح مظاهر «تمدين» وفتح المؤسسة العسكرية وقواعدها وإمكانياتها التقنية، أمام المجتمع الأهلي.

كما ومهد النادي، كمؤسسة أولى، رديفة، تقوم بموازاة وحدات قوى الجو التابعة للمؤسسة العسكرية الرسمية، إلى نشوء مؤسسات جوية رديفة أخرى، هي المدرسة الفنية (عام ١٩٦٠) والمدرسة الجوية (في ١/٩/١٩٦٠)، ومصلحة الطيران التي تمركزه في قاعدة رياق الجوية.

في أثناء ذلك وبعده بفترة وجيزة، كانت القوى الجوية اللبنانية تعمل على استكمال بناء قدراتها. فقامت عام ١٩٥٨ باستقدام سربين من طائرات الهوكر هنتر المقاتلة البريطانية الصنع، وتسلمت في عام ١٩٦١ طوافات (الويت ٢) والويت (٣) الفرنسية، متبوعة بدفعة ثانية من (الويت ٣) في أوائل عام ١٩٦٩.

مساعي التدريب الذاتي التي اكتسبت عوامل إيجابية عديدة أبرزها المدرستان الفنية والجوية، كانت مستمرة آنذاك، فتم في عام ١٩٦٥ استقدام طائرات التدريب الفرنسية الصنع من طراز فوغا ماجستير. كما وأنشئت في العام نفسه قاعدة القليعات

الجوية، التي عبرت عن تنامي الدور الاستراتيجي الحساس الذي أوكل للطيران الحربي اللبناني في سماء المنطقة بأسرها. قبل الستينات بقليل، شهدت الساحة اللبنانية تطورات أمنية متواترة في عام ١٩٥٨. أحداث ذلك العام الداخلية، دفعت القوات الجوية التابعة للدولة إلى التدخل بغية تغيير مجريات بعض الأحداث لصالح السلطة الرسمية.

المهام الجوية العسكرية تلك، ربما تكون الأولى لسلاح الجو اللبناني، في معارك عسكرية. لكن الدور العسكري الأهم، الذي لعبه الطيران الحربي اللبناني ودفاعاته الجوية كان في عام ١٩٦٨. إذ أدت تداعيات الهزيمة العربية في حزيران من العام الذي سبق، إلى الإعلان عن قيام «المجلس الأعلى للدفاع العربي المشترك» الذي قرر تزويد وحدات الجو اللبناني برادار متطور من طراز (Palmier) ركز في جبل الباروك ليشرف على أجواء المنطقة وصولاً إلى سيناء. كما قرر تزويد قوى الجو اللبنانية بسرب من طائرات الميراج الفرنسية المتطورة، ليكون ذلك السرب جاهزاً للتدخل متى دعت الحاجة، لكن وبسبب عدم اكتمال التنسيق العربي المطلوب، اضطرت الدولة اللبنانية إلى شراء هذا العتاد على نفقتها.

الدور الحساس والدقيق ذاك، الذي لعبته القوى الجوية اللبنانية في تلك الفترة، جعلها تبلغ أقصى نقاط قوتها، متمتعة بحرية كبيرة في الحركة والتحليق..

شكلت مدرسة الطيران الحربي التي أنشئت في لبنان عام ١٩٦٠ إطاراً أمثل للعلاقة المحلية بأنشطة الطيران. فقد تحولت عمليات تنشئة الطيار اللبناني إلى مشروع مؤسساتي داخلي، على شيء من التكامل، والانفتاح في الوقت عينه.

مع مدرسة الطيران تلك، أخذ تلامذة الضباط اللبنانيون الذين يودون الانخراط في سلاح الجو يقضون سنتهم العسكرية الأولى في المدرسة الحربية حيث يتلقون اختصاص قوى البر الاعتيادي. ومن ثم يحوّلون إلى المدرسة الجوية في رياق ليلبشروا التدريب على الطيران طيلة سنة كاملة. ويحوّلون في السنة التي تلي، بحسب رغبتهم وإمكانياتهم وحاجات القيادة، إلى الطوافات أو إلى الطيران النفث أو إلى الاختصاصات الفنية. وكان الطيارون هؤلاء، يرسلون، إذا ما تأمنت مقاعد دراسية لهم في الخارج، إلى دول غربية للتدريب والعودة للتخرج برتبة ملازم.

التأثير الجسيم الذي ألحقته الحرب بسلاح الجو اللبناني عبّر بوضوح عن مدى ارتباط الأخير بفكرة المؤسسة المتكاملة للكيان، والتي تهشمت بكل معانيها وأطرها جرّاء الحرب..

منذ أواسط السبعينات وحتى الثمانينات دخل الطيران النفث اللبناني في حال من السبات التام.

إلى ذلك شهد سلاح الطوافات آنذاك، تطورات ملفتة تمثلت باستقدام طوافات اليوما، والغازيل الفرنسية الصنع وضمها إلى البلب الإيطالية..

إزاء التعطل القسري الذي شهده الطيران النفث التابع للجيش

مساعات عسكرية



الجيش اللبناني يتسلم مساعات عسكرية من ليبيا (دبابات «ت ٥٥») (أيار، ١٩٩١)



الجيش اللبناني يتسلم دفعة من السلاح الأميركي (تشرين الثاني، ١٩٩٥)

في حال متحفية من غير توفر إمكانيات المتحف الجوي المحلي وأمكنته. فيما أرسلت إحدى طائرات السافويا ماركييتي الإيطالية الصنع هدية إلى القوات الجوية الإيطالية عام ١٩٩٥، إذ لم يعثر الإيطاليون على طائرة صالحة من هذا النوع في أي مكان من العالم سوى في لبنان. والطائرة المذكورة معروضة اليوم في المتحف الجوي الإيطالي بروما، وعليها شعار القوات الجوية اللبنانية والعلم اللبناني.

أسراب الطوافات من «بوما» و«غازيل»، والتي تحطمت في قاعدة أدما أواخر الثمانينات، يمكن معاودة إدخالها في الخدمة شرط أن تتم عمليات إصلاحها، بمعاونة دول المنشأ، وهي عمليات قد تتطلب ميزانية منخفضة نسبياً، بحسب المصادر العسكرية، إذ أنها قد لا تزيد عن ثمن طائرة جديدة واحدة.

سرب الطوافات الذي تستخدمه القوى الجوية اللبنانية اليوم، هو من طراز (بل ٢٠٥) الأميركي. الطوافات المذكورة قدمها الأميركيون على شكل مساعات في أواسط التسعينات. وقد دخلت الخدمة في الأجواء اللبنانية منذ عام ١٩٩٥.

بقي لطوافة (بل ٢٠٥) مجال زمني لن يتعدى السنتين. إذ سوف يدخلها الأميركيون في مرحلة التقاعد. وسوف يكون من المتعذر صيانتها واستبدال قطعها.

لائحة استخدام الطوافات بالغة التشعب والتداخل في الحياة العامة بمختلف وجوهها، حيث من المستحيل تصوّر الاستغناء عنها أو إدخالها في حال من الانتظار والسبات كما أدخل الطيران النفاث..

(قادي طفيلي، «المستقبل»، ٢١/٦/٢٠٠٣)

اللبناني في الحرب، دخلت طائرات الميراج ومن ثم الهوكر هنتر في مرحلة التوقف التام عن الطيران. وقد أودعت الأخيرة في قاعدة حالات التي أنشئت مؤقتاً. إلى جانبها جنمت طائرات الفوغا ماسجيتير والبولدوغ، التي كانت تنتشر عملانياً ضمن الجناح الجوي لدرسة القوات الجوية التي أقفلت في الثمانينات. حيث تم في أثناء إقفالها إرسال بعض دفعات الطيارين للتدريب في الولايات المتحدة بتكاليف عالية جداً.

ومع تعطل الطيران النفاث وتعذر إرسال الطائرات إلى بلدان المنشأ بشكل دوري لصيانتها واستبدال قطعها، وهذا شرط من شروط المحافظة عليها، تم الانتقال من قبل القوات الجوية اللبنانية للتركيز بالاهتمام على سلاح الطوافات. وقد أنشئ عام ١٩٨٦ مهبط في أدما وفي عام ١٩٨٩ أنشئت قاعدة أدما بموجب مذكرة خدمة من أركان الجيش للعمليات.

هناك في قاعدة أدما، تعرّضت الطوافات اللبنانية لنكبتها الأكبر في واحدة من المعارك الأخيرة للحرب في لبنان في أواخر الثمانينات.

ولم يسلم من تلك الطوافات سوى بعضها الذي كان جاثماً في قاعدة بيروت الجوية.

على الرغم من عودة المدرسة الجوية في عام ١٩٩٥، وقيامها منذ ذلك التاريخ باستعادة موقعها في تنشئة الطيارين وتخريجهم، فإن الطيران الحربي اللبناني لا يمكن وصفه بعيداً عما تعرض له من تعطل وكساد ونكبات..

في التسعينات بيع سرب الميراج لباكستان، التي قد تقوم بتطويره وتزويده بالأسلحة الجديدة.

أما «الهوكر هنتر» و«الفوغا ماسجيتير» و«البولدوغ» فقد دخلت



قاعدة رياق الجوية

الطبابة العسكرية والبدل الرمزي

اللازمة أو لعدم إمكانية تأمينها بالسرعة المطلوبة لتحقيق الهدف المنشود.

وأضاف قائلاً: إن حملة التحديث شملت طبابات المناطق حيث أنشئت أقسام طوارئ، وأخرى خاصة بعلاج العين والرأس، إضافة إلى مراكز استشفائية في أبلح وصيدا وذلك للحد من مركزية الطبابة وعدم تحميل المستفيدين مشقة الانتقال إلى مراكز بعيدة عن أماكن سكنهم وتكبيدهم مصاريف إضافية.

كيفية صرف العائدات: عن كيفية صرف عائدات البطاقة الصحية والبدل الرمزي، أوضح العميد الطبيب العاكوم أن تعليمات القيادة حددت صرف هذه العائدات انطلاقاً من الحاجة الجماعية والعامّة لا الفردية، كما أخضعت صرف أي مبلغ منها لقرار العماد قائد الجيش، علماً أن عملية الصرف تديرها لجان مؤلفة من قبل القيادة، وهي التي تشرف على مختلف أنواع التجهيزات والإنشاءات النوي تحقيقها واستلامها وذلك وفقاً للتعليمات الإدارية النافذة وانطلاقاً من قرار العماد قائد الجيش. وأشار إلى أن الطبابة العسكرية تقوم بتحديد حاجتها السنوية التي يتعذر تأمينها من الأموال العامة، إضافة إلى بعض الحاجات الطارئة التي ترفعها للموافقة كلما دعت الحاجة. وأوضح أن نفقات الطبابة العسكرية موزعة على الإحتياجات التالية:

- أجور بعض الأطباء والمرضى والتقنيين.
- اللوازم الطبية التخصصية والمعدات الطبية.
- أدوية الأمراض المستعصية والزمنة الغالية الثمن (فقط التي يحتاجها المستشفى العسكري المركزي).
- المواد الخيرية لختبرات المناطق التي أنشئت تبعاً في كل من أبلح، طرابلس، صيدا، وصرى.
- الإنشاءات والأبنية الخاصة بالمراكز الطبية العائدة للطبابة العسكرية.

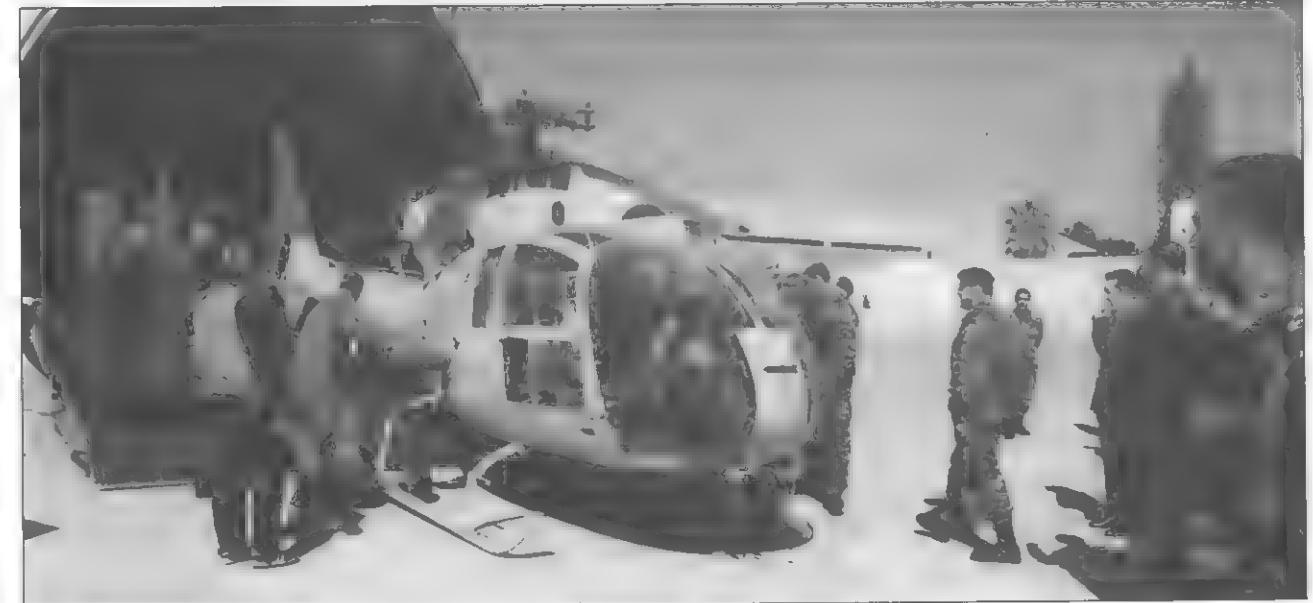
وختاماً أكد العميد الطبيب العاكوم أن التقديمات الطبية للمستفيدين من الطبابة العسكرية لا سقف لها، ولا تقتصر على عمل محدد بل تشمل مختلف الأعمال الطبية الحديثة والمعول بها في الدول المتقدمة، علماً أنها تتم بإشراف لجان طبية متخصصة، مع الإشارة إلى أن معظم هذه التقديمات لا توفرها المؤسسات الضامنة الأخرى في لبنان. وأضاف أنه لولا عائدات البطاقة الصحية والبدل الرمزي لما تمكنت الطبابة العسكرية من مواكبة التطور العلمي الحديث، وتأمين الخدمات المختلفة والنهوض بطبابات المناطق والعيادات المركزية والمستشفى العسكري المركزي لتلبية حاجات المستفيدين التي هي في ازدياد مستمر.

بدءاً من تشرين الأول من العام ٢٠٠٣، باشرت الطبابة العسكرية استيفاء بدل رمزي لقاء الخدمات الطبية التي تقدمها الطبابة المركزية وطبابة المناطق. المشروع الذي بدأ لمنع البعض من استغلال الطبابة المجانية والاستفادة من التقديمات الطبية على حساب المحتاجين إليها فعلاً، أثبت جدواه على غير صعيد، إذ أدى أولاً إلى تخفيض المعائنات بنسبة ٢٠ في المئة ما أفسح المجال بإعطاء كل مريض الوقت الكافي للمعاينة والتشخيص، وأثمر من جهة أخرى عن مبلغ مالي لا بأس به ساهم إلى حد كبير في رفع مستوى الطبابة العسكرية على مختلف الأصعدة. عن البديل الرمزي والهدف من استحداثه، وكيفية صرف عائداته، تحدث إلى مجلة «الجيش» رئيس الطبابة العسكرية العميد الطبيب نديم العاكوم.

تحسين مستوى الخدمات الطبية: بالرغم من نسبة التضخم السنوية العالية والمعتمدة في لبنان لكلفة الاستشفاء والبالغة ٨ في المئة، وبالرغم من تخفيض اعتمادات الطبابة العسكرية الأساسية بدءاً من العام ٢٠٠١ بسبب سياسة التقشف المعتمدة على صعيد الجيش بشكل عام، تمكنت الطبابة العسكرية من الإستمرار في توفير العلاج والإستشفاء لأصحاب الحق بشكل كامل، من دون ترتيب أي عبء مالي على المستفيد أو أي عجز في الموازنة، وذلك لاعتمادها إجراءات عدة أبرزها توفير الخدمة الطبية داخل الطبابة العسكرية وطبابات المناطق بدلاً من تأمينها في المؤسسات المدنية، إضافة إلى استيفاء رسم البطاقة الصحية والبدل الرمزي عن الخدمات الطبية مما ساهم في سد الشغرات المالية الناجمة عن نقص الإعتمادات. وكانت الطبابة العسكرية قد بدأت باستيفاء البديل الرمزي من المستفيدين منذ أوائل تشرين الأول في العام ٢٠٠٣، وذلك لقاء بعض الخدمات الطبية وحددت قيمته ما بين ألفي ليرة كحد أدنى وعشرة آلاف ليرة كحد أقصى. ومن أبرز نتائج هذه الخطوة بحسب ما أشار العميد الطبيب نديم العاكوم، الحد من تقديم الخدمات الطبية لغير الجديين ممن «يتمازضون» أو يستغلون مجانية الطبابة، وهذا ما أدى إلى تخفيض عدد المتقدمين للمعاينة الطبية بنسبة ٢٠ في المئة، وأتاح بالتالي الوقت الكافي للأطباء لمعاينة المرضى الفعليين وتشخيص المرض بصورة أدق وأشمل. وأضاف رئيس الطبابة العسكرية أن عائدات البديل الرمزي قد ساهمت مع عائدات البطاقة الصحية في تحسين مستوى الخدمات الطبية وتنوعيتها والأداء الطبي ككل، وذلك عبر تأمين العديد والعتاد والأدوية واللوازم الطبية والإنشاءات اللازمة التي كان من الصعوبة تحقيقها من الأموال العامة، إما لعدم توافر الإعتمادات



الجيش اللبناني يتسلم ١٦ طوافة أميركية (١٩٩٥/٧/٢٦)



الجيش اللبناني يتسلم طوافة من نوع «غازيل» قدمتها الامارات العربية المتحدة (آذار، ٢٠٠٧)



زوارق حربية مقدمة من المانيا للجيش اللبناني (آب، ٢٠٠٧)



المستشفى العسكري المركزي



المركز العالي للرياضة العسكرية

جدول يبين المستفيدين المعفيين من دفع البديل الرمزي عن الخدمات الطبية

| نوع الخدمات الطبية فئة المستفيدين | المعالجة الطبية | دخول المستشفيات | الحالات الطارئة | المستشفى العسكري المركزي | |
|--|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------------------|-------------------------|
| العسكريون في الخدمة الفعلية (١) | X | X | X | X | |
| العسكريون المتقاعدون (١) | X | X | X | X | |
| الموظفون المدنيون في الخدمة والتقاعد (١) | - | X | X | X | |
| عائلات الموظفين المدنيين في الخدمة والتقاعد | X | X | - | X | |
| المعوقون (١) | X | X | X | X | X يعفى من البديل الرمزي |
| عائلات العسكريين الشهداء | X | X | X | X | |
| عائلات العسكريين المفقودين | X | X | X | X | |
| باقي المستفيدين | - | - | - | - | - يدفع البديل الرمزي |
| المحالون من النيابة العامة العسكرية | X | - | X | X | |
| مرضى العلاج الكيميائي وغسيل الكلى ونقص المناعة ومعالجة الأمراض الخبيثة بواسطة الأشعة | X | X | X | X | |

ب - يعفى المستفيدون من دفع البديل الرمزي في الحالات التالية:

(١) - الأعمال الطبية المتممة لعملية زرع الأسنان.

(٢) - فحص الأنسجة.

(٣) - فحص السكري الجري في العيادة.

(٤) - بيان أبحاث للحصول على وحدات دم والبلازما والصفائح الدموية.

ج - يدفع المرشحون المدنيون للتطوع بصفة تلميذ ضابط أو تلميذ رتيب البديل الرمزي لكل عمل طبي مسموح به يجرى لهم.

١ - ملاحظة: لا يعفى هؤلاء المستفيدون عن الأعمال الطبية في حال أجريت خارج المؤسسة العسكرية:

أ - معالجة الأسنان: تلبس سيراميك جزئية فك (معدن) تقويم ثابت تقويم متحرك وجبة كاملة وجبة فك واحد جزئية أكريليك فك.

ب - العلاج الفيزيائي.

٢ - مختلف:

أ - إن معاناة ومعالجة السن الواحد تدفع مرة واحدة مهما كان عدد المراجعات.

جدول توزيع عائدات البطاقة الصحية خلال عام ٢٠٠٤

| النوع | القيمة |
|--------------------------|------------------------------|
| أجور | ١ مليار |
| مواد مخبرية | ٥٩٥ مليون |
| أدوية | ٤٥٠ مليون |
| لوازم طبية لعمليات العظم | ٧٥ مليون |
| تجهيزات | ٤٣٨,٦٥٠ مليون |
| إنشاءات | ٤٣٤,٦٢٥ مليون |
| المجموع | ٢,٩٩٣,٢٧٥ مليار ليرة لبنانية |

(ريما سليم ضومط، «مجلة الجيش»، العدد ٢٤٤، ١/١٠/٢٠٠٥)

نشرة لقيادة الجيش لإزالة الغموض حول رفات الشهداء

عممت قيادة الجيش - مديرية التوجيه، نشرة توجيهية على العسكريين تحت عنوان «دماؤهم حياة للوطن»، تناولت الإجراءات التي اتخذتها قيادة الجيش لإزالة الغموض الحاصل حول رفات العسكريين الشهداء وتحديد هوية عدد منهم، وإقامة مراسم التكريم لهم وتسليمهم إلى ذويهم، وتبيان النواحي الإدارية والقانونية للعسكريين المفقودين والتعليمات المتعلقة في هذا الخصوص، وجاء فيها:

إن شهداء الجيش هم منعة حاضرة وقوة مستقبله وشعلة مسيرته التي لا تنطفئ.

خلال أعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٩٠، سقط عدد كبير من العسكريين شهداء دفاعاً عن وحدة الوطن وسلامة أبنائه، وقد تعرض بعضهم في مراحل متعددة لحروق وإصابات جسيمة بالغة، الأمر الذي تعذر معه التعرف عليهم بصورة فردية من ذويهم، مما دفع قيادة الجيش إلى نقلهم إلى مدافن خاصة أنشأتها وزارة الدفاع الوطني خلال عام ١٩٨٣، وتقع في مكان محاط بسور ومغروس بالأشجار، وله مدخل خاص ومقفل، وقد أقيم في وسطه نصب للشهداء، ولم يكن يوماً مداساً بأقدام عسكريين أو مدنيين خلافاً لما تردد في وسائل الإعلام.

أجرت قيادة الجيش في حينه، وفي كل مرحلة على حدة، مراسم التكريم اللازمة لهؤلاء الشهداء بصورة جماعية قبل مواراتهم في المدافن المذكورة، وذلك في حضور رجال دين من مختلف الطوائف وفقاً للأصول الشرعية المناسبة، وقد دأبت القيادة على تكريمهم في عيد الجيش الواقع في ٣١ تموز من كل عام، ويوم عيد الاستقلال الماضي، وضع قائد الجيش ميشال سليمان اكليلاً من الزهر على نصب الشهداء بعد انتهاء العرض العسكري، وتقرر إحياء تقليد سنوي في هذا اليوم تكريماً للشهداء، يتم في حضور قائد الجيش شخصياً.

وحرصت القيادة دائماً على حفظ حقوق المفقودين وتطبيق القوانين الرعية حيال تحديد أوضاعهم، وتقاضي ذويهم وورثتهم الشرعيين الرواتب المستحقة وفقاً للمرسوم الاشتراعي الرقم ٨٣/١٠٣ وتعديلاته والتعليمات الخاصة بالمفقودين العسكريين وقد نصت المادة الثانية من هذه التعليمات على ما يأتي:

- إذا فقد المتطوع في أثناء الخدمة أو بسببها وانقطعت أخباره بحيث لا يدري إذا كان حياً أو ميتاً، يتقاضى صاحب العلاقة راتب الحضور كاملاً لمدة سنتين.

- يمكن بمرسوم بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني تجديد هذه المدة حتى عشر سنين كحد أقصى.

كما نصت المادة الثالثة منها على الآتي: بعد مرور أربع سنوات

على فقدان أو عشر سنين كحد أقصى يمكن وبالتوافق مع الأهل إجراء ما يأتي:

- استصدار حكم من القضاء المختص بتوفية المفقود، تدفع رسومه ومصاريفه من الأموال الخاصة.

- تنظيم إضرابة وفاة وإحالتها على لجان التحقيق الصحي لإجراء المقتضى.

- تصفية الحقوق لأصحاب الحق وفقاً للأحكام النافذة بعد إحالته حكماً على التقاعد.

في حال عدم التوافق مع الأهل على توفية المفقود بعد مرور عشر سنين كحد أقصى، يحال المفقود حكماً على التقاعد...

شكلت قيادة الجيش في تاريخ ٢٩/١٠/٢٠٠٥ لجنة مختصة، أوكلت إليها متابعة موضوع تحديد هوية عشرين رفاتاً وجدت في المدافن الخاصة بالعسكريين الشهداء في وزارة الدفاع الوطني، وقد باشرت اللجنة أعمالها بإشراف النيابة العامة العسكرية، وبعد إجراء فحوص الحمض النووي لهذه الرفات، في مختبر علم الوراثة، في الجامعة اليسوعية ومقارنتها مع الحمض النووي لأفراد ٨٤ عائلة ينتمي إليها عسكريون، فقدوا خلال فترة الأحداث، تمكنت اللجنة من تحديد هوية عشرة عسكريين، سبعة منهم استشهدوا في أحداث ١٣ تشرين الأول عام ١٩٩٠.

ويعتبر هذا الإنجاز من أهم ما تحقق لغاية تاريخه ويشكل نقلة نوعية في لبنان في هذا المجال، نظراً إلى حجم العمل والتوسع مع الفحوص المخبرية إلى جانب العدد الكبير من أفراد العائلات الذين أجريت عليهم الفحوص.

أما الرفات السبع الباقية، فقد بقيت في المدافن المذكورة، وحفظت التقارير الطبية ونتائج الفحوص المخبرية العائدة إليها في أرشيف قيادة الجيش للعودة إليها في مراحل لاحقة.

وفي هذا الإطار، تأمل قيادة الجيش من أهالي العسكريين المفقودين الذين لم يتقدموا بعد من اللجنة العسكرية المختصة، المبادرة إلى التقدم منها وتسهيل عملها بإجراء الفحوص المخبرية اللازمة، بغية تحديد هوية الرفات الباقية والوصول إلى الحقيقة القاطعة التي لا تقبل أي مجال للشك.

وبعد انتهاء عملية تحديد هوية هؤلاء الشهداء، تم تصنيفهم من قيادة الجيش شهداء ساحة الشرف واتخذت الإجراءات الإدارية لتأمين الحقوق المادية الكاملة لذويهم، وجرى تقليد هم وسامي الحرب والجرحى وتم نعيهم وإجراء مراسم التكريم اللازمة لهم أمام المستشفى العسكري المركزي وفي قراهم وبلداتهم.

(«النهار»، ٢٥/٣/٢٠٠٦)

العلم اللبناني رفرف في اللبونة للمرة الأولى منذ ٣٦ عاماً



قائد الجيش ميشال سليمان يرفع العلم اللبناني في موقع الجيش في تلة اللبونة في جنوب لبنان بعد الانسحاب الاسرائيلي

مختلف النتائج والاحتمالات التي ستؤول إليها الحرب، حيث قامت بوضع خطة عملانية تتضمن نشر نحو خمسة عشر ألف عسكري في الجنوب، وبادرت إلى الطلب من الحكومة تعزيز قدرات الجيش الدفاعية لتمكينه من القيام بمهامه الوطنية، فكان الوعد بتأمين حاجاته من الأسلحة والعتاد، كالصواريخ على اختلافها وطوافات القتال والزوارق الحربية، إضافة إلى وسائل وأجهزة الرصد المتطورة لمراقبة الحدود الجنوبية والمخابر البرية والبحرية لمنع الاعتداءات والتخريب والأسلحة والمنوعات. وتلبية لنداء الواجب، التحق بالجيش عسكريون متقاعدون في الاحتياط، ومجنّدون سابقون وحاليون، مظهرين كل رغبة واندفاع للانضمام إلى رفاقهم في الخدمة الفعلية، بعدما راوا في ذلك فرصة غالية لتحقيق حلم راودهم طوال حياتهم العسكرية، وما هم اليوم بين رفاقهم يشاركونهم ما يبذلونه من تضحيات في سبيل لبنان..

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)

رفع قائد الجيش العماد ميشال سليمان، العلم اللبناني على تلة اللبونة الحدودية المتاخمة لرأس الناقورة، والتي كان له شرف بدء مسيرته العسكرية فيها كملازم في الفوج السادس، وذلك في احتفال أقامته قيادة اللواء السادس المنتشر في البقعة المذكورة، على أثر انسحاب العدو الإسرائيلي من الأراضي التي احتلها إبان عدوانه الأخير، وإيذاناً بالانتشار الكامل لوحدة الجيش على امتداد الخط الأزرق. جرى الاحتفال بحضور عدد من كبار ضباط القيادة وقادة الألوية المنتشرة وحشد من الإعلاميين، وتخلله إزاحة الستار عن لوحة تذكارية نقش عليها:

هنا يد التاريخ ترفع علم لبنان افتخاراً بالنصر، وإشعاراً بانسحاب العدو المحتل، وإقراراً باحتضان الجيش كل أهله وأرضه، واعتزازاً بالمكان الذي باشر فيه العماد ميشال سليمان أولى خطواته في مسيرة تضحياته ملازماً في الفوج السادس العام ١٩٧٠. وقد لقي العماد سليمان في الاحتفال كلمة توجه فيها إلى العسكريين قائلاً: بعد أن أقدم العدو الإسرائيلي على شن حرب واسعة النطاق ضد لبنان مستهدفاً أرضه وشعبه وبناءه التحتية، وإزاء صلابته موقف الدولة بحكومتها ومؤسساتها، إلى جانب صمود الشعب اللبناني وتضحياته وثباته وتمسكه بأرضه ووحدته الوطنية، حصلت عدة تطورات على المشهد اللبناني، أبرزها، اقتناع هذا العدو باستحالة تحقيق أهدافه بواسطة القوة العسكرية، واقتناع دول القرار أيضاً بأن لا حل للآزمة إلا عبر المفاوضات والأخذ بمذكرة البتود السبعة التي أقرتها الحكومة اللبنانية وأصرّت على تبنيها، وجوهر هذه المذكرة يتعلق بانتشار الجيش في الجنوب للاضطلاع بواجباته الدفاعية والأمنية والإنمائية، وذلك بموازرة من قوى الأمم المتحدة التي نص على وجودها وعلى مهامها القرار ١٧٠١، بعد أن أبدى المجتمع الدولي رغبة قوية في مساندة لبنان، حيث ستعمل هذه القوى بتعاون وتنسيق كاملين مع وحدات الجيش المنتشرة، في أثناء تنفيذ مختلف المهام الموكلة إليها، وتبقى المسؤولية الأولى على عاتق الجيش في تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة. وعلى الرغم من عدم التكافؤ في موازين القوى بين الجيش اللبناني وجيش العدو الإسرائيلي، كان الجيش في ساحة المواجهة يعكس صورة الوطن، إذ قامت وحداته في أماكن انتشارها بأداء دورها الدفاعي بكل الإمكانيات والوسائل المتوافرة، من خلال التصدي للطائرات المعادية وإحباط العديد من محاولات الإنزال والتسلل، كما استمرت بأداء مهامها الأمنية والإنمائية على مساحة الوطن، متاهبة لواء أي فتنة داخلية وقطع اليد التي تحاول العبث بالأمن والاستقرار. وإلى جانب ذلك وضعت قيادة الجيش في الحساب

شهداء الجيش اللبناني الأبرار في حرب تموز ٢٠٠٦

| | | |
|---------------------------------|----------------------------------|-----------------------------------|
| العميد نجيب رفيق واكيم | الرفيق الأول سركيس جوزاف الدريبي | الرفيق الأول حسين خضر ناصر الدين |
| العقيد جورج حنا الرويهب | الرفيق الأول حسين علي سويدان | الرفيق جورج يوسف نهرا |
| المقدم المهندس أكرم حسن جمول | الرفيق الأول يحيى محمود شحادي | الرفيق حسين محمد بلوق |
| الرائد سمير الياس مرعب | الرفيق الياس فايز شهدا | الرفيق علي عدنان القادري |
| الرائد روجيه جان حرفوش | الرفيق حسن أحمد جعفر | الرفيق المجند محمد سليمان الخضر |
| المعاون الأول نداء نديم بو شقرا | الرفيق نقولا شحادة كرم | الرفيق المجند كرم علي الملاح |
| المعاون مصطفى محمود يرغل | الرفيق ميشال مطانيس عيود | الرفيق المجند أيمن رفاعي شيو |
| المعاون أنطون عادل الخولي | الرفيق بدوي جان العلم | الرفيق المجند بديع عباس طليس |
| المعاون مصطفى أحمد حوى | الرفيق شربل جورج بو عكر | الرفيق المجند مصطفى محمد مأمون |
| المعاون أحمد محمد حامو | الرفيق نبيه جوزيف سلوم | الرفاعي |
| المعاون أحمد محمد ابراهيم | الرفيق عبدالامير حسين الدبس | الرفيق المجند علي حسين المسدي |
| المعاون خالد ناظم حبيلص | الرفيق سليمان خالد اسماعيل | الرفيق المجند مازن عبدالكريم حسين |
| المعاون عامر محمود مصطفى | الرفيق حسين محمد شومان | الرفيق المجند علاء أحمد الرفاعي |
| المعاون حسين ضاهر كبار | الرفيق علي محمد ابو ساري | الرفيق المجند علي منير زين |
| المعاون نزيه خالد محمد | الرفيق مياس محمود العلي | |
| المعاون ابراهيم محمد حيدر | الرفيق لبنان حسين أيوب | |
| الرفيق الأول انطون فكتور عيود | الرفيق حسن زاهي حسن قاسم | |

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٥٦،
نوفمبر، ٢٠٠٦)

أوسمة لجرى الجيش اللبناني خلال حرب تموز ٢٠٠٦

| | |
|---|--|
| قال قائد الجيش العماد ميشال سليمان إن الدماء التي قدّمها العسكريون في عدوان تموز العام الماضي جعلت من المؤسسة العسكرية مرجلاً تنصهر فيه الوحدة الوطنية. وقال إن الجيش يواجه بهذه الوحدة الإرهاب الذي يتقاطع مع العدو الإسرائيلي في استهدافه وحدة الوطن واستقراره. | النتيب فادي عبدالله (لواء المشاة السادس - ك ٦٤). |
| كلام العماد سليمان جاء خلال الاحتفال الذي ترأسه في البرزة تكريماً للعسكريين الذين أصيبوا خلال تصديهم للعدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي.. | النتيب ماجد ياغي (لواء المشاة الثامن). |
| المكرمون | النتيب عماد طريبه (فوج الأشغال المستقل). |
| • الضباط والعسكريون الذين أصيبوا وتمّ تكريمهم ونالوا أوسمة هم: | النتيب البحري الياس القزي (قاعدة جونية البحرية). |
| • المقدم الركن إميل مسلم (فوج الأشغال المستقل). | المؤهل رياض رستم (فوج الأشغال المستقل). |
| • الرائد كابي كتور (لواء المشاة الثامن). | المعاون مروان نصار (لواء المشاة العاشر). |
| • النقيب محمد عيد (لواء المشاة الثاني عشر). | المعاون يوسف الاسمر (فوج الأشغال المستقل). |
| | المعاون عباس الموسوي (فوج الأشغال المستقل). |
| | الرفيق الأول خالد عبد الحميد (لواء المشاة الثاني - ك ٢٢). |
| | الرفيق الأول محمد درويش (لواء المشاة الخامس - ك ٥٣). |
| | الرفيق الأول محمد تفاحة (لواء المشاة السادس - السرية ٦٠٦). |
| | الرفيق الأول نزيه حبيلص (لواء المشاة السادس - السرية ٦٠٦). |

- الرقيب وائل تماراز (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب عدنان شحادة (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب طلال العثمان (لواء المشاة الحادي عشر).
- العريف الأول جورج زغيب (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف مارون البدوي (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف الفرد شهدان (لواء المشاة الحادي عشر).
- العريف وسام دلّة (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الأول علي سلامي (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي الأول جلال جميل الرز (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي تادي الخوري (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي سامر دورة (لواء المشاة الحادي عشر).
- الجندي حسين المذبوح (لواء المشاة الحادي عشر).

وبمناسبة الذكرى الأولى لعدوان إسرائيل على لبنان. عمّت قيادة الجيش - مديرية التوجيه نشرّة توجيهية على العسكريين تحت عنوان: «إرادة تنقّص»، ومما جاء فيها: سنة مضت على حرب همجية شنها العدو الإسرائيلي ضد لبنان بإبسانه وأرضه ومقدساته، وقد سقط من جرّاء هذا العدوان آلاف الشهداء والجرحى من العسكريين والمقاومين والمدنيين الأبرياء، فيما هدّفت إسرائيل من خلال عدوانها الذي استمر ثلاثة وثلاثين يوماً من القصف الجوي والبحري والبحري إلى كسر إرادة الشعب اللبناني وإخضاعه بالقوة، لكن أحلامها باءت بالفشل، أمام الملاحم البطولية التي سطرها المقاومون، وتفاني الجيش في تصديه للعدو وإحباطه العديد من محاولات الإنزال البري والبحري، إلى جانب التضحيات الجسام التي بذلها الشعب اللبناني بأسره، والممانعة السياسية التي مارسها الحكومة اللبنانية، وصلابتها في الدفاع عن قضية الوطن أمام المحافل الدولية والإقليمية، فكان من ثمار ذلك صدور القرار ١٧٠١، ومن ثم انتشار الجيش في موقعه الطبيعي على الحدود الجنوبية تؤازره وحدات من قوات الأمم المتحدة، وقد عاد العلم اللبناني يرفرف شامخاً فوق تلة اللبونة بعد غياب قسري ناهز الثلاثين عاماً.

لعله من المفيد اليوم الوقوف على الحالة الوطنية التي تجلّت في أثناء العدوان وبعده من خلال الوقائع الآتية:

- لقد تمكن الشعب اللبناني بفضل إرادته الوطنية الجامعة وتمسكه بقوة حقه وتجذره بأرضه وتاريخه، والتفافه حول الجيش والمقاومة، من ردع العدو الإسرائيلي وكسر هيبة جيشه الذي قيل عنه أنه لا يُقهر، في سابقة لم يعهدها منذ إنشاء كيانه الغاصب على أرض فلسطين، الأمر الذي جعله يدرك بأن أي اعتداء مماثل على لبنان في المستقبل لن يكون سهلاً على الإطلاق، كما رسم هذا الشعب بدماء أبنائه، الحدود العنوية لوطنه، قبل الحدود المادية التي بدورها ستتحقق حتماً بتحرير آخر شبر من أرضنا المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

- الرقيب الأول جوزيف نعمة (سرية شرطة منطقة الجنوب).
- الرقيب إيلي مراد (فوج الأشغال المستقل).
- العريف الأول خضر المصري (فوج الأشغال المستقل).
- العريف الأول حنا إسحق (لواء المشاة الثاني عشر - السرية ١٢٠).
- العريف الأول جوزف راشد (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- العريف خالد يونس (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- العريف رياض بشنق (فوج الأشغال المستقل).
- العريف محمد زكريا (لواء المشاة الثاني عشر).
- العريف مخايل نهرا (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- العريف شكيب الزعرت (لواء المشاة الخامس - ك ٥٣).
- العريف صلاح عريبد (فوج الأشغال المستقل).
- العريف علي خليفة (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- العريف طوني كيروز (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- العريف خالد الحجار (فوج الأشغال المستقل).
- العريف زياد ابراهيم (منطقة الشمال - موقع عندقت).
- العريف عباس شعيب (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول جمال عبد الناصر عياص (لواء المشاة السادس - ك ٦٢).
- الجندي الأول مصطفى ناصيف (لواء المشاة الثامن).
- الجندي الأول عبدو نده (لواء المشاة الثاني - ك ٢٢).
- الجندي الأول هاني علوة (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- الجندي الأول مروان الخوري (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الأول الياس نعمة (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول ماريو حنا بشور (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول جورج الصهيوني (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول جان أبي سايا (لواء المشاة الخامس - ك ٥٥).
- الجندي الأول حمد مشيك (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي الأول حسن السميّر (لواء المشاة الثاني عشر).
- الجندي الأول علي عربية (لواء الدعم - فوج الهندسة).
- الجندي جورج الاسمر (فوج المدفعية الأول).
- الجندي لحود لحود (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي بسام الحاج (فوج الأشغال المستقل).
- الجندي داني محفوظ (الشرطة العسكرية).
- الجندي عمر الأحمد (لواء الدعم - فوج الهندسة).
- الجندي ضياء يونس (لواء الدعم - فوج الهندسة).
- الجندي حافظ اسماعيل (لواء المشاة الثاني عشر).
- العسكريون الذين تصدوا للعدوان الإسرائيلي في مارون الراس وجل البحر - مفرق العباسية:
- النقيب نضال بلقيس (لواء المشاة الحادي عشر).
- الملازم محمد الموسوي (لواء المشاة الحادي عشر).
- الرقيب الأول عبد العزيز محرز (لواء المشاة الثاني عشر).
- الرقيب الأول علي الساحلي (لواء المشاة الحادي عشر).

الجيش في الجنوب



مواطنة جنوبية ترش الأرز فرحة بقدوم الجيش (أيلول، ٢٠٠٦)



انتشار الجيش في حولا (تشرين الأول، ٢٠٠٦)



عناصر من الجيش اللبناني يشيعون زميلاً لهم استشهد من جراء العدوان الاسرائيلي على تكتة فوج الاشغال في الجمهور

إسرائيل كما جرى في مارون الراس وغيرها، وما حصل من اعتداءات إرهابية على قوات اليونيفيل المكلفة بموجب القرار ١٧٠١ مؤازرة الجيش في مهامه، كان بمثابة استهداف للجيش نفسه الذي لن تخفيه هذه الاعتداءات عن القيام بدوره الوطني، فالجيش ذهب إلى الجنوب ليقى فيه، لا ليرجع أمام تهديد من هنا أو هناك، مستنداً في ذلك إلى ثوابته الوطنية الراسخة وإلى قناعة المواطنين ولا سيما أبناء الجنوب الذين أجمعوا على استنكار ما جرى من أحداث لا تخدم سوى مصلحة أعداء الوطن.

- إن قيادة الجيش تدرك جيداً دقة المرحلة التي يمر بها لبنان، وحجم الأعباء التي يكابدها العسكريون في مهام الدفاع عن الجنوب وضبط المعابر البرية والبحرية على امتداد الحدود اللبنانية، وصون مسيرة الأمن والاستقرار في الداخل لا سيما التصدي للإرهاب بأشكاله وأساليبه المختلفة. وما يحصل اليوم في نهر البارد وفي أماكن أخرى، هو خير دليل على تصميم الجيش على مواجهة هذا الإرهاب حتى استئصاله من جذوره، وهذه القيادة على ثقة تامة بأن هؤلاء العسكريين الذين اجتازوا أكثر من اختبار بنجاح مشرف، بفضل وحدتهم الصلبة وتضحياتهم الجسام، واستعدادهم لتقديم الدماء من دون حساب، سيواصلون مسيرة الشرف والتضحية والوفاء بعزيمة لا تكل وإرادة لا تلتين، حتى الوصول بسفينة الوطن إلى شاطئ الأمان والسلام.

(«مجلة الجيش»، العدد ٢٦٦، آب، ٢٠٠٧)

- إن دماء الشهداء العسكريين الخمسين والجرحى الإربعماية والخمسين التي سالت في ساحات الصمود والكرامة، جعلت من المؤسسة العسكرية مرجلاً تنصهر فيه الوحدة الوطنية جسماً وروحاً، وبفضل هذه الوحدة استطاع الجيش لاحقاً تجنب الوطن مخاطر وتحديات جمة في أكثر من استحقاق مصري. وبهذه الوحدة أيضاً واجه وما يزال الإرهاب الذي يتقاطع مع العدو الإسرائيلي في استهدافه وحدة الوطن واستقراره، وصيغته الحضارية الفريدة في هذا العالم، وكان ما عجز عنه هذا العدو حين قصف مراكز الجيش وتحديداً في منطقة العبدية، قد حاول إرهابيو ما يسمى بتنظيم «فتح الإسلام» استكمالاً باعتدائهم على المراكز نفسها، ليتلاقيا معاً على هدف مشترك وهو النيل من وحدة الجيش وتماسكه.

- استطاع الجيش بسرعة قياسية نشر نحو ١٥ ألف عسكري في الجنوب وبالاغتماد على قدراته الذاتية فقط، تزامناً مع نشره وحدات أخرى على امتداد الحدود البرية والبحرية، الأمر الذي أظهر كفاءة الجيش اللبناني، وأكد مدى توفيق هذا الجيش إلى أداء دوره الأصيل في الدفاع عن الأرض والشعب والدود عن السيادة الوطنية.

- إن وجود الجيش على حدود الجنوب الذي طالما كان لفترة طويلة من الزمن، بوابة القلق ومدخل الرياح، قد طوى صفحة اليمية من تاريخه، وأعاد الأمن والاستقرار إلى أهله، الذين يتطلعون بكل فخر واعتزاز إلى هذا الجيش المستعد أبداً لمواجهة أي اعتداء



الجيش يزيل خروقات الجيش الإسرائيلي في سهل الخيام (تشرين الأول، ٢٠٠٦)



بعد وقف إطلاق النار (أب، ٢٠٠٦)



في محيط بلدة الفجر (تشرين الثاني، ٢٠٠٦)



في كفر شوبا (أيلول، ٢٠٠٦)

الجيش والمقاومة القانونية للعدوان الإسرائيلي

المكان: مروحين - جنوب لبنان.

الزمان: تموز ٢٠٠٦.

الوقائع: الجيش الإسرائيلي ينذر سكان البلدة بضرورة إخلائها؛ يتوجه عدد من السكان (نساء وأطفالاً) الى مركز الأمم المتحدة للاحتماء. يرفض جنود الأمم المتحدة استقبالهم خوفاً من تكرار ما حصل في قانا ١٩٩٦. يصعد الأهالي في سيارة فان وسيارات مدنية أخرى ويحاولون مغادرة البلدة. تأتي طائرة وتقصف القافلة بعدد من الصواريخ...

مجزرة مروحين نموذج لجازر أخرى عديدة ارتكبتها إسرائيل في قانا وصريفاً وبعبك والشياح والغازية. تمعدت إسرائيل قتل المدنيين الأبرياء لكن هذا القتل على بشاعته لم يكن جديداً، فسجل العدو حافل بالمجازر. الأمعان في تعمّد القتل البالغ مستوى الفجور هو ربما ما كان الأكثر صدمة والأثقل وقعا: قتل النازحين على الطرقات، استهداف مشيبي مجزرة بمجزرة ثانية، استهداف المسعفين وجعلهم ضحايا بينما يحاولون انقاذ الضحايا، واستهداف مواقع الأمم المتحدة ومنعها حتى من انتشار جثث ضحاياها من تحت الركام.

منعاً لاستمرار مبدأ افلات إسرائيل من العقاب على جرائمها في لبنان، وترسيخها لمقاومة قانونية في موازاة المقاومة العسكرية والسياسية للعدوان الإسرائيلي، يشهد لبنان حملة لتجميع الأدلة حول هذه الجرائم وتوثيقها وفقاً لمتطلبات القانون الانساني الدولي. تشكل هذه الحملة تمهيداً لتحضير التقارير والملفات القانونية الموثقة الملائمة ولعرضها على الرأي العام اللبناني والعالي والهيئات الدبلوماسية والمحاكم الدولية والأجنبية ذات الاختصاص وصولاً إلى مقاضاة إسرائيل. تتركز الجهود من أجل إنجاز هذا العمل الوطني في وزارة العدل ولجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي، وتشارك بشكل فعال هيئات المجتمع المدني التي انضوت في «الشبكة ضد جرائم الحرب الإسرائيلية». مقرر لجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي النائب غسان مخيبر الذي يتولى التنسيق بين الهيئات الرسمية وهيئات المجتمع المدني اللبنانية والدولية والأجنبية، ويشرف على توثيق المعلومات، تحدث إلى «الجيش» حول آليات العمل وطرق مقاضاة إسرائيل.

• ما هي الآلية المعتمدة في جمع الأدلة حول جرائم إسرائيل في لبنان وتوثيقها، وما هو الهدف التالي بعد إنجاز هذه العملية؟

- بداية لا بد من التوضيح أن أهمية التوثيق القانوني والحقوقى للحرب هي في كونه مسعى لتحقيق العدالة وإرساء ثقافة القانون والانتهاز من مبدأ الإفلات من العقاب بسبب موازين

القوى. ونحن نسعى الى تحقيق سيادة القانون والعدالة عبر توثيق الاعتداءات الاسرائيلية من منظور القانون الانساني الدولي والمعايير الدولية، تمهيداً لتحضير الملفات القانونية الموثقة وعرضها على الرأي العام اللبناني والعالي والهيئات الدبلوماسية والمحاكم الدولية والأجنبية ذات الاختصاص... تتولى العمل على جمع الأدلة وتوثيقها جهات رسمية وهيئات من المجتمع المدني. تتمثل الجهات الرسمية بالنيابة العامة التمييزية يعاونها الجيش وقوى الأمن ولجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي التي تتولى التنسيق بين الهيئات الرسمية وهيئات المجتمع المدني اللبنانية والدولية والأجنبية من أجل توحيد الجهود. وتشرف اللجنة بشخص مقررهما على عملية التوثيق وعمل المتطوعين في جمع المعلومات..

• ما هو دور الجيش في هذه العملية؟

- لقد كلف مجلس الوزراء رسمياً الجيش وقوى الأمن بالعمل على جمع الأدلة وتوثيقها تحت إشراف النيابة العامة التمييزية. وتبذل قيادة الجيش من خلال العميد الركن عماد عنقة المكلف التواصل والتعاون مع مجلس النواب ولجنة حقوق الإنسان فيه، جهوداً كبيرة في هذا المجال. وذلك أن للجيش الدور الرائد في تجميع الأدلة حول استعمال الأسلحة المحظورة في المناطق المدنية، وتوثيقها بمهنية عالية، إضافة الى جمع الأدلة حول الجرائم الأخرى. ويكتسب دور الجيش في هذا المجال أهمية خاصة نظراً لضرورة معاينة الأدلة الحسية قبل زوالها بفعل إعادة الإعمار.

..يجري تنفيذ العملية في مرحلتها الأولى التي انطلقت في ٢١ ايلول، من خلال ما يقارب الستين متطوعاً يعملون بإشراف لجنة حقوق الإنسان ممثلة بمقررها، وغيرها من الهيئات الرسمية المعنية، وبالتعاون مع «الشبكة ضد جرائم الحرب الإسرائيلية في لبنان». وقد توزع المتطوعون في هذه المرحلة الأولى على عشر مجموعات عمل بدأت في توثيق المعلومات العائدة لعشر مجازر هي الآتية: قانا، صريفاً، الغازية، الشياح، عيترون، مروحين، القاع، زيقين، الدوير وموكب مرجعيون. وأشار مخيبر الى أن ثمة تركيزاً على دقة المعلومات وصديقيتها.

• إضافة الى المجازر هل ستوثقون الجرائم والانتهاكات الأخرى مثل ضرب المنشآت المدنية الحيوية، والحصار واستهداف العاملين في الاسعاف، واستهداف البيئة والمعالن الثقافية... الخ؟

- بعد الانتهاء من توثيق المجازر وجمع كل ما يتعلق بها من معلومات وأدلة (حددنا اسبوعين لهذه المرحلة)، سوف نقيم



ضابط من الجيش اللبناني يشرف على عمليات فحص التربة في منطقة حارة حريك لمعرفة مستويات اليورانيوم

اهتماماً خاصاً للزواج القسري المفتعل الذي يشكل جريمة حرب، وتلويث البيئة واستعمال الأسلحة عشوائياً، إضافة الى الأسلحة المحظور استعمالها في الأماكن المدنية، ونشير هنا بشكل خاص الى القنابل العنقودية...

(تريز منصور، «السفير»، ١٣/٩/٢٠٠٦)

النتائج التي توصلنا اليها ومن ثم ننتقل الى كل ما حصل من انتهاك للقانون الدولي، وبالتالي فإن عملنا سوف يشمل: استهداف المدنيين بشكل مباشر، استهداف الأعيان المدنية والسيارات، واستهداف الأفراد والممتلكات المحمية بشكل خاص، مثل مراكز الصليب الأحمر والدفاع المدني ومسعفيهم، والأمم المتحدة، والمستشفيات والمدارس ودور العبادة. وسوف نولي

مشكلة الألغام في لبنان

العمل مستمر في الورش والمراكز وحركة وفود دولية

المتعلقة بالألغام حضره نائب رئيس الأركان للعمليات العميد الركن حسن محسن، رئيس الغرفة العسكرية العميد الركن إدومون فاضل، رئيس المكتب الوطني لنزع الألغام العقيد محمد فهمي والمستشار التقني في المكتب الوطني السيد آن بوسطن. وتخلل برنامج الزيارة، عقد عدة اجتماعات في المكتب الوطني لنزع الألغام، بحضور العقيد محمد فهمي وضباط من المكتب وآخرين من لواء الدعم. إضافة إلى اجتماع في فوج الهندسة بحضور قائد الفوج العقيد رولان أبو جوده وضباط من المكتب الوطني لنزع

زار لبنان وفد من مركز جنيف لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ضم السيد فيل بين والسيدة فيرا بوهيل، لعقد ورشة عمل حول تطوير المعايير الوطنية المتعلقة بالألغام والاطلاع على البرنامج اللبناني للعمليات الإنسانية لنزع الألغام ومراجعتها، وذلك بالتزامن مع قيام دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بمراجعة برنامجها وتقييمه في مركز التنسيق الفرعي في صور. وخلال الزيارة، التي استمرت حوالي الأسبوعين، زار الوفد قيادة الجيش، حيث عقد اجتماع عمل للتداول والتعاون بشؤون الأعمال

القوات البحرية في الجيش وعملية إزالة التلوث النفطي

أما المرحلة الخامسة والأخيرة، فهي لمعالجة وإزالة التلوث النفطي عن الشواطئ وهي عملية طويلة ومعقدة تتطلب عدة أشهر. وفي الحالة التي تعرض لها لبنان، تعذر تنفيذ المراحل الأربع الأولى لأن النفط كان قد غطى الشواطئ اللبنانية خلال فترة الحرب والحصار البحري والجوي.

كيف تم العمل؟ قبيل انتهاء الحرب، عقدت هيئة الطوارئ الوطنية اجتماعها الأول بتاريخ ١٢ آب ٢٠٠٦ في مبنى قيادة القوات البحرية بحضور مندوب وزارة الدفاع ومندوبي الوزارات والمؤسسات المعنية، واتخذت سلسلة قرارات بدأت على أساسها عملية المكافحة، بعدما تم تفقد المناطق الملوثة وتحديد وإحصاء الأضرار وتحضير خطة المعالجة. الخطوة الأولى كانت تسلم عتاد مكافحة التلوث النفطي المتطور من دولتي الكويت والنرويج بتاريخ ٣١ آب ٢ٰ٠٦ وتخزينه في مستودعات الجيش بناءً على طلب من معالي وزير البيئة وموافقة قيادة الجيش. أعقب ذلك إجراء دورة تدريبية (بتاريخ ١٤ آب ٢٠٠٦) في قاعدة بيروت البحرية على أساليب المكافحة وطرق استعمال العتاد لوحداث من اختصاصي القوات البحرية ولأفراد من الدفاع المدني ووزارة البيئة ووزارة النقل وغيرها... ومن ثم أقيمت دورة أخرى موسعة لمتطوعين من الجمعيات البيئية والصيادين والبلديات التي تلوثت شواطئها ومرافئها، بهدف تدريب هؤلاء على كيفية تنظيف الصخور، وأساليب استعمال العتاد (من قبل خبير الجيش)، والمباشرة بعملية إزالة التلوث. ورداً على سؤال عن وضع جدول للأعمال يحدد الأولويات، قال العقيد الهاشم:

طبعاً وضع جدول للأعمال يحدد الأولويات وقد كانت على النحو الآتي:

- محاصرة بقع النفط العائمة على المرافئ وفي المغاور كونها تشكل خطراً دائماً يمكن أن يلوث الشواطئ مجدداً عند هبوب الرياح وهيجان البحر. - انتشار كميات النفط الغارقة في قعر البحر في منطقة الجيه والتي يمكن أن تتحلل فيصعب انتشارها لاحقاً. - بعد الانتهاء من إزالة البقع النفطية العائمة، البدء بمكافحة التلوث الذي أصاب الشواطئ.

أماكن عمل وحدات الجيش: رداً على سؤال حول الأماكن التي عملت وحدات الجيش على تنظيفها قال: بتاريخ ١٥/٨/٢٠٠٦ انتقلت وحدات القوات البحرية في الجيش مع العتاد اللازم إلى مرفأ جبيل الأثري، وبأشرت أول عملية لإزالة التلوث النفطي وسط صعوبات عديدة أخرجت الأشغال لعدم توافر قدرات لوجستية لدى وزارة البيئة مثل: رافعات وصهاريج وأماكن التخزين على الساحل... إزاء هذه المشكلة، تدخلت بلدية

وقّع لبنان اتفاقية برشلونة واتفاقيات وبروتوكولات أخرى تتعلق بالوقاية من التلوث في البحار عموماً وفي البحر المتوسط خصوصاً. ووفقاً لذلك، يتوجب على كل دولة من دول المتوسط أن تنشئ هيئة طوارئ تعمل وفق خطة معينة للوقاية ولمكافحة تلوث البحر. إلا أن هيئة الطوارئ الوطنية في لبنان والنظام الوطني لمكافحة التلوث بقيا مشروعا ولم يصدر بشأنهما قرار عن مجلس الوزراء. ومع نشوب الحرب وقصف العدو الإسرائيلي خزانات الوقود في معمل الجيه الحراري، تسربت إلى البحر آلاف الأطنان من النفط الثقيل (Heavy Fuel Oil) ولم يكن بمقدور الدولة اللبنانية التصدي لهذه الكارثة لعدم جهوزيتها. الجيش كان في طليعة الجهات التي انبرت لمواجهة المشكلة التي ترقى إلى مستوى الكارثة البيئية. عن الدور الذي قام به في هذا الإطار والأعمال التي أنجزها في إزالة التلوث، حدثنا العقيد البحري ميشال الهاشم مساعد قائد القوات البحرية، ومندوب وزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش لدى هيئة الطوارئ الوطنية لمكافحة تلوث البحر المتوسط ولدى وزارتي الطاقة والنفط والزراعة في مجال التلوث، علماً أنه تابع عدة دورات ومؤتمرات خارج لبنان حول مكافحة التلوث النفطي مع المنظمة الدولية للبحار (IMO). بداية قال العقيد البحري الهاشم: إن الساعات والأيام الأولى هي الأفضل للتصدي لأي تسرب نفطي إلى البحر. لكن الحرب والحصار الإسرائيلي الذي كان مفروضاً على لبنان منعا وزارة البيئة (بقدراتها المحدودة) ومعها الجيش ومندوبو الوزارات والمؤسسات التي تتعامل شؤون البحر والنفط، من التدخل السريع لمكافحة التلوث. وأضاف قائلاً: مكافحة التلوث تتم عادة وفق خطة من ٥ مراحل هي على الشكل الآتي:

في المرحلة الأولى، تجري محاصرة بقعة النفط في البحر بواسطة حواجز مطاطية متخصصة (BOOM).

في المرحلة الثانية، يتم شفط النفط بواسطة معدات خاصة (Skimmer)، ثم ينقل إلى خزانات ضمن المنشآت النفطية على الساحل.

في المرحلتين الثالثة والرابعة، وبعد شفط أكبر كمية ممكنة، يمكن استعمال مواد كيميائية مشتتة (Dispersant) أو مواد أخرى للتفريق بغية منع الفيول من الوصول إلى الشواطئ وتلويثها. ويخضع استعمال المواد الكيميائية المذكورة لشروط وقوانين دولية، لذلك نحاول غالباً تجنب استعمالها.

أما كميات النفط التي تقترب من الشواطئ فيجري توقيفها ومعالجتها بحواجز امتصاص (Absorbant Booms).



عناصر من الجيش اللبناني يبحثون عن قتال عنقودية وقذائف غير منفجرة في الخيام

وفي الإطار نفسه، زار وفد عسكري فرنسي المكتب الوطني لنزع الألغام والتقى رئيس المكتب بالوكالة المقدم الإداري محمد حيدر أحمد وضباطاً. وخلال الزيارة استمع الوفد إلى محاضرة قدمها المقدم وسيم رزق حول هيكلية ونشاطات وإنجازات المكتب في مجال العمليات الإنسانية لنزع الألغام والتوعية من مخاطرها، بالإضافة إلى مساعدة ضحاياها وكيفية حفظ المعلومات في نظام التآليل المعتمد والخطط المستقبلية لحل مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وزار المستشار السياسي للحملة الدولية لحظر الألغام السفير ساتنام سينغ لبنان، والتقى عدداً من المسؤولين السياسيين والعسكريين، للاطلاع على مشكلة الألغام فيه ومناقشة أهداف الحملة الدولية وواقع اتفاقية أوتاوا.

وخلال الزيارة التي امتدت من ١٤/٦/٢٠٠٦ ولغاية ١٦ منه، زار السفير سينغ المكتب الوطني لنزع الألغام والتقى رئيسه العقيد محمد فهمي، حيث عقد اجتماع عمل مع الجمعيات الممثلة في اللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام ومساعدة الضحايا، كما زار فوج الهندسة والتقى قائده العقيد رولان أبو جودة، وجال على مركز حقل الألغام في منطقة سوق الغرب والمركز الوطني للتنمية والتأهيل في منطقة عاليه وجمعية الرؤيا للتنمية والتأهيل والرعاية في محلة صهر الأحمر.

(نينا عقل خليل، «مجلة الجيش»، العدد ٢٥٣، تموز، ٢٠٠٦)

الألغام. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلي الجمعيات الأهلية المشاركة في اللجنة الوطنية لمساعدة ضحايا الألغام حضروا أيضاً بعض الاجتماعات وشرحوا طبيعة أعمال جمعياتهم.

في ما يتعلق بالشق الميداني للزيارة، تفقد الوفد ورش نزع الألغام تابعة لفوج الهندسة في سوق الغرب وزمريا وثلاثة مواقع منتظمة من قبل سرية الهندسة في منطقة البقاع (الفالوج، المنارة والروضة)، ومركز التنسيق الفرعي في صور وبلدات: كفرالوس، سجد، السويداء، القليعة، مرجعيون، بيت ياحون، مارون الراس، والناقورة، حيث اطلع على عمل الجيش والطرق المتبعة في التنظيف وإلغاء بقع مشبوهة. وكانت أقيمت حفلات استقبال على شرف الوفد الزائر من قبل قيادة الجيش في نادي الضباط في البرزة وفي النادي العسكري المركزي تبودلت خلالها الدروع التذكارية. كذلك، زار الملحق العسكري في سفارة جمهورية الصين الشعبية العقيد شي غوانغ شينغ ومساعدته المقدم جيانغ بي المكتب الوطني لنزع الألغام، حيث استقبلهما رئيس المكتب بالوكالة المقدم الإداري محمد حيدر أحمد الذي شكر جمهورية الصين الشعبية على المساعدات التي قدمتها إلى الجيش اللبناني في مجال العمليات الإنسانية لنزع الألغام. كذلك، عقد اجتماع عمل بحث خلاله كيفية مساعدة لبنان لناحية التدريب وتقديم عتاد خاص بنزع الألغام، هذا إلى جانب عمل الكتيبة الصينية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان التي ستبشر عملها في مجال نزع الألغام خلال الأشهر المقبلة.

العسكريون رجال الملمات والظروف الصعبة

فكان الجيش المسؤول عن تأمين الأدوية والمواد الطبية المختلفة من مستودعات وزارة الصحة ومن مستودع ال Biel، ونقلها إليها عبر شاحنات تابعة للطبابة على الرغم من القصف المستمر وانقطاع الطرقات، ما اضطر السائقين إلى اجتياز مسافات طويلة وتكبد الكثير من العناء بهدف إيصال الدعم الطبي اللازم. وأشار رئيس الطبابة العسكرية إلى المشاركة الفعالة للمفارز الطبية التابعة للجيش، الجواله منها والثابتة، موضحاً أن الجيش كان أول من أرسل الدعم الطبي إلى الجنوب عبر مفارز جواله مؤلفة من أطباء ومسعفين وممرضين تم إيفادها إلى صور وتبني وبنيت جبيل وإقليم التفاح وصيدا، وقد تم تزويدها الأدوية والمستلزمات الطبية التي تتيح لها القيام بعمليات جراحية بسيطة. وهذه المفارز كانت تتولى عملية الإخلاء الصحي إلى المفارز الثابتة في مرجعيون والنبطية وصور وجزين. كما أشار العميد الطبيب العاكوم إلى الدور الذي أدته المؤسسات الطبية العسكرية في علاج الجرحى المدنيين لا سيما في أثناء قصف الضاحية الجنوبية حيث قام الجيش بإخلاء عدد كبير من الجرحى والقتلى إلى المستشفى العسكري المركزي. أما المستوصفات العسكرية المنتشرة في مختلف المناطق فكانت في حالة جهوز طوال الحرب لاستقبال المدنيين والعسكريين وتأمين العلاج المتوافر لهم. من جهة أخرى أوضح رئيس الطبابة العسكرية أن قسم الطب الشرعي في الطبابة ساهم بشكل فعال في الكشف عن هوية عدد من الجثث المدنية والعسكرية غير المعروفة عبر فحص الـ DNA. كذلك تولت الطبابة نقل الشهداء إلى مسقط رأسهم بناءً على طلب من أهاليهم. وقد أشاد العميد الطبيب العاكوم بشجاعة السائقين والمسعفين والعسكريين الذين قاموا بواجبهم بشكل تام على الرغم من الأخطار المحدقة بهم من جراء القصف الشديد وعلى الرغم من انقطاع الطرقات والجسور التي تصل المناطق بعضها ببعض. وأضاف أن عمليات الإخلاء أدت إلى وقوع شهداء وجرحى من المسعفين والعسكريين، إضافة إلى تدمير سيارات إسعاف عسكرية. وختم رئيس الطبابة العسكرية حديثه بالتأكيد أنه من خلال الإمكانيات المادية المتوفرة والطاقة البشرية المضاعفة، قام الجيش بواجبه تجاه المواطنين والوطن.

الإغاثة الحياتية

منذ اليوم الأول للحرب باشر الجيش أعمال الإغاثة بتكليف من مجلس الوزراء بناءً على طلب الهيئة العليا للإغاثة، فتم

للملمات والظروف الصعبة رجالها... عسكريو الجيش اللبناني طليعة هؤلاء الرجال. في العدوان الأخير لمنا أيديهم البيضاء في كل مكان، فبينما كانوا في مواقعهم يتصدون للعدوان ويستشهدون، كانوا أيضاً في مواقع الدمار يواجهون الركاب والنيران برزود عارية: ينقذون الأحياء، يخلون الجرحى والشهداء... شاهدناهم مجموعات تخترق النيران لتوصل إلى المتألمين مواد إغاثة طبية وغذائية وسواها من مستلزمات الحياة والصمود. وبين النازحين شاهدناهم يبلسمون الجراح ويبدلون أقصى ما في وسعهم للمساعدة. مفارز طبية، لجان إغاثة وعسكريون لم يوفروا نقطة عرق أو نقطة دم في مواجهة العدوان وأثاره. دور الجيش في مد يد العون والمساعدة للمواطنين في موازاة مهامه الأساسية، في هذه الاطلالة من خلال مقابلات مع كل من رئيس الطبابة العسكرية ورئيسي لجنتي الإغاثة الحياتية والطبية الرئيسيتين اللتين انشأتهما القيادة مع بداية العدوان الإسرائيلي.

مفارز الجيش الطبية كانت في طليعة مخترفي زنا ن نار الذي فرضه العدو، وأول الداخلين إلى بلدات وقرى صور وتبني وبنيت جبيل وإقليم التفاح وسواها... حاملة الدعم الطبي للجرحى والمصابين. فإلى مهامها العادية اضطلعت الطبابة العسكرية بمهام فرضتها الظروف المأسوية بسبب الحرب الاسرائيلية على لبنان. هذا الدور تحدث عنه رئيس الطبابة العميد الطبيب نديم العاكوم الذي اعتبر ان الطبابة العسكرية أدت مهامها خلال الحرب بأمانة والتزام بفضل تكاتف الجهود والحس بالمسؤولية والواجب، وبفضل روح التضحية والاندفاع التي تميز العسكريين.

بداية أشار العميد الطبيب العاكوم إلى دور الطبابة العسكرية في أعمال الإغاثة، موضحاً أنها شاركت في الشق الطبي من أعمال لجنة الإغاثة الحياتية في الجيش عبر ضابط صيدلي مهمته التأكد من جودة الأدوية وصلاحياتها، إضافة إلى الإشراف على توزيعها والتأكد من حاجة المريض للدواء. وأضاف: ساهمت الطبابة في تنظيم عملية المساعدات الدولية من أدوية ومستلزمات طبية بطلب من وزارة الصحة العامة، وذلك من خلال فرزها وتأييلها وتسليمها إلى المؤسسات الصحية وفقاً للائحة منظمة من قبل وزارة الصحة. العميد الطبيب العاكوم تحدث عن الدعم اللوجستي الذي قدمته الطبابة العسكرية لمستشفيات الجنوب، لا سيما بعد أن استنفذت الأخيرة مخزونها وباتت بحاجة لدعم متواصل،



زورق حربي تابع للجيش اللبناني

المنطقة وجود طليعتين من التلوث النفطي تحت الرمال فتقرر إجراء تجارب على مختلف الأساليب المعتمدة دولياً وأوروبياً لإزالة التلوث من العمق. يقضي الأسلوب الأول بغسل الرمول الملوثة بأمواج البحر فيعمد النفط على سطح البحر ضمن دائرة الحواجز ومن ثم يجري شفطه أو امتصاصه. ويقضي الأسلوب الثاني بتركيز شياك امتصاص خاصة في نقطة وصول الموج، فتتحرك الشباك مع حركة الأمواج وتمتص النفط فتزيل التلوث من مياه البحر، وقد سبق أن استعمل هذا الأسلوب على الشواطئ الغربية لفرنسا. وبين ٤/٩/٢٠٠٦ و ٩/١٠/٢٠٠٦ جرى العمل على إزالة التلوث من مرفأ المونتيك فتم سحب ٦٠ طناً من الفيول وعاد المرفأ إلى سابق عهده. في الختام، وجه العقيد البحري ميشال الهاشم كلمة شكر إلى وزارة البيئة بشخص معالي الوزير ومديرها العام ومختلف الموظفين الذين عملوا جميعاً جاهدين، بالرغم من انعدام القدرات المادية واللوجستية، وقال ان المؤازرة التي قدمتها وحدات القوات البحرية في الجيش كانت بتوجيه من قائد الجيش العماد ميشال سليمان. كما خص بالشكر الدول والهيئات التي قدمت المساعدة.

وتقدر كلفة الأعمال التي أنجزت من قبل وحدات الجيش بأكثر من ثلاثة ملايين دولار تم توفيرها على خزينة الدولة..

(جان دارك أبي ياغي،

«مجلة الجيش» العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)

جبيل وأمنت الآليات المطلوبة، فاستمرت عملية المكافحة لمدة ١٠ أيام تم خلالها شفت ٢٦٠ طناً من داخل المرفأ قبل أن يعود إلى وضعه السابق.

وبتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٦ انتقل العمل إلى مرفأ الصيادين في رأس بيروت، وباشرت وحدات القوات البحرية جمع ومحاصرة كميات النفط العائمة بواسطة الحواجز (Booms) قبل أن تعمد إلى شفطها، وأيضاً وسط ظروف صعبة تعود إلى كمية الأوساخ الهائلة والصلبة العائمة مع النفط، بالإضافة إلى الارتفاع الشاهق الذي يحيط بالبناء. بعد ذلك، وصلت وحدة متخصصة من البحرية الفرنسية وانضمت إلى وحدات البحرية اللبنانية في عملها وتم شفت ٦٠ طناً من ميناء الصيادين بعدما توقف العمل عدة مرات بسبب دخول النفايات الصلبة إلى المضخات وتعطيل عملها. إزاء هذه المشكلة تقرر توقيف عملية الشفط بغية إزالة كل النفايات أولاً، على أن يستأنف العمل لاحقاً لإزالة الكمية المتبقية وتقدر بنحو ٤٠٠ طن ويستلزم العمل لإزالتها فترة طويلة.

وللعمل تنمية...

بين ١٣/٨/٢٠٠٦ و ١٠/٩/٢٠٠٦ عملت وحدات من القوات البحرية بالتعاون مع وحدة البحرية الفرنسية، وعلى عدة مراحل، على إزالة التلوث من شاطئ منطقة الرملة البيضاء. في البداية جمعت النفايات النفطية السطحية ونقلت إلى أماكن محددة بانتظار إيجاد الحل المناسب لإزالتها. وقد تبين في هذه



جندي من الجيش اللبناني يعاون مواطناً أثناء عبوره مع عائلته جسر الزهراني المدمر بفعل القصف الاسرائيلي

بمواد التنظيف فبلغ مجموعها ٣٩٥٣ حصة. على صعيد الآلية المعتمدة في التوزيع، تجدر الإشارة إلى أننا لا نتعامل مع المتضررين بشكل مباشر، وإنما يتم التسليم للقائمقامين والمحافظين ورؤساء البلديات وبعض المؤسسات الرسمية، بناءً على قرار صادر عن الهيئة العليا للإغاثة، على أن تتولى الهيئات التي سبق ذكرها توزيعها على المتضررين. أما في ما خص الوسائل المعتمدة في التوزيع، فقد استخدمنا في المرحلة الأولى التي سبقت انتشار الجيش في الجنوب الآليات العسكرية التي كانت تنفذ يومياً ما يفوق المئة وخمسين عملية توزيع، وذلك بدءاً من الصباح الباكر وحتى ساعة متأخرة من الليل. بعد عملية الانتشار في الجنوب، أصبحنا نعتد بشكل أكبر على الآليات المدنية التي تستأجرها الهيئة العليا للإغاثة بناءً على طلب من قيادة اللجنة، علماً أننا نتولى متابعة سير الآليات في مختلف المناطق للتأكد من تأديتها مهمتها على الشكل المطلوب.

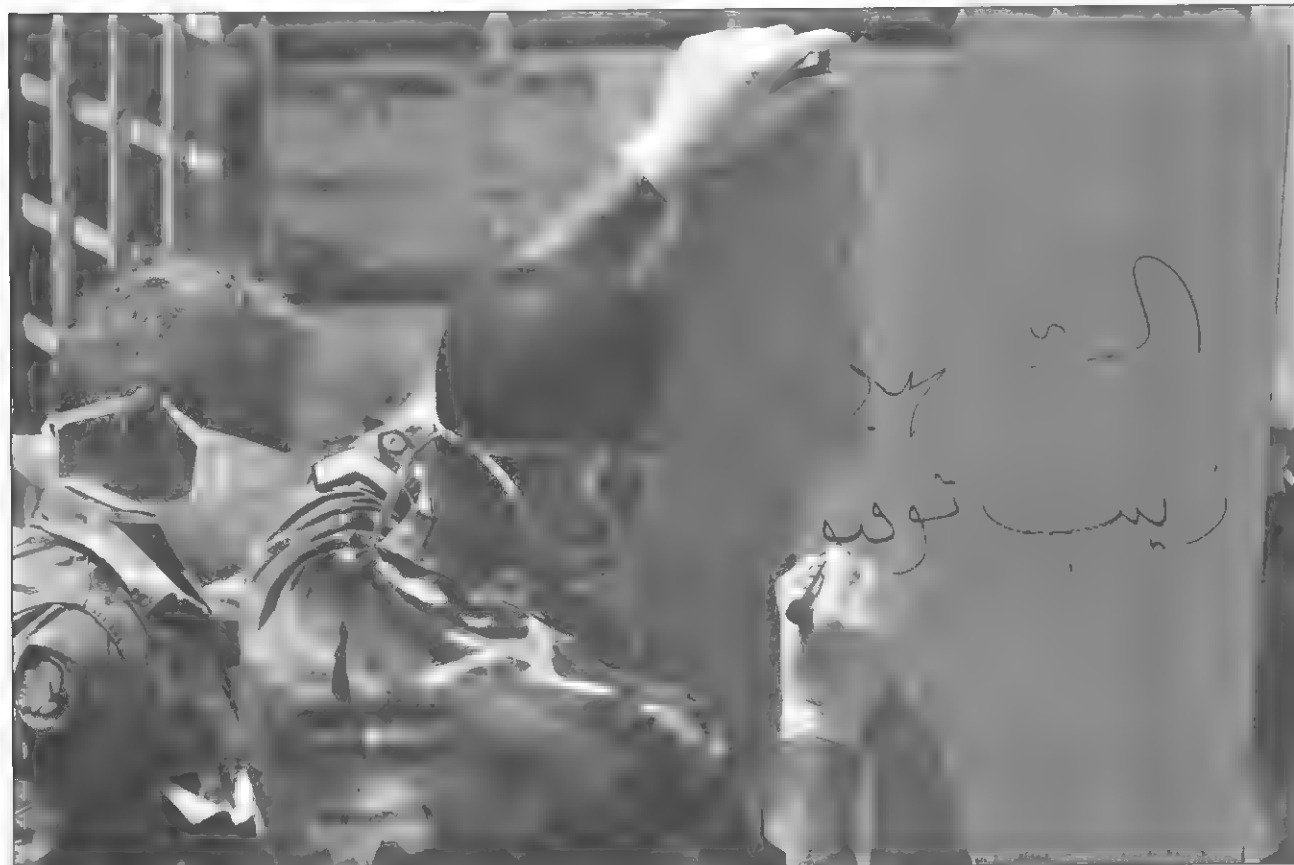
□ ما هي الصعوبات التي اعترضتكم في عملية الإغاثة، وهل تمكنتكم من تذليلها؟
○ مما لا شك فيه أن عمل الإغاثة الذي كلف به الجيش ضخم جداً، وقد تطلب من العناصر المشاركين بذل كل

إنشاء لجنة إغاثة حياتية رئيسية تنبثق عنها ست لجان فرعية قوامها ٧٥ ضابطاً وأكثر من ٥٠٠ عنصر، تتولى أعمال الإغاثة بالتنسيق مع الهيئة العليا للإغاثة ومختلف الإدارات الرسمية المعنية. عن دور هذه اللجان تحدث رئيس لجنة الإغاثة الحياتية العميد الركن كريم القاضي، ملخصاً إياه باستلام المواد الغذائية والحاجات الحياتية ومختلف مواد الإغاثة، وخرزنها، وفرزها، وتوزيعها، ومن ثم نقلها وتوزيعها على المتضررين عبر المحافظين والقائمقامين، وذلك بناءً على توجيهات الهيئة العليا للإغاثة...

بالأرقام

□ كم يبلغ حجم المساعدات التي وزعت حتى الآن، وما الآلية المعتمدة في التوزيع؟

○ تشير الإحصاءات التي قمنا بها بدءاً من الثالث عشر من تموز وحتى نهاية الأسبوع الأول من أيلول إلى أن عدد الحصص الغذائية التي قامت اللجنة بتوزيعها على مختلف المحافظات بلغ ٤٦٩٠٥٧ حصة، أما حصص الأطفال فبلغت الـ ٢٠٨٤٤ حصة، كما وزعت اللجنة الفرش والأغطية والوسادات والخيم، وقد بلغ مجموعها ١٢٢٣٣٠ للفرش، و١٢١٢٩٢ للحرايات، و١٨٧٣١ للوسادات، و١٥٣١ للخيم، أما الحصص الخاصة



جندي من الجيش اللبناني يكتب اسم الشهيدة زينب على تابوتها قبيل دفنها في صور

خدمة رقم ١٩٨٠٠ / ت/ج/ش ع، تاريخ ٢٠٠٦/٨/٤، وباشرت أعمالها بعد أربعة أيام من تأسيسها. تتألف اللجنة من رئيس لجنة، ضابط أمين سر، ضابطين في الخدمة الفعلية - اختصاص صيدلة، ضابط إشارة، ضابط مخابرات، وثلاثة ضباط صيادلة من إحتياط الجيش، إضافة إلى ثلاثة رتباء اختصاصيين من الطبابة العسكرية. تتلخص مهمة اللجنة بتسلم المساعدات الطبية من أدوية ومعدات، وفرزها، وتوزيعها، وخرزنها وتوزيعها، وذلك بحسب ما أفادنا رئيسها العقيد الإداري ناجي العرموني. عن حجم المساعدات الطبية التي تم توزيعها أشار العقيد الإداري العرموني إلى أن اللجنة تسلمت منذ بداية عملها وحتى الأول من أيلول ما يقدر بحمولة مئة شاحنة مصدرها الأردن، مصر، فلسطين، تونس، الجزائر، الكويت، الإمارات العربية، السعودية، البحرين، سلوفاكيا، وماليزيا. وقد تم توزيعها على ١٨٥ مركزاً من مستوصفات ومستشفيات وبلديات وهيئات مختلفة بناءً على لوائح موقعة من وزير الصحة العامة..

□ هل تتوافر في مخزن الـ Biel الشروط اللازمة لخرز الأوعية والحفاظ على جودتها؟

○ عندما تسلمنا المخزن واجهنا مشكلة غياب التبريد وهي مسألة ضرورية للحفاظ على صلاحية الأدوية، إلا أننا

طاقاتهم لا سيما في المرحلة الأولى، حيث كان العمل مضمناً. فالإمدادات كان يجب إيصالها إلى المتضررين بصورة فورية، في حين أن الشاحنات المدنية لم تكن ترضى بمساعدتنا بسبب القصف والظروف الأمنية التي كانت سائدة آنذاك. فكانت الآلية العسكرية الواحدة تضطر إلى النقل مرتين أو أكثر يومياً ما يضني السائقين والعسكريين الذين يقومون بعمليات التوزيع والتحميل والنقل. من جهة أخرى، عانينا كثيراً مشقات الانتقال بسبب قطع الجسور والطرق التي تصل المناطق بعضها ببعض. فالآلية المتوجهة إلى صيدا مثلاً، كان عليها أن تجتاز عدة مناطق وعراقيل مختلفة قبل بلوغ هدفها. ومن الصعوبات التي واجهناها أيضاً النقص في العديد الذي أجبرنا على مضاعفة عمل العناصر المشاركين، وقد بذل المجندون جهداً كبيراً إذ عملوا بأضعاف طاقتهم في سبيل إنجاح أعمال الإغاثة. على أي حال، مهما كانت الصعوبات التي واجهت عملية الإغاثة فقد تمكنا من تذليلها ومن الاستمرار في تادية واجبنا تجاه المواطنين، كما استطاع العناصر المشاركون في مهمة الإغاثة تأدية دورهم على أكمل وجه على الرغم من تعرضهم للخطر الشديد في أثناء عمليات النقل والتوزيع خلال الحرب.

الإغاثة الطبية: تشكلت لجنة الإغاثة الطبية بموجب مذكرة

حفظ الساحة الداخلية



انتشار الجيش اللبناني أمام جامعة بيروت العربية بعد حدوث إشكالات بين الطلبة (٢٠٠٥/٥/٢٣)

تمكنا خلال فترة قصيرة من تأمين وسائل التبريد والتهوئة بفضل جهود وزارة الصحة وإدارة العرض المثلة بالسيد محمود الجويدي. كما زوّدتنا منظمة الصحة العالمية الأجهزة الضرورية لحسن سير العمل. من جهة أخرى، قمنا بتقسيم المخزن بغية الاستفادة القصوى من مساحته، لتخزين الأدوية بشكل منظم لإتاحة التهوئة اللازمة وتسهيل عملية التوزيع في الوقت نفسه. ويمكن القول أن المخزن اليوم يتمتع بنسبة جيدة جداً من شروط التخزين الصحي، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الأدوية تبقى في داخله لفترة قصيرة جداً. ويذكر في هذا الإطار أن جميع من زار المخزن للإطلاع على أوضاعه، بمن في ذلك وزير الصحة اللبناني، ونقيب الصيدلة في لبنان، والسفير الماليزي، ورئيس نقابة صيدلة الأردن، إضافة إلى عدد كبير من الهيئات الإنسانية والشعبية والبلديات، قد أشاد بالتنظيم والترتيب في توضيب الأدوية والمعدات الطبية وخزنها، وبجدية العمل والسرعة والدقة في إنجازها. وهنا أود أن أشير إلى أن عملنا المُنظم يعود إلى الانسجام التام بين مختلف أعضاء اللجنة وإلى تضافر الجهود في ما بينهم لإنجاح مهمة الإغاثة الطبية وإتمامها على أفضل وجه.

نوعية الأدوية

عن نوعية الأدوية الواردة إلى اللجنة الطبية، تحدث عضو اللجنة الرائد الصيدلي جمال مكرزل، مشيراً إلى أنها تندرج

ضمن فئة الوسط إلى جيد، وهي تفي بالغرض المطلوب خصوصاً لجهة الأدوية البسيطة. وأضاف أن لائحة الأدوية تشمل المضادات الحيوية، وأدوية الأوجاع، والسعال، والرشح، والحساسية وأمراض المعدة، وبعض الأمراض المزمنة. أما لجهة تاريخ صلاحيتها، فأوضح أنها صالحة لعدة سنوات، ومع ذلك فإن الأدوية التي تعرّضت لشروط قاسية في أثناء نقلها، يتم تلفها بالتنسيق مع وزارة الصحة. كما أن الأدوية المشكوك بنوعيتها يتم إرسالها إلى المختبر المركزي لفحصها والتأكد من جودتها.

الإطلاع على أوضاع النازحين وتأمين احتياجاتهم

شكل الجيش ومنذ الأيام الأولى للحرب لجاناً على صعيد المناطق العسكرية للإطلاع على أوضاع النازحين بغية تأمين احتياجاتهم. بلغ عدد هذه اللجان ٢٤ لجنة ضمت ٥٨ ضابطاً وحوالي ٢٠ رقيباً وفرداً زارت خلال عملها ما يناهز ٨٠٠ مركز في مختلف المناطق. قامت بمعالجة الصعوبات التي كانت تعترض إقامتهم وتأمين حاجاتهم من النواحي كافة، الصحية واللوجستية والأمنية بالتنسيق مع المحافظين والإدارات الرسمية. وقد قامت المناطق العسكرية مباشرة بتلبية بعض الحاجات لا سيما تأمين صهاريج المياه وآليات لنقل المساعدات وغيره...

توزيع اللجان

| المنطقة | عدد اللجان | عدد العناصر في اللجان | | عدد مراكز النازحين | العدد الإجمالي للنازحين | ملاحظات |
|-----------|------------|-----------------------|--------------|--------------------|-------------------------|--|
| | | ضباط | رتباء وأفراد | | | |
| جبل لبنان | ٤ | ٤ | ١٢ | ٣٣٠ | ٧٣٨٠٠ | عدد كبير من النازحين كانوا موجودين داخل منازل خاصة ولم تتمكن اللجان من الإطلاع على أوضاعهم |
| بيروت | ٣ | ٣ | ١٢ | ١٥٠ | ٣٩٤٥٠ | |
| البقاع | ٦ | ٦ | ١٢ | ١٤٢ | ٧٠١٥٠ | |
| الشمال | ٩ | ٢ | ١٨ | ٩٤ | ٣٠٠٠٠ | |
| الجنوب | ٢ | ٢ | ٤ | ٦٢ | ٤٢٢٠٠ | |
| المجموع | ٢٤ | ١٧ | ٥٨ | ٧٧٨ | ٢٥٥٦٠٠ | |

(ريما سليم ضومط، «مجلة الجيش»، العدد ٢٥٤، آب/٢٠٠٦)



عناصر من الجيش اللبناني خلف أسلاك شائكة تحيط بالسراي الحكومي خلال الاعتصام المفتوح التي دعت اليه «قوى المعارضة الوطنية اللبنانية» لاسقاط حكومة فؤاد السنيورة في وسط العاصمة اللبنانية بيروت (٢٠٠٦/١٢/٥)



عناصر من الجيش اللبناني يتفقدون موقع الانفجار في المدينة الصناعية في سد البوشرية (٢٠٠٥/٣/٢٧)



انتشار الجيش اللبناني في حي التعمير - صيدا (٢٠٠٧/١/٢٥)



مديرية المخابرات في الجيش اللبناني خلال المداهمات نتيجة التحقيقات مع افراد الخلية الارهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلدة بر الياس (٢٠٠٧/٦/٩)



الاحتفالات في طرابلس بعد انتصار الجيش اللبناني على عناصر من حركة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد

معركة مخيم نهر البارد التي خاضها الجيش اللبناني

ضد مسلحي تنظيم «فتح الإسلام» ٢٠٠٧/٥/٢٠ لغاية ٢٠٠٧/٩/٢

لبنان ينتصر بوحدة جيشه

١- مقدمة:

يقع المخيم على بعد ١٥ كيلومتراً شمال مدينة طرابلس على البحر الأبيض المتوسط، وقد أنشئ عام ١٩٤٩ وتبلغ مساحته ١٨٩,١٢٩ م^٢ (حوالي ٢٠٠ دونم) تعود ملكية أرضه الى القطاع الخاص اللبناني، وهي مؤجرة للأونروا، أما مساحته اليوم بعد التوسع فبلغت حوالي ٢٧٧,٥٠٠ م^٢. يبلغ عدد السكان المسجلين في الأونروا للعام ٢٠٠٣ حوالي ٢٩,٠٠٠ نسمة.

٢- الوقائع:

بينما كانت جهود المؤسسة العسكرية منصبة على تثبيت الأمن والنظام على كامل أرض الوطن، تكريساً للامانة المعقودة عليها بالإصرار على دعم أوامر الوحدة الوطنية، وبينما كان رئيس الأركان اللواء شوقي المصري يجول على وحدات الجيش المنتشرة جنوب قطاع الليطاني بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٧، أطل فجر ٢٠/٥/٢٠٠٧ على منطقة الشمال، وتحديداً مدينة طرابلس وجوارها ومخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين حاملاً معه مجموعة من الأعمال الإرهابية - العدائية ضد وحدات الجيش وق أد، قامت بها عناصر مسلحة تابعة لمنظمة إرهابية عرفت عن نفسها بـ «فتح الإسلام»، وذلك أثر قيام عناصر أمنية (ق اد) بمداومة مبنى سكني في مدينة طرابلس (مونت روز) بحثاً عن مطلوبين قاموا بسلب أموال من داخل مصرف في بلدة أميون. امتد الاعتداء الفادر ليطاول العسكريين ومراكزهم والآليات العسكرية، فكانت المبادرة سريعة من قبل الجيش بالإمساك بزمام إدارة المواجهة ضد عناصر هذه المنظمة الإرهابية، حيث تمكنت الوحدات العسكرية (يمكن ذكرها) من إحكام السيطرة على الموقف في مدينة طرابلس وعلى جميع التحوط لمخيم نهر البارد، وتالتت الأحداث والاشتباكات يوماً بعد يوم بمواكبة وتغطية إعلامية موثقة من مديرية التوجيه اعتباراً من ٢٠/٥/٢٠٠٧ ولحين سقوط المخيم نهائياً بتاريخ ٢/٩/٢٠٠٧ والقضاء على مسلحي «فتح الإسلام».

٣- تسلسل الأحداث:

اعتباراً من ٢٠/٥/٢٠٠٧ جرت عدة أحداث سياسية وعسكرية هامة، يمكن تقسيمها الى ست مراحل:

أ- المرحلة الأولى: منذ ٢٠/٥/٢٠٠٧ وحتى ٨/٦/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١- بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٧

- تطويق ق اد لعناصر مسلحة في حي الزاهرية وشارع المثنين

في طرابلس، كانت قد سطت على فرع بنك البحر المتوسط في أميون بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٧.

- اعتداء عناصر تنظيم «فتح الإسلام» على مراكز الجيش في محلة الحمرة وبلدتي القلمون والبلمند نتج عنه استشهاد ضابط ٢٤ و١ أربعة وعشرين عسكرياً وعدة مدنيين وأضرار في بعض الآليات العسكرية.

- بدء عملية استرجاع المراكز العسكرية حول مخيم نهر البارد والتي استكملت الساعة ١٥,٣٠ حيث بدأت عملية الضغط على المسلحين لإعادتهم الى داخل المخيم وتطويق المخيم في الوقت نفسه بعد تعزيز قوى الجيش في المنطقة.

- مؤازرة قوى الأمن الداخلي لضبط الوضع في حي الزاهرية وشارع المثنين حيث استشهد عريف وأصيب ضابط وستة عسكريين بجراح نتيجة العملية.

٢- بتاريخ ٢١/٥/٢٠٠٧

- السماح لوفود من رجال دين بالدخول الى المخيم لإجراء مفاوضات مع المسلحين للاستسلام.

٣- بتاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٧

- مقتل سوري في خراج بلدة كفرشخنا مشتببه بعلاقته بفتح الإسلام.

٤- ليل ٣-٤/٦/٢٠٠٧

- بدء مرحلة مهاجمة المخيم الجديد (نهر البارد) بعد فشل المساعي لاستسلام المسلحين.

ملاحظات:

- سماح القيادة طيلة المرحلة هذه بإدخال المؤن والأدوية الى المخيم وبإخراج المرضى والعاقين ومن يرغب بمغادرة المخيم مع إفساح المجال الدائم للمفاوضات لتجنب المخيم الدمار والأذى للسكان.

- عمد المسلحون الى الاستيلاء على آليات للأمم المتحدة (الأنروا) كانت محملة بالمواد الغذائية والحياتية، وتفخيخ الجثث والسيارات والأبنية وكل ما يمكن تفخيخه لتأخير عملية تقدم الجيش من جهة والتسبب بالخسائر البشرية من جهة أخرى.

ب- المرحلة الثانية: من ٩/٦/٢٠٠٧ حتى ١١/٧/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١- استمرار التقدم نحو المخيم الجديد.

٢- استمرار قصف المسلحين للأماكن المدنية المحيطة بمخيم نهر البارد.

٣- استمرار تهديد المسلحين بتنفيذ عمليات إرهابية بسيارات

مفخخة ضد مراكز الجيش وأهداف مدنية ومراكز اليونيفيل.

٤- بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٧

- إطلاق النار على الشيخ محمد الحاج (عضو تجمع علماء فلسطين) وإصابته داخل المخيم أثناء إجراءات مفاوضات مع المسلحين.

٥- بتاريخ ١٤/٦/٢٠٠٧

- سيطرة قوى الجيش على خط السكة ومحور صامد في ضمن مخيم نهر البارد

٦- بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٧

- اشتباك بين قوى الجيش ومسلحين أثر مداهمة منزل مشبوه في محلة أبو سمرا نتج عنه مقتل ٥ مسلحين ومصادرة أسلحة واعتداء وجرح عدد من العسكريين.

٧- بتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧

- اشتباك بين مسلحين يعتقد أنهم من تنظيم «فتح الإسلام» وقوة من الجيش في بلدة دده نتج عنه مقتل خمسة مسلحين من جنسيات مختلفة ومصادرة أسلحة وألبسة عسكرية.

٨- بتاريخ ٢٩/٦/٢٠٠٧

- دعوة الفصائل الفلسطينية كافة الى تنظيم مظاهرات وإقامة اعتصامات في كافة المخيمات على الأراضي اللبنانية احتجاجاً على معارك نهر البارد، تخللها إطلاق نار باتجاه عناصر الجيش في محيط مخيم البداوي مما اضطر الجيش لإطلاق النار في

الهواء لتفريق المتظاهرين وتبعه انتشار مسلح في محيط المخيم. ملاحظات:

- استمرار إزالة التفخيخات والألغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

- بدأت قوى الجيش باستعمال طوافات الغازيل في المعارك ضد المسلحين في المخيم.

- استمرار نزوح سكان المخيم الى أماكن خارجه.

ج- المرحلة الثالثة: من ١٢/٧/٢٠٠٧ وحتى ٢٢/٧/٢٠٠٧ وتخللها ما يلي:

١- انتهاء الأعمال العسكرية في المخيم الجديد وبدء مرحلة مهاجمة المخيم القديم من الجهة الشرقية بعد فشل المفاوضات مع المسلحين لاستسلامهم، مع إعطاء مهلة لمن يرغب من المواطنين وباقي الفصائل المسلحة للخروج من المخيم.

٢- استمرار إزالة التفخيخات والألغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

٣- إطلاق القذائف من تنظيم «فتح الاسلام» باتجاه قطع القوات البحرية التواجدة على مسافة ميلين مقابل شاطئ المخيم.

٤- استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه المناطق الآهلة بالمدنيين وإصابة شبكة الكهرباء في دير عمار، وذلك داخل المخيم.

٥- إقدام مسؤول في القيادة العامة ومسلح من «فتح الإسلام» على تسليم نفسيهما الى الجيش.

شهداء الجيش اللبناني في معارك نهر البارد عام ٢٠٠٧

المعاون الشهيد حاتم علي الحاتم
المعاون الشهيد علي حسن محمودي
المعاون الشهيد أيمن صالح مشيمش
المعاون المغوار الشهيد ملحم سعيد المعلم
المعاون الشهيد ريمون توفيق عيسى
المعاون المغوار الشهيد وليد محمود الحاج
المعاون الشهيد نبيل محمد سليم
المعاون المغوار الشهيد عباس حسين الكموني
المعاون المغوار الشهيد مصطفى محمد طالب
الرفيق الأول الشهيد جان جرجس الياس
الرفيق الأول الشهيد وسام محمد شاكر
الرفيق الأول الشهيد نقولا فهمي نعيمة
الرفيق الأول الشهيد عياش حمد رستم
الرفيق الأول الشهيد يوسف حسين شومان
الرفيق الأول الشهيد علي ناظم حمية
الرفيق الأول المغوار الشهيد ناصر مصطفى حسن
الرفيق الأول الشهيد علي خضر الأشقر
الرفيق الأول الشهيد رامي حسن صعب
الرفيق الشهيد مازن فوزات الأعور
الرفيق الشهيد عبد السلام محمد صالح
الرفيق الشهيد خالد عبد الجليل تليجي
الرفيق الشهيد نزيه علي نادر
الرفيق الشهيد شوقي فرحان محمود
الرفيق الشهيد بلال رياض العامودي
الرفيق الشهيد جورج انطوان عقل
الرفيق الشهيد عمر عماد الحاج
الرفيق الشهيد وليد أحمد عبده
الرفيق الشهيد بسام جرجس أيوب
الرفيق الشهيد الياس ملحم البعيني
الرفيق الشهيد جرجس انطانيوس البيسري
الرفيق الشهيد شادي حليم الجلوبوط
الرفيق الشهيد خضر علي حروق
الرفيق الشهيد علي رفيق موسى
الرفيق الشهيد جاد جوزيف مخلوف

المقدم المغوار الشهيد صبحي أسعد العاقوري
المقدم المغوار الشهيد ابراهيم يوسف سلوم
الرائد الشهيد خالد فؤاد مرشاد
الرائد الشهيد فادي ابراهيم عبد الله
الرائد الشهيد غالب أحمد قلووط
الرائد الشهيد وليد ياسين الشعار
الرائد الشهيد طوني خليل سمعان
الرائد المغوار الشهيد ميشال جبور مفلح
الرفيق الشهيد روي ضاهر أبو غزالة
الرفيق المغوار الشهيد مارون الياس الليطاني
الرفيق المغوار الشهيد حسام محمد بو عرم
الرفيق الشهيد علي أحمد سمدي
اللازم الأول الشهيد جورج ميشال فهد
اللازم الأول الشهيد علي مصطفى نصار
المؤهل الشهيد حنا ابراهيم فاهمه
المؤهل الشهيد مصطفى علي الضاحي
المؤهل المغوار الشهيد وليد علي صالح
المعاون الأول الشهيد عبد الله موسى جرمش
المعاون الأول الشهيد علي محمد موسى
المعاون الأول الشهيد زكي مخائيل الرحباوي
المعاون الأول الشهيد أحمد عبد الجوار حبيلص
المعاون الأول الشهيد علي محمد عكوش
المعاون الأول الشهيد جعفر اسماعيل معاوية
المعاون الأول الشهيد غطاس طنوس طربيه
المعاون الأول الشهيد أحمد محمد فرحات
المعاون الأول المغوار الشهيد سعادة طانس مخلوف
المعاون الأول المغوار الشهيد خليل محمد شومان
المعاون الأول المغوار الشهيد صلاح خالد سكريه
المعاون الأول المغوار الشهيد بسام خضر جوهر
المعاون الأول المغوار الشهيد وسام محمد حمدان
المعاون الشهيد عصام نجم عباس
المعاون الشهيد ايلي مورييس معلوف
المعاون الشهيد محمود محمد باكيش
المعاون الشهيد رياض قاسم عبد الله

عن الفرحة بانتهاء الحرب، كما عقدت حلقات الرقص وأطلقت الهتافات والأناشيد الحماسية عبر مكبرات الصوت.

أصدرت قيادة الجيش مديرية التوجيه بياناً دعت فيه المواطنين الكرام الى عدم إطلاق النار ابتهاجاً بالنصر احتراماً لدماء الشهداء والتزاماً بالقوانين المرعية الإجراء، كما دعت من جهة أخرى الاخوة الفلسطينيين عدم التوجه الى مخيم البارد حتى الانتهاء من الإجراءات الميدانية التي تقوم بها وحدات الجيش المختصة، وذلك حفاظاً على سلامتهم، وتسهيلاً لعمل هذه الوحدات.

في هذا الصدد، وفي تصريح لقائد الجيش العماد ميشال سليمان لجريدة «السفير» بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ «ان الوقت ليس للاحتفال والفرح بل للاعتراف لهذه الباقية من شهداء الجيش اللبناني بأنهم أوسمة حقيقية على صدور كل اللبنانيين من كل الطوائف والناطق والأطياف السياسية، وأضاف ان هؤلاء الشهداء وهم التضحية الكبرى للمؤسسة العسكرية في تاريخ لبنان، افتدوا بدمائهم كل اللبنانيين، ولو تصورنا ماذا كان يمكن لهذه المجموعة الإرهابية ان تفعل لو مضت في مخططها لرأينا المشهد العراقي يصيب لبنان، ولكننا أمام مشاريع من الفتنة المتنقلة كانت ستصيب آلاف اللبنانيين، وهذا يؤكد ان الجيش افتدى الوحدة الوطنية وقدم نموذجاً جديداً لها وهي صارت اعتباراً من هذه اللحظة امانة بيد كل السياسيين بحيث ينبغي عليهم ان يستثمروا هذا الانتصار من خلال تقديم تنازلات متبادلة تصب في خاتمة صيانة الوحدة الوطنية وهو الهدف الذي ضحى من الوطنية ويعتبر ان هذا الانتصار الوطني ضد الإرهاب الدولي إنما هو أيضاً انتصار للقضية الفلسطينية على الرغم من تستر البعض زوراً وبهتاناً بعباءة فلسطين أو الإسلام، واننا نهيئ بالاخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان ان يعتبروا الجيش اللبناني حاملاً لآمانة قضيتهم ولا سيما حق العودة الى أرضهم فلسطين وإسقاط كل مخططات التوطين»، هذا وتعهد القائد ان يساهم الجيش بكل ما يملك من إمكانيات لوجستية وبشرية في عملية إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

صدرت مواقف مرحبة بانتصار الجيش أبرزها للرؤساء اميل لحود ونبية بري وفؤاد السنيورة، كما رحبت سوريا بلسان خارجيتها بالانتصار وهنأت الجيش الوطني اللبناني الذي ربح حربه على مجموعة إرهابية كانت تلفت انتباهه عن عدوه الإسرائيلي، كذلك اعتبر وزير الخارجية المصري أحمد ابو الغيط ان سيطرة الجيش على مخيم نهر البارد تعد خطوة هامة على طريق استعادة الاستقرار في لبنان، مضيفاً أن مكافحة التنظيمات الإرهابية تتطلب الكثير من التضحيات على نحو ما أبرزته هذه المواجهات.

(خاص بالمركز العربي للمعلومات
من مديرية التوجيه في الجيش اللبناني، تشرين الأول، ٢٠٠٧)

د- المرحلة الرابعة: من ٢٠٠٧/٧/٢٥ وحتى ٢٠٠٧/٨/٦ وتخللها ما يلي:

١- بدء مهاجمة القسمين الغربي والجنوبي من المخيم القديم بعد خروج كل من يرغب من سكانه وبعد إلقاء منشورات تدعو لاستسلام المسلحين وبأن كل من يبقى داخل المخيم يعتبر عدواً.
٢- استمرار إزالة التفخيذات والألغام لتسهيل عملية التقدم داخل المخيم.

هـ- المرحلة الخامسة: من ٢٠٠٧/٨/٧ حتى ٢٠٠٧/٨/٢٥ وتضمنت:

١- القرار لتنفيذ المرحلة النهائية والقضاء على أماكن التمرکز الأخيرة لعناصر «فتح الإسلام» مع الاستمرار في إعطاء الفرص للمفاوضات لاستسلام المسلحين.
٢- إجلاء ٢٢ امرأة و٤٣ طفلاً من داخل المخيم حيث استقبلوا من قبل العسكريين عند خروجهم ووضعت السيارات الصحية وآليات النقل لنقلهم.
٣- استخدام الجيش لقنابل طيران معدلة محلياً في قصف الأنفاق والمخابئ تحت الأرض حيث كان مسلحو «فتح الإسلام».
و- المرحلة السادسة: من ٢٠٠٧/٨/٢٦ حتى ٢٠٠٧/٩/٢ وتخللها:

١- تكثيف القصف الجوي للمعازل الأخيرة لعناصر «فتح الإسلام» مع استمرار الضغط من قوى البر على هذه المعازل لإجبار المسلحين على الاستسلام.
٢- بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ وبعد الضغوط المتزايدة قام مسلحو التنظيم بمحاولة للفرار ضمن خطة بإلقاء عناصر الجيش عن طريقة مهاجمة مراكز خارج المخيم ومحاولة الباقين الفرار عبر التسلل ضمن جهازية الجيش باتجاه البحر ونهر البارد والقوى المتاخمة، فكانت قوى الجيش بالمرصاد لهم حيث تمكنت من قتل ٣٨ عنصراً وأسروا ٢٠ ولا تزال ملاحقة الفارين الباقين مستمرة لتاريخه.

عبر وخلصات:

- في اليوم السادس بعد المائة حول الجيش اللبناني جرحه العميق في مخيم نهر البارد الى انتصار كبير بالدم ضد الإرهاب، افتدى فيه لبنان وأبعد عنه الفتن والشرذمة، فقد طوى الجيش الصفحة الأخيرة مسدلاً في النهاية الستار على أعنف المعارك التي خاضها على مدى تاريخه، وكذلك صفحة أكبر حدث أمني في الداخل اللبناني منذ العام ١٩٩٠ ذهب ضحيته أكثر من ١٦٧ شهيداً (بينهم ١٤ ضابطاً).

- لقد عمت الاحتفالات العفوية مناطق الشمال اللبناني مروراً الى كافة المناطق اللبنانية وانطلقت مواكب السيارات داخل البلدات والقرى وعلى الطريق الدولية ورفع رعاياها الاعلام اللبنانية وأعلام الجيش واللافقات التي تحيي الجيش وأبطاله، كما تدفقت الى المناطق المحيطة بمخيم نهر البارد حشود شعبية للتعبير

الرفيق الشهيد أسامة منير السيوفي
الرفيق المغوار الشهيد محمد ياسر إبراهيم
الرفيق الشهيد حسين خليل كرنبي
الرفيق المغوار الشهيد جورج بطرس تنوري
الرفيق المغوار الشهيد جاك ميلاد ساسين
الرفيق المغوار الشهيد الياس داني عازار
الرفيق الشهيد بيار أمين بو ضلع
الرفيق الشهيد محمد دياب دره
الرفيق الشهيد ادوار جرج خطار
الرفيق الشهيد عصام أحمد المسلماني
الرفيق المغوار الشهيد أسامة نور الدين الرفاعي
الرفيق الشهيد محمد أحمد الحجيري
الرفيق المغوار الشهيد محمود محمد درويش
الرفيق المغوار الشهيد بسام محمد عيشة
الرفيق الشهيد مهدي محمد ديب المذبوح
الرفيق الشهيد باسم عزيز أحمد
الرفيق الشهيد شادي محمود رستم
الرفيق الشهيد محمد سهيل الحسين
الرفيق الشهيد روي أسعد البستاني
الرفيق الشهيد ماجد الياس جرجس
الرفيق الشهيد خالد مصطفى سبسي
الرفيق الشهيد عبد الله محمد طالب
الرفيق الشهيد ساري قاسم العلي
الرفيق الشهيد محمد أحمد علي
الرفيق الشهيد يحيى مصطفى المسلماني
الرفيق الشهيد فاروق عز الدين المخللاتي
الرفيق الشهيد مؤمن عمر الحصني
الرفيق الشهيد بلال غزوان الحاج أحمد
الرفيق الشهيد محمد مالك رمضان
الرفيق الشهيد أحمد مصطفى المصري
الرفيق الشهيد أحمد محمود الحمد
الرفيق الشهيد جهاد خالد الشمطية
الرفيق الشهيد ماهر حسن الحلاق
الرفيق الشهيد يوسف حسين محمد
الرفيق الشهيد محمد محمود نظام
الرفيق الشهيد زياد أحمد حبلص
الرفيق الشهيد عشير محمد البري
الرفيق الشهيد أحمد مصطفى الشبيخة

الرفيق الشهيد سعد محمد قاسم
الرفيق الشهيد محمد خليفة الخضر
الرفيق الشهيد فراس محمد صوفان
الرفيق الشهيد ناصر حسن ناصر
الرفيق الشهيد محمود محمد الرحمون
الرفيق الشهيد فادي أحمد الضناوي
الرفيق الشهيد سعد الله رياض مستو
الرفيق الشهيد محمود عبد الله خضر
الرفيق الشهيد صقر نسيب أبو علي
الرفيق الشهيد عبد الرحمن محمود المصطفى
الرفيق الشهيد ميلاد حنا سعادة
الرفيق الشهيد محمد عثمان الحسين
الرفيق الشهيد عبد الله محمد اسماعيل
الرفيق الشهيد الياس حنا الأحمر
الرفيق الشهيد روني بطرس النجار
الرفيق الشهيد محمد فاروق الحلاق
الرفيق الشهيد ايلي مطانس جرجس
الرفيق الشهيد رامي سمير حمزة
الرفيق الشهيد لويس ابراهيم حرب
الرفيق الشهيد طالب حسين الخطيب
الرفيق الشهيد خالد أحمد طالب
الرفيق الشهيد جورج أسعد نعمة
الرفيق الشهيد جنيد عثمان عبد الله
الرفيق الشهيد محمد أحمد أيوب
الرفيق الشهيد علي عوض كنعان
الرفيق الشهيد حسن ابراهيم باكير
الرفيق الشهيد داني شحادة حنا
الرفيق المغوار الشهيد محمد حسن الحجيري
الرفيق المغوار الشهيد محمود علي علي أحمد
الرفيق المغوار الشهيد مصطفى خضر الشامي
الرفيق الشهيد محمد أحمد جنيد
الرفيق الشهيد أحمد خالد محرز
الرفيق الشهيد راجع جميل ورده
الرفيق الشهيد طلال قاسم الحاف
الرفيق الشهيد علي أحمد شمس
الرفيق الشهيد مصطفى حسين ملص
الرفيق الشهيد حسن محمد غصن
الرفيق الشهيد أحمد علي عبله

الرفيق الشهيد عباس محمد علي فواز
الرفيق الشهيد حسن محمد نور الدين
الرفيق الشهيد أحمد حسن عبد الفتاح
الرفيق المغوار الشهيد طارق مصطفى حمود
الرفيق الشهيد أركان كمال عقل
الرفيق المغوار الشهيد محمد خضر الخضر
الرفيق الشهيد محمد حسين جمل
الرفيق الشهيد محمد غازي معين
الرفيق الشهيد يحيى محمد الأشقر
الرفيق الشهيد عبد الله مصطفى عويك
الرفيق الشهيد مصطفى محمد برغل
الرفيق الشهيد صبحي علي العباس
الرفيق الشهيد علي محمد هوشر

الرفيق الشهيد خالد حسن خلف
الرفيق الشهيد عباس مشهور المصري
الرفيق الشهيد حسين نصر الدين علاء الدين
الرفيق الشهيد أحمد عارف السيد أحمد
الرفيق الشهيد علي خالد الرفاعي
الرفيق الشهيد محمد هادي زغيب
الرفيق الشهيد مصطفى أحمد سيف الدين
الرفيق المغوار الشهيد بسام أحمد طالب
الرفيق الشهيد علي راشد الوهم
الرفيق الشهيد ربيع أحمد مصطفى
الرفيق الشهيد سمير كامل طنوس

(موقع الجيش اللبناني على الانترنت)

قيادة الجيش: ضنينون بحياة الأشقاء الفلسطينيين البندقية ستبقى بوجه إسرائيل ولن نسمح بالفتنة

وقالت: إن البندقية ستظل موجهة نحو العدو الاسرائيلي لتحرير ما تبقى محتلا، جنبا الى جنب مع البندقية الفلسطينية المحافظة على وجهتها الصحيحة..

(«السفير»، ٢٤/٥/٢٠٠٧)

عممت مديرية التوجيه في قيادة الجيش نشرة توجيهية على العسكريين بعنوان: «الفداء من أجل لبنان»، لمناسبة الأحداث الأمنية في منطقة الشمال، أكدت فيها «أن الجيش سيبقى ضنيناً بحياة الأشقاء الفلسطينيين، برغم فداحة ما حصل، ولن يتهاون مع العصابات ولن يسمح بتحويل الخيامات منطلقاً للفتنة».

الجيش دعا مسلحي «فتح الإسلام» إلى العودة للتعاليم الدينية

وخصوصاً الجرحى كي ينالوا العناية الصحية اللائمة، والعمل على تسهيل خروج الدنيين المحتجزين قسراً، وذلك تمهيداً لإنهاء الحال الشاذة التي يعيشها المخيم، ولتكن العدالة هي الفصل لحل هذه القضية، والانطلاق إلى مرحلة جديدة كفيلة برأب الصدع وإعادة الإعمار وتحصين الساحة الوطنية بهدف التفريغ لمعالجة قضايانا المشتركة..

(«النهار»، ٨/٧/٢٠٠٧)

أصدرت مديرية التوجيه في قيادة الجيش البيان الآتي: «إن قيادة الجيش، حرصاً منها على حقن مزيد من الدماء والحد من الخسائر المعنوية والمادية، وبغية إجهاض ما يحاك من مؤامرات خفية للإيقاع بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، تدعو مسلحي «فتح الإسلام» إلى العودة للتعاليم الدينية السمحاء وتلبية نداء الإرادة الجامعة التي عبر عنها مراراً الشعبان الشقيقان، وبالمبادرة إلى تسليم أنفسهم إلى قوى الجيش، وعدم الحؤول دون ذلك أمام الراغبين منهم،

مخابرات الجيش توقف شبكة إرهابية خططت لاستهداف قوات الطوارئ



ضباط من الجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية على الحدود اللبنانية الفلسطينية في مارون الرأس

سجّلت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني إنجازاً جديداً بإلقائها القبض على شبكة إرهابية كانت تنوي استهداف قوات الطوارئ الدولية «اليونيفيل» العاملة في الجنوب. وإن تكتّمت مخابرات الجيش والقضاء العسكري الذي استلم الموقوفين، على الأسماء، ذكر البيان الرسمي الصادر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش، أن الموقوفين غير لبنانيين، ولكن رجحت مصادر مطلعة في حديث مع «السفير» أن يكونوا فلسطينيين ويتحركون في إطار «المجموعات السلفية»، وأنه جرى توقيف الشبكة قبل نحو أيام معدودة جداً في أكثر من منطقة في الجنوب. فقد أعلنت قيادة الجيش مديرية التوجيه في بيان وزعته أمس، ما يلي: «تمكنت مديرية المخابرات في الجيش من توقيف شبكة إرهابية، كانت تعمل على مراقبة تحركات «قوات اليونيفيل» العاملة في الجنوب اللبناني، وتخطط للقيام بعمليات ضدها، وتضم هذه

الشبكة مجموعة من أشخاص غير لبنانيين. وبنتيجة التحقيقات تبين أن هذه الشبكة قد أقدمت على زرع عبوة ناسفة على طريق عام العباسية جلّ البحر قرب صور، مستهدفة إحدى دوريات «اليونيفيل» لكنها لم تنفجر نتيجة خطأ تقني أصاب جهاز التفجير، كما اعترف أفرادها بالتخطيط لزرع عبوتين ناسفتين وتفجيرهما بفارق زمني في المكان نفسه، بغية إيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا في صفوف القوات المذكورة، وقد تم ضبط هاتين العبوتين مع أجهزة التفجير التابعة لهما، حيث بلغت زنة الأولى عشرة كيلوغرامات والثانية خمسة كيلوغرامات من المواد الشديدة الانفجار، فيما أحيل الموقوفون إلى القضاء المختص».

(«السفير»، ١٦/١٠/٢٠٠٧)

سليمان: نحن حراس الوحدة الوطنية



العماد ميشال سليمان

يجمع قائد الجيش الجنرال ميشال سليمان في أدائه بين مقولتي الجنرال شارل ديغول القائل بأن «السياسة مسألة أكثر جدية من أن تترك للسياسيين وحدهم»، وبين قول كليمنصو: «الحرب تبلغ من الجدية مبلغاً لا يجوز معه أن تترك للعسكريين وحدهم».

منذ تسلمه قيادة الجيش في عام ١٩٩٨ برز قائداً حازماً وحكيماً يحترم العمل المؤسساتي ويشرك أركانه بفاعلية في صياغة القرار. دقيق وعلى مسافة واحدة من جميع الاتجاهات بغية تأمين مساحات للحرية والالتقاء يطبق ذلك بتوجيهاته للعسكريين كما في مسلكيته الشخصية.

يحترم الجنرال سليمان القيم العسكرية ويمارسها ويسعى لأن تتحول ثقافة لدى الرؤوسين. تعاطيه مع السياسيين ثابت على قناعة قاطلة بأن الجيش ينفذ القرار السياسي للسلطة السياسية المنبثقة من الإرادة الوطنية ومقياسه دوماً المصلحة الوطنية العليا. وهذا ما اثبتته يوم ١٤ آذار ٢٠٠٥ حين نزل الجيش ليطبق قرار السلطة بمنع التظاهر وكان الالتحام بين الشعب وجيشه بالورود والأعلام اللبنانية، «كانت مهمتي في ١٤ آذار الحفاظ على الدستور وقد حافظت عليه. كان القرار السياسي يقضي بمنع التظاهرات، أنا نفذت القرار السياسي بما ينسجم مع الدستور. القرار السياسي يهدف إلى حفظ الأمن ولا يهدف إلى منع الحريات لأن الحرية كفلها الدستور وهي أعلى من القرارين السياسي والعسكري» (مجلة الأمن عدد تموز الفائت).

إنجازات عهد الجنرال سليمان كثيرة وآخرها قبل الحرب تسجيل مديرية المخابرات في الجيش إنجازاً أمنياً باكتشافها الشبكة المرتبطة بالموساد الإسرائيلي، ما ترك صدًى إيجابياً وارتياحاً لدى اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين.

يعتبر الجنرال سليمان أن الجيش القوي والموحد هو حصن الوحدة الوطنية اللبنانية وضمان استقرار لبنان وازدهاره، كما يؤمن بأن قوة لبنان من قوة جيشه، وهو لم يوفر فرصة إلا ونأى بها بالجيش عن التجاذبات السياسية، كما ألزم العسكريين من مختلف الرتب بالابتعاد عن التجاذبات السياسية والمداخلات. همّة الأول الوحدة الوطنية التي يقوّدها، «كل عملاً وقراراً وكل خطواتنا مرتبطة بمدى تأمين الوحدة الوطنية. أي قرار نتخذه يكون على قاعدة إلى أي درجة نحافظ على هذه الوحدة، هذه هي الغاية الأساسية. ونقول للعسكريين: عندما نطلق النار يجب أن نقدر كم يساعد ذلك على الوحدة الوطنية، وعندما لا نطلق النار، نسال: كم يساعد ذلك أيضاً على

الوحدة الوطنية. هذا هو المقياس وأسير على ضوئه منذ أعوام. لم أعد أتخذ أي قرار وإن كان ضدّ مصلحتي أو مصلحة الجيش إلا إذا كان يؤمن الوحدة الوطنية لأنني توصلت إلى قناعة ثابتة تفيد بأن الوحدة الوطنية هي التي تتخذ لبنان بانتظار أن يعود الجميع إلى هدوئهم وإلى القواسم اللبنانية المشتركة».

يصفه أحد معاونيه بأنه قائد يحاسب ويلحق ويطلب دائماً ولاء العسكريين للمؤسسة العسكرية من خلال وضع معايير عادلة وكاملة للترقيات وللتشكيلات، ما أبعد التدخلات السياسية في الجيش وجعل العسكريين يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسة.

يقول في الحديث نفسه: (...) «أقول للعسكريين لا تذهبوا وراء السياسيين أو وراء خلافاتهم. أبقوا حيث أنتم لأنهم سيعودون إليكم. ربما يقع أي خلاف بين سياسيين، وبتصريح واحد يعود الاثنان أعز الأصدقاء. ففي حال ذهبنا مع هذا أو ذاك بخلافهما السياسي، ثم عادا وتصالحا فإنهما سيعودان إلى حيث كانا أما نحن فإن عودتنا صعبة. لا يستطيع الجيش أن يدخل في الزوارب فإذا دخل فيها ماذا يرجعه؟ يبقى نصفه أو ثلاثة أرباعه فيها. لذلك لن نراهن على الخلافات الموسمية وسنبقى

صامدين في أماكننا».

يتميز القائد الذي ثبت الجيش في عهده أقدامه في الجنوب عن سواه بالمتابعة الحثيثة والمخاطبة ونكران الذات، يعمل لساعات طويلة وبجلد فريد، يتميز بالذاكرة الوقادة، يلاحق أدق التفاصيل ويتمتع بروح وطنية عالية بدءاً من التمسك بلبنان الوطن ويتوازنه ويمنع التراخي أمام الاحتلال مهما غلت التضحيات حفاظاً على شرف المهمة العسكرية للجيش وكرامة

المؤسسة التي ينتمي إليها.

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تسليح الجيش بعد انتشاره في الجنوب ويقول الجنرال في هذا الشأن: «ثقة المواطن بالجيش أقوى من السلاح الذي يقولون إنهم سيسلحوننا به». هكذا يقول الجنرال وهذا ما يسير على هديه.

(«السفير»، ١٨/٩/٢٠٠٦)

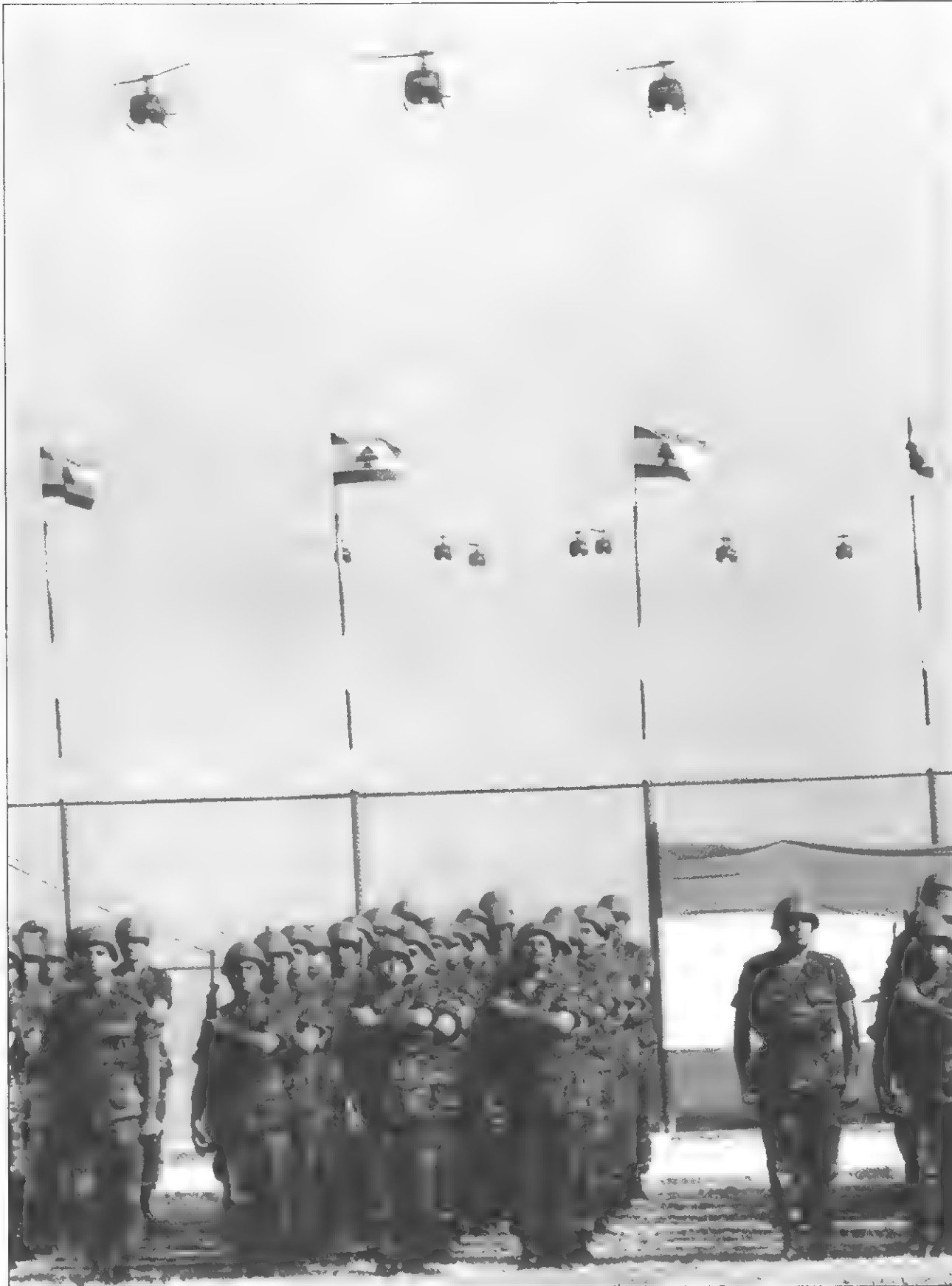
العماد ميشال سليمان: أهمية عقيدة الجيش العسكرية تكمن في وضوحها وارتكازها على ثوابت وطنية جامعة مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني

تفقد قائد الجيش العماد ميشال سليمان كلية فؤاد شهاب للقيادة والأركان في الريحانية، حيث حضر مناورة تكتيكية على المشبه الإلكتروني «Janus»، ثم التقى ضباط دورتي الأركان وقائد كتيبة بحضور قائد الكلية العميد الركن الياس فرحات وضباطها وأعطى توجيهاته اللازمة.

العماد سليمان أكد أمام الضباط أن أهمية عقيدة الجيش العسكرية تكمن في وضوحها وارتكازها على ثوابت وطنية جامعة مستمدة من وثيقة الوفاق الوطني، يأتي في مقدمها، الإيمان بوحدة الوطن والشعب، والتصدي الدائم للعدوان الاسرائيلي، والتزام القيم الإنسانية، ونبذ التعصب ومناهضة الإرهاب بمختلف أشكاله. وأضاف العماد سليمان أن حدود هذه العقيدة

هي الوحدة الوطنية التي تركز عليها قرارات القيادة كلها، وأي تخط لها يشكل قفزة بالبلاد نحو الجهول، ولقد أثبتت التجارب أن تطبيقها أدى إلى اندماج العسكريين بمختلف انتماءاتهم الطائفية والمذهبية والفكرية في إطار الولاء الكامل للمؤسسة والوطن. وما التفاف اللبنانيين حول جيشهم وإجماعهم على دوره الوطني إلا نتيجة التزامه هذه العقيدة التي بفضلها لم يعد ينظر إلى المؤسسة العسكرية انطلاقاً من النسب الفئوية المكونة لها، بل كشريحة من المجتمع اللبناني بكل طوائفه ومذاهبه ومناطقه وعائلاته، يجمع بين أفرادها إيمان راسخ ونهائي بوحدة لبنان.

(«مجلة الجيش»، العدد ١، ٢٦١/٣/٢٠٠٧)



الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبر عن آراء كتابها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء تتيبنها «معلومات» أو «المركز العربي للمعلومات».

تأسس الجيش في العام ١٩٤٥ خارج التوازن الطائفي ونجح في تنظيم حياته (*)

مسعود ضاهر (**)

في الأول من آب/أغسطس من كل عام يحتفل لبنان، شعباً ودولة، بعيد الجيش، وتنظم مهرجانات مركزية في بيروت والمناطق تدليلاً على أهمية هذا الحدث.

نذكر هنا أن الدراسات العلمية، ومنها دراسات أكاديمية أعدت لنيل شهادة دبلوم أو دكتوراه في التاريخ، تزايدت عاماً بعد عام لتلقي أضواء جديدة على ولادة، وتطور، ووظيفة، وبنية، ودور المؤسسة العسكرية اللبنانية وتحديد مؤسسة الجيش اللبناني التي ولدت في العام ١٩٤٥. أبرز تلك الدراسات العلمية التي تسنى لنا الاطلاع عليها بالعربية أو بالفرنسية هي أبحاث ياسين سويد، وسامي ربحان، وأحمد علو، إلى عدد من العسكريين الذين كتبوا مذكرات أو نشروا أبحاثاً عن الجيش اللبناني، أو عن مشاكل سياسية واجتماعية وثقافية وإدارية أخرى.

باختصار شديد يمكن القول إن المؤسسة العسكرية في لبنان هي موضوع للدراسة العلمية على غرار كل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية فيه. ولا يجد الباحث صعوبة في الحصول على الوثائق التاريخية المكثسة بالآلاف في الارشيف العسكري الفرنسي في فانسان (Vincennes) أو في غيره من مراكز الارشيف في لبنان وخارجه. يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية نفسها تمد الباحث بالدقق بالأرقام والإحصاءات المتوافرة عن عداد الجيش، وعتاده، ورتبه، ورواتبه، وبنية الإدارية، وموازنة وزارة الدفاع والمؤسسات الصحية والاجتماعية التابعة لها. المسألة إذن مطروحة على بساط البحث العلمي. وبالتالي فإن النقاش المطلوب يجب أن يبدأ أولاً بتفحص أدوات البحث، وثقافة الباحث، وفرضياته العلمية، والنتائج التي توصل إليها. وما كتب عن المؤسسة العسكرية في لبنان من أبحاث علمية، ومذكرات، ومقابلات، ومقالات يسمح بتقديم ملاحظات منهجية تسهم في تعميق الدراسات اللاحقة عنها.

مشكلات الولادة

يكاد يجمع الباحثون المتخصصون أن جذور المؤسسة العسكرية في لبنان ترقى إلى النظام الإقطاعي ذي الوجه العسكري الذي كان سائداً في المقاطعات اللبنانية عبر العصور. ويعتبر نموذج القوى العسكرية التي جمعها كل من الأميرين فخر الدين المعني الثاني وبشير الشهابي الثاني أرقى النماذج التي توصلت إليها القوى العسكرية في تلك المقاطعات إبان المرحلة العثمانية الطويلة التي بلغت أربعة قرون، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مرحلة المتصرفية في إطار السيطرة العثمانية. ولا يتسع المجال لإبراز السمات الأساسية للقوى العسكرية في تلك المرحلة التي لا يمكن فصلها عن بنية النظام الإقطاعي نفسه.

(*) نشرت في «الحياة» في ٨/٩/١٩٩٤.

(**) مؤرخ لبناني.

جهة ثانية، إذ تم تشكيل فرق نظامية من تجمعات طائفية وعرقية صغيرة لا تجد الحماية إلا بالارتباط التام مع إدارة الانتداب. مع ذلك، لعبت المدرسة الحربية في حمص التي أنشأها الفرنسيون لتدريب عدد من الضباط المحليين دوراً مهماً في تخريج دفعات من الضباط اللبنانيين والسوريين الذين شاركوا في معركة الاستقلال والسيادة الوطنية عام ١٩٤٣ ورفضوا قرارات المفوضية الفرنسية في قمع المظاهرات الشعبية التي اندلعت بعد اعتقال أركان الدولة اللبنانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣.

ويذكر أن هذه المجموعة من الضباط الوطنيين، وعلى رأسهم فؤاد شهاب، هي التي أولكت إليها مهمة تأسيس الجيش اللبناني في مطلع عهد الاستقلال، واعتبر هذا الحدث تنويعاً لسلسلة من التدابير الإدارية والسياسية التي أنهت عهد الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان، ومهدت الطريق أمام الجلاء التام للقوى الفرنسية عن هذين البلدين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

المؤسسة العسكرية في مرحلة الاستقلال

شكلت ولادة الجيش اللبناني في أول آب ١٩٤٥ مرحلة نوعية في تاريخ هذه المؤسسة الوطنية البالغة الأهمية حيال الدول المستقلة حديثاً. لا شك في أن بلداً مستقلاً من دون جيش وطني يحمي استقلاله هو بلد ناقص السيادة، ولا يطمئن الناس فيه إلى حماية أرواحهم وممتلكاتهم، ولا يستطيعون أن يمارسوا فيه حياتهم العادية بحرية. فدخل العالم الثالث المستقلة حديثاً، ومنها لبنان، كانت تحفل بالانقسامات الداخلية على أسس التمايز العرقي، والديني، والمذهبي، والقبلي، والعائلي، والمناطقية وغيرها. يضاف إلى ذلك أن تعديلات البدو على الأرياف والمدن المجاورة لهم لعبت الدور الأساسي في إضعاف عملية التراكم الاقتصادي إلى درجة جعلت بعض الباحثين في تاريخ المشرق العربي والجزيرة العربية يصفون مراحل التطور فيها منذ الجاهلية إلى التاريخ المعاصر بعبارة «تعاقب العمران والخراب». فلم تشهد هذه المناطق نهضة عمرانية ثابتة ومستقرة إلا بعد استقرار البداوة وتحولها من اقتصاد الرعي إلى الاقتصاد الحديث السائد اليوم. ويرى المؤرخون الذين درسوا ولادة المؤسسة العسكرية وتطورها في لبنان وباقي الأقطار العربية المجاورة أنها حملت معها سلسلة طويلة من الإيجابيات التي يمكن تكثيف الأبرز منها في الحال اللبنانية على الشكل الآتي:

١- جاءت ولادة المؤسسة العسكرية في لبنان طبيعية إذ تزامنت مع قيام دولة الاستقلال الوطني وإزالة مخلفات المراحل السابقة. وساعدتها تلك الولادة الطبيعية على تجاوز الكثير من سلبات المرحلتين العثمانية والفرنسية لجهة الاعتماد فقط على القوى العسكرية الوطنية والسعي لصهرها في بوتقة وطنية كجيش عصري لحماية وطن حر.

٢- رفض مؤسسو الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ فكرة الفرق الطائفية والعرقية والقبلية التي روج لها الفرنسيون طوال فترة انتدابهم، وبالفعل في الحرص على رفض أي شكل من أشكال الطائفية والعرقية والمذهبية والمناطقية داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية.

٣- عمل المؤسسون الأوائل الذين تعاقبوا على قيادة المؤسسة العسكرية في لبنان على رفض استخدام الجيش في الصراعات الداخلية التي برع فيها كثير من القادة السياسيين في لبنان. فقد بقي الجيش محايداً في «الثورة البيضاء» التي أطاحت بحكم الرئيس بشارة الخوري عام ١٩٥٢. وحافظ أيضاً على حياده في مرحلة الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨. ولم يشارك في الحرب الأهلية الطويلة ١٩٧٥ - ١٩٩٠ التي شلت دوره لسنوات طويلة وأفسحت المجال أمام بعض العسكريين للمشاركة في الحرب تبعاً لانتماثلهم الطائفي أو ميولهم السياسية، وذلك بعيداً عن قرار المؤسسة العسكرية نفسها الراض رفضاً قاطعاً لمشاركة العسكريين في الاقتتال الداخلي.

٤- رفض قادة المؤسسة العسكرية في لبنان مقولة الانقلابات العسكرية وتسلم السلطة بالقوة على غرار ما حصل في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية ودول العالم الثالث. وكانت مشاركة بعض الضباط اللبنانيين في هذا الجانب محدودة جداً ولا تصلح كأساس تبني عليه مقولة مشاركة الجيش اللبناني في الانقلابات العسكرية.

٥- عندما تولى قائد المؤسسة العسكرية اللواء فؤاد شهاب رئاسة الجمهورية اللبنانية بإجماع شعبي وبرلماني بعد

فالأمير اللبناني هو رأس الهرم في النظام المقاطعي السائد الذي تحدد وظيفته العسكرية أولاً بجباية الضرائب وفقاً لأعراف وتقاليد متوارثة وموغلة في القدم. وهي تقاليد ترقى في جذورها إلى النظام القبلي حيث الأفضلية للقوى المقاتلة، وحيث العدالة لا تقوم إلا بحد السيف، وحيث القوى المنتجة لا تستطيع أن تحافظ على وجودها وثمرات عملها إلا بوجود قوى مقاتلة تحميها. ومع أن القوى العسكرية النظامية في السلطنة العثمانية، كفرق الخيالة، والمدفعية، والمشاة وغيرها كانت تتمركز في جميع الولايات العثمانية بهدف تأمين جباية الضرائب وقمع حركات التمرد والعصيان فيها، فإن العائلات المقاطعية اللبنانية، وعلى رأسها الأمير الحاكم، لم تكن تلجأ إليها لتأمين جباية ضرائبها.

وحده الوالي القوي هو الذي كان يتلاعب بتلك العائلات ويثير الصراع الدموي في ما بينها بهدف الحصول على أكبر كمية ممكنة من إيرادات الإمارة اللبنانية. ويعتبر أحمد باشا الجزار وخليفته عبد الله باشا والي عكا من النماذج الواضحة جداً في هذا المجال. فقد شهدت ولايتاهما أكبر مجزرة دموية في تاريخ الإمارة اللبنانية حين تمت تصفية عدد كبير من أبناء الأسر المقاطعية اللبنانية المتنازعة في ما بينها، إلى استنزاف مستمر لموارد الإمارة في عملية ابتزاز مكشوفة أدت إلى تدمير وحرق عدد كبير من القرى والأشجار، وسرقة المواشي والإنتاج.

إبان مرحلة الحكم المصري في الولايات السورية، ومنها إمارة جبل لبنان، برزت سمات أخرى زادت الأمور سوءاً على الصعيد الشعبي منها: السخرة، والمصادرة، والخوة، والبص، والتجنيد الإجباري، واستخدام القوى العسكرية في حروب داخلية بين الطوائف، وفي حروب خارجية لقمع حركات التمرد والعصيان خارج حدود الإمارة. وسرعان ما انتشر السلاح على نطاق واسع بين اللبنانيين مقروناً بالفتن والصدامات الدموية الدبيرة. فشهدت سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠ صراعات دموية ذات وجه طائفي ما زالت آثارها تتفاعل حتى الآن كموروث سلبي في تاريخ لبنان. ثم حملت المتصرفية نظاماً خاصاً لجبل لبنان توافقت عليه السلطنة العثمانية والدول الخمس الكبرى آنذاك. وهو نظام معروف بجميع تفاصيله لدى الباحثين.

سنكتفي هنا بالإشارة إلى السمة المهمة التي رافقت هذا النظام في مجال تجميع السلاح - إلى حد ما - من السكان وعدم استخدام اللبنانيين لأغراض عسكرية خارج بلادهم، وعدم استدعاء الجيش العثماني إلى داخل المتصرفية إلا بطلب من المتصرف، والاكتفاء بقوى الدرك لحماية الأمن والنظام داخل حدود المتصرفية.

أولكت مهمة إعداد قوى الدرك والضبطية إلى النقيب الفرنسي فان (Fan). وشهدت اقضية المتصرفية هدوءاً واستقراراً طوال أكثر من نصف قرن دونما حاجة إلى جيش نظامي أو قوى عسكرية تابعة للمقاطعين المحليين، إلى أن عادت السلطنة العثمانية فاحتلت المتصرفية وألغت امتيازاتها في مطلع الحرب العالمية الأولى.

بعد سقوط السلطنة في نهاية تلك الحرب ورث الفرنسيون عنها الوضع المميز لجبل لبنان من جهة، والأقضية الأربعة والمدن الساحلية التي كانت تابعة لولايتي بيروت ودمشق من جهة ثانية. وتم تشكيل دولة لبنان الكبير التي أعلنت من تدمج هاتين المنطقتين في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠ في ظل الحماية الفرنسية على سورية ولبنان وأولكت مهمة الأمن الداخلي إلى الدرك والضبطية بعد تعميمها على جميع الأراضي اللبنانية، وإلى فرق نظامية يقودها فرنسيون ومكونة من فصائل أرمنية، وشركية، ومغربية، وسنغالية، وغيرها.

اللافت للنظر أن مرحلة الانتداب الفرنسي بدلت في أسلوب أو تقنية القوى العسكرية، لكنها لم تبدل جذرياً من بنيتها الموروثة على العهد العثماني. فقد كانت الفرق العسكرية التي يقودها الفرنسيون في سورية ولبنان أشبه ما تكون بالفرق الانكشارية العثمانية من حيث كثرة الجنسيات وعدم التجانس بين أفرادها. وتعرضت تلك الفرق لهزائم عسكرية قاسية على يد القوى المسلحة المحلية على رغم غلبة طابع حرب العصابات الوطنية على أعمالها، وافتقارها إلى التدريب الجيد والعتاد الكافي. يكفي التذكير بهزائم القوات الفرنسية لسنوات عدة في جنوب لبنان، وفي وادي فيسان في الهرمل وأكروم، وفي الثورة السورية الكبرى، وفي الجزيرة الفراتية وغيرها.

بعبارة موجزة يمكن التأكيد أن القوى النظامية التي جمعها الفرنسيون في مرحلة الانتداب على سورية ولبنان لم تكون جيشاً وطنياً لأن الفرنسيين كانوا يخافون تشكيل مثل ذلك الجيش الذي يمكن أن يحالف القوى السياسية الوطنية المعارضة للانتداب في البلدين. وبالتالي فإن مهمات تلك القوى كانت قمعية من جهة، وذات منحى طائفي وعرقي من

مواقف مضيئة في تاريخ الجيش اللبناني (*)

حسن منيمنة (**)

بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الجيش اللبناني، ولدراسة تاريخ هذه المؤسسة الوطنية الأولى، كان عليّ أن أختار بين الحديث الموجز عن تاريخ نشأتها وتطورها وبين التوقف أمام بعض أهم المحطات المضيئة من هذا التاريخ، ومعالجتها.

وقد ملت إلى الخيار الثاني، لسببين:

الأول: أن السرد التاريخي لولادة الجيش اللبناني من أول آب ١٩٤٥ وحتى اليوم، بل وقبل ذلك التاريخ أي منذ تأسيس فرقة الشرق ثم قوات المشرق المساعدة ثم القنصاة اللبنانية فقوات المشرق الخاصة، وهي التشكيلات العسكرية التي أقامها الانتداب الفرنسي، إلى أن تمت ولادة الجيش اللبناني الوطني المستقل ونقلت تبعيته المطلقة للدولة اللبنانية المستقلة، ثم نمو وتطور هذا الجيش إلى اليوم، إن السرد التاريخي لكل هذه المراحل، خاصة لجهة تشكيلات الجيش وعديده وعدته الخ، أمر يخص بجانب منه أهل الاختصاص من العسكريين، ومن جانب آخر بات معروفاً بعلامحه العامة لدى الكثيرين.

الثاني: أنني من مدرسة تاريخية تؤمن بأن دراسة التاريخ لا تهدف إلى معرفة الماضي فقط، بل أيضاً إلى الاستفادة من تجارب ذلك الماضي، وإخذ العبر منها. صحيح أن التاريخ لا يكرر نفسه، لكن الصحيح أيضاً أن صفات وخصائص الإنسان، صانع التاريخ الأول، لم ولن تتغير.

لذا فلن أتوقف سوى أمام بعض المحطات المميّزة في تاريخ هذه المؤسسة، محطات تقرأ من جديد وتبرز أصالتها وتؤكد على حقائق وثوابت مواقفها وسياساتها.

أولاً: موقف الضباط والجنود اللبنانيين من الانتداب الفرنسي

كانت معاهدة ١٩٣٦ بين لبنان وفرنسا قد نصت على إنشاء جيش لبناني وطني بإشراف بعثة فرنسية تتولى تدريبه وتسليحه، وهذا يعني مصادرة القرار العسكري من المؤسسة العسكرية اللبنانية، وبالتالي مصادرة القرار الوطني الاستقلالي، وقد قامت فرنسا إثر ذلك، بفصل العناصر اللبنانية عن العناصر السورية تمهيداً لقيام الجيش اللبناني والسوري، وأخذت منذ مطلع ١٩٣٧ بتشكيل فصائل لبنانية كان من المفترض أن تكون نواة الجيش اللبناني الوطني، تمهيداً لنزع لبنان استقلاله كما نصت على ذلك معاهدة ١٩٣٦، لكن سلطات الانتداب رفضت تسليم الفصائل الوطنية إلى السلطات اللبنانية، مبقية إياها تحت إمرتها، واستمرت في عرقلة تنفيذ تلك المعاهدة.

وخلال الحرب العالمية الثانية التي اندلعت عام ١٩٣٩، باتت فصائل القوات الوطنية تحت إمرة حكومة «فيشي»

الحرب الأهلية لعام ١٩٥٨ كان من الطبيعي أن تتولى المؤسسة العسكرية مقاليد السلطة في لبنان. لكن اللبنانيين لم يألفوا الحكم العسكري البطلن على رغم الإصلاحات الكثيرة التي قام بها الشهابيون لتحديث الدولة اللبنانية. وقام تحالف سياسي واسع يطالب بعودة الحياة السياسية في لبنان إلى تقاليدھا الدنية بعيداً عن حكم المؤسسة العسكرية.

٦- كان للمؤسسة العسكرية بقيادة المؤسسات الدستورية اللبنانية دور مشرف في القضية القومية العربية. فقد شارك الجيش اللبناني في حرب فلسطين عام ١٩٤٨. وشارك في أعمال جميع اللجان العسكرية التي شكلتها جامعة الدول العربية. وفتح لبنان أراضيّه ومطاراته وموانئه للخطة العربية الشاملة ضد العدو الصهيوني. وما زال مطار القليعات الحربي في عكار شاهداً على صدق المشاركة اللبنانية في تلك الخطة التي لم تنفذ لأسباب ليس لبنان مسؤولاً عنها.

إلى ذلك أن لبنان، شعباً ودولة، احتضن القضية الفلسطينية كما لم يحتضنها أي بلد عربي آخر، ودفع الثمن غالياً من أرواح أبنائه، ومن أراضيه، واقتصاده، وسمعته الدولية.

ملاحظات ختامية

لا شك أن معظم الإيجابيات التي يوردها مؤرخو المؤسسة العسكرية في لبنان هي موضع خلاف حاد بين اللبنانيين نظراً للاتجاهات المتناقضة جداً التي تسود الحياة السياسية والحزبية في لبنان. ففي حين يؤكد بعض القوي على خصوصية النظام الطائفي في لبنان، وبالتالي على تشكيل جيش طوائفي متوازن يحمي هذا النظام، تصر قوى أخرى على ضرورة بناء وطن مستقل ودولة عصرية تتجاوز حدود الطوائف والمذاهب، وأن لبنان دولة عربية ذات عروبة كاملة وليس بلداً ذا وجه عربي على غرار عروبة الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣. فلبنان دولة عربية تواجه المخططات الدولية التي تحضر للمشرق الأوسط الجديد ومشاريع السلام العربي - الإسرائيلي. وإن الصلح المنفرد بين لبنان وإسرائيل خارج الحل الشامل والعاقل والدائم لازمة المشرق الأوسط قد يعرض لبنان للزوال من خارطة المنطقة.

نجحت المؤسسة العسكرية في لبنان، بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الدستورية، في تجاوز محنة الحرب الأهلية الطويلة وأثبتت كفاءة عالية في إعادة الصهر التدريجي للشباب اللبناني الذي مزقته حرب الميليشيات الطائفية والمذهبية المتناحرة. ويرصد النظام اللبناني نسبة مئوية عالية من موازنة لبنان السنوية للمؤسسة العسكرية بكل فروعها التي تعيل عشرات الآلاف من الأسر اللبنانية.

ولما كانت الساحة السياسية اللبنانية الآن في حال جمود قاتل بعد الهزة العنيفة التي أصابت كل الأحزاب اللبنانية فإن الكثير من اللبنانيين يعتقد أن لبنان قادم على «شهابية جديدة» تنطلق مما تركته المرحلة الشهابية الأولى من إصلاحات. الأهم من ذلك ما إذا كانت المؤسسة العسكرية نفسها مؤهلة فعلاً الآن لعملية انصهار وطني حقيقي على قاعدة الإيمان بلبنان كوطن مستقل، «وطن حر ونهائي لجميع أبنائه» كما جاء في مقدمة الدستور اللبناني لعام ١٩٩٠. فهل تستطيع هذه المؤسسة القيام بالدور التاريخي المطلوب أم أن الطائفية أو المذهبية تعيق أيضاً عمل هذه المؤسسة وتطورها كما أعاقت وشلّت تطور الدولة العصرية في لبنان؟

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني»، عدد تموز، ١٩٩٥.

(**) أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية.

٣- تبع ذلك تحقيق إنجاز آخر هام جداً، وهو فصل الفرق العسكرية اللبنانية عن الجيش الفرنسي. ورغم صعوبة المفاوضات حول هذا الموضوع والتي استمرت طوال العام ١٩٤٤ والأشهر الأولى من العام ١٩٤٥، فقد أدت إلى تسليم الوحدات العسكرية اللبنانية إلى الحكومة اللبنانية ابتداء من أول آب ١٩٤٥ تاريخ قيام الجيش اللبناني المستقل.

ثانياً: دور الجيش في الدفاع وحماية الدولة والشعب

لقد «جاءت ولادة المؤسسة العسكرية اللبنانية ولادة طبيعية تزامنت مع قيام دولة الاستقلال الوطني وإزالة مخلفات المراحل السابقة». «ورفض مؤسسو الجيش اللبناني عام ١٩٤٥ فكرة الفرق الطائفية والعرقية والقبلية التي روج لها الفرنسيون طوال فترة انتدابهم، وبالفعل في الحرص على رفض أي شكل من أشكال الطائفية والعرقية والمذهبية داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية».

كما أدرك هؤلاء المؤسسون طبيعة التركيبة اللبنانية، وعمدوا إلى إبعاد الجيش عن النتائج السياسية التي تفرزها هذه التركيبة من صراعات داخلية، مؤمنين بأن مهمة الجيش هي حماية الدولة كمؤسسة وليس حماية نظام هذا الرئيس أو ذاك أو هذه الحكومة أم تلك.

كان من الطبيعي إذاً، أن يلتزم الجيش السياسات التي تنتهجها قيادته السياسية الممثلة بالمؤسسات الدستورية، في ما خص القضايا العربية. ولم يتوان الجيش اللبناني لحظة عن القيام بأي دور يوكل إليه، على هذا الصعيد، بدءاً من المشاركة القتالية في حرب فلسطين ١٩٤٨ إلى التنسيق العسكري الكامل مع سوريا في الوقت الراهن. وبتحديد أكثر فإن الجيش اللبناني منذ نشأته وحتى اليوم لم يكف عن تأكيد التزامه بمسالتين مركبتين:

ـ الأولى: خضوعه لسلطة الشرعية الدستورية والتزامه الدفاع عنها وحمايتها ومساندتها.

ـ الثانية: دوره في حماية الوطن والشعب والمؤسسات. فالجيش هو لكل لبنان ولكل الشعب اللبناني.

ولقد قدم الجيش خلال تاريخه الدليل تلو الآخر على تمسكه بهاتين القاعدتين ـ القناعتين ـ فـ «خلال الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد سنة ١٩٥٢ بسبب رغبة الرئيس بشارة الخوري البقاء في الحكم ورفضه مطالب المعارضة بوجوب استقالته، لم يستطع الرئيس بشارة الخوري الوقوف بوجه ضغوط المعارضة سواء بتأليف حكومة قوية أو بالحصول على تأييد الجيش لضرب المعارضة».

ويروي الرئيس بشارة الخوري في مذكراته إن قائد الجيش أبلغه بأنه «وأركان حربه يخشون من عواقب نزول الجيش إلى الشوارع وأن المساعدة الممكن أن يقدمها الجيش لا تتجاوز حد قمع التظاهرات فيما إذا عجز الدرك عن قمعها. عندها فهم الرئيس الخوري أن قائد الجيش ليس مستعداً لاستخدام قواته ضد المعارضة». وكان من نتائج ذلك أن استقال الرئيس بشارة الخوري وتم انتخاب كميل شمعون رئيساً جديداً، فأقر في خطاب تنصيبه أمام مجلس النواب بحكمة قائد الجيش الذي جنب البلاد كارثة صراع دموي.

ويعلق أحد الباحثين الأميركيين في كتابه حول السياسة في لبنان بأن هيبة واحترام الجيش اللبناني قد ازدادت عند اللبنانيين منذ أن رفض دعم نظام بشارة الخوري بوجه معارضيته. ويفسر العميد الركن فرنسوا جينادري موقف الجيش بأنه (أي الجيش)، المنتمي إلى كل الفسيفساء اللبنانية، أراد الانتماء إلى كل الشعب اللبناني وليس إلى فئة معينة.

ولقد تكرر هذا الموقف الراض لاستعمال الجيش في الصراعات الداخلية مرة ثانية خلال أزمة ١٩٥٨. فمع «أن الجيش اللبناني كان قادراً على التصدي للثورة، إلا أن قائده اللواء فؤاد شهاب أصر على أن الجيش اللبناني لا شأن له في دعم موقف العهد ضد المعارضة، بل إن مهمته تقتضي الدفاع عن البلاد ضد الاعتداء الخارجي والحفاظ على الأمن الداخلي عند الحاجة». لذلك، حين دعي إلى استخدام قوى الجيش للقضاء على الثورة، لم يوافق إلا على منعهم من الامتداد. إن عدداً غير قليل من الباحثين والكتاب اللبنانيين والأجانب الذين تطرقوا لأزمة ١٩٥٨ في مؤلفاتهم، أكدوا صوابية موقف الجيش المنطلق أساساً من حرص قيادته على وحدة الجيش ووحدة الشعب. والحق كما يقول العميد الركن فرنسوا جينادري، أن الجيش اللبناني لم يعص الأوامر سنة ١٩٥٨، بل أطاع ضميره يوم حافظ على دوره تجاه الشعب الذي ينتمي

عام ١٩٤١، واضطرت بطبيعة الحال إلى التصدي لقوات الحلفاء الإنكليز وقوات فرنسا الحرة، وظهرت بسالة الجنود والضباط اللبنانيين وكفاءتهم في تلك المعارك، مما دفع بالفرنسيين للتفكير بتشكيل وحدة لبنانية تحارب إلى جانبهم في أوروبا...

كانت فصائل القوات الوطنية التي هي امتداد لتلك الفرق التي شكلها الفرنسيون خلال الحرب العالمية الأولى للراغبين في القتال ضد الدولة العثمانية، والتي تشكلت في البداية تحت شعار التخلص من تلك السيطرة، وعلى أمل أن يكون التعاون مع الغرب طريقاً للحصول على الاستقلال، قد تبينت نوايا الفرنسيين في استعمار هذه البلاد التي باتت العوبة في أيدي الدولة المنتدبة لحماية انتدابها وقمع معارضيتها.

هكذا وجدت هذه القوات نفسها طرفاً في القتال الدائر بين القوات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي والقوات البريطانية والفرنسية الحرة للسيطرة على لبنان، أي في صراع لا علاقة لها به. فأخذت بالتلمل، في الوقت الذي برزت فيه نية الفرنسيين بتشكيل وحدة لبنانية لتحارب إلى جانبهم في أوروبا، وكأنه لم يفهم استغلال هذه القوات الوطنية في صراعاتهم ووضعها في وجه معارضيتهم الحليين، بل أيضاً أرادوا استعمالها واستغلالها في معركة خارج بلدهم وفي حرب ليست حربهم، فيما كانت حربهم الحقيقية في السعي والعمل والنضال من أجل تحقيق الاستقلال التام.

كان التيار الاستقلالي قد بدأ يقوى عند اللبنانيين منذ الثلاثينات. وابتداءً من عام ١٩٣٦، وكما يقول الشيخ بشارة الخوري، تغير وجه لبنان السياسي، وسرت في البلاد روح جديدة، وبدأ اللبنانيون يطالبون بالاستقلال وإنهاء الانتداب.

إن نمو الوعي الوطني والرغبة في دعم مسيرة تحقيق الاستقلال دفعا بالضباط اللبنانيين التابعين للجيش الفرنسي عندما سمعوا بنية الفرنسيين تشكيل فرق منهم للقتال في أوروبا إلى الدعوة لعقد اجتماع في بلدة ذوق مكاييل في تموز ١٩٤١ أعلنوا خلاله رفضهم الخضوع لسلطة أية حكومة غير وطنية، وأقسموا اليمين بعدم القبول بالخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته وبقيادة حكومته الوطنية، رافضين أن يكون الجيش اللبناني طرفاً في الحرب الدائرة بين الفرنسيين التابعين لحكومة فيشي، من جهة، أو الفرنسيين التابعين لحكومة فرنسا الحرة وحلفائهم الإنكليز من جهة أخرى.

وجاء في هذا البيان الذي سيعرف بالوثيقة التاريخية ما نصه: «نحن الموقعين أدناه ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، على أن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية، وأن نعمل لأجل تحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله، وكل من يسلك غير هذا الطريق يعتبر خائناً ويشهر به ككذاب...»

١٦ تموز ١٩٤١»

وقد وقع هذا البيان ـ العريضة ٢٤ ضابطاً من مختلف الرتب كانوا يشكلون هيئة الضباط الأساسية في القطع اللبنانية.

لقد حملت هذه الوثيقة جملة من الدلالات:

١- أعلنت بشكل حاسم موقف الضباط والجنود إلى جانب السلطة الوطنية باعتبارها قيادتهم الحقيقية، ورفضهم للقيادة الفرنسية الأجنبية، وفي هذا دعم كامل وقوي للحكومة الوطنية في نضالها لتحقيق الاستقلال الكامل.

٢- جاءت هذه الوثيقة بمثابة إنذار وتهديد للدولة الفرنسية المنتدبة بالعصيان إذا ما دُفعت هذه القوات لمعارك ومواقع ليست في سبيل لبنان وتحت رايته.

هذا الموقف الاستقلالي والصلب الذي عبرت عنه نواة جيش لبنان المستقبل سيتكرر بصورة أقوى بعد عامين من تاريخ الوثيقة التاريخية، ففي لحظة اشتداد الصراع بين لبنان وفرنسا واعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وبعض الوزراء، ونقلهم إلى راشيا، في ١٠ - ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣، عقد ضباط أفواج القناصة الأول والثاني والثالث في معسكر ظهر البيدر وعين الصحة اجتماعاً سرياً وقرروا فيه الزحف إلى بيروت لمساندة الشعب والانضمام إلى الحكومة الوطنية. ولا شك أن هذا الموقف للقوات الوطنية اللبنانية قد ساهم، إضافة للموقف الشعبي والحكومي والخارجي، في دفع الفرنسيين للإفراج عن رجال الدولة المعتقلين والإقرار بالدستور اللبناني كما جرى تعديله لجهة تكريس استقلال لبنان بصورة ناجزة وتامة.

العقيدة وحرية المعتقد (*)

صالح حاج سليمان (**)

إليه. وبكلام آخر، إن الجيش خلال أزمتي ١٩٥٢ و١٩٥٨ يوم كان عليه أن يختار بين واجب الطاعة للسلطة المدنية وواجب حماية الشعب والانتماء للوطن والأمة، اختار إنقاذ وحماية الدولة والشعب اللبناني على حماية وإنقاذ حكومته. وعلى هذه القاعدة، لم يكن الجيش في يوم من الأيام جيشاً انقلابياً، حتى في أوج فترة صعود ظاهرة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث. والمحاولة الانقلابية التي وقعت سنة ١٩٦١، لم يشارك فيها سوى عدد قليل جداً من العسكريين الحزبيين المنتمين إلى الحزب الذي قام بتلك المحاولة الفاشلة.

إذا كانت معركة المالكية في فلسطين سنة ١٩٤٨، المعركة الهجومية الوحيدة التي خاضها الجيش اللبناني بأوامر من السلطة الوطنية وعلى قاعدة التضامن العربي ودرء الأخطار المشتركة، فلقد استمر وفي أحلك الظروف وأشد الأوقات صعوبة في الدفاع عن أرض الوطن ببطولة وفداء كاملين، رغم التفاوت الهائل في ميزان القوى مع العدو الإسرائيلي. وكان موقفه في التصدي للاجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٧٢ مثار إعجاب العالم. وكان لضراوة المعارك أن أطلق عليها الصحافيون الأجانب صفة «اليوم السابع لحرب الأيام الستة». وقدم الجيش ما يزيد عن ثلاثين شهيداً في هذه المعارك دفاعاً عن أرض الوطن. وسيكرر هذا الموقف الدفاعي البطولي للجيش أمام كل محاولة للإسرائيليين لاجتياح أراض لبنانية والتعدي على شعبه.

وإذا تجاوزنا الحالة الشاذة التي عاشها لبنان خلال الحرب العنيفة التي مر بها، فبإمكاننا ملاحظة دور الجيش الهام منذ عودة السلم إلى البلاد ونجاحه الكبير في القيام بكافة المهام الأمنية وغيرها، التي كلفته بها القيادة السياسية، بانضباط وحزم وحسن تنفيذ.

إن جيشاً مدرّكاً للواقع اللبناني، رافضاً الانزلاق وراء مصالح السياسيين، مميزاً بدقة بين المصالح العليا للدولة والشعب ومصالح الأفراد أو الجماعات على اختلافها، واضعاً نصب عينيه حماية الدولة ومؤسساتها وشعبها، إن جيشاً كهذا وكما أثبتت التجربة التاريخية، لن يكون فقط أحد دعائم الدولة بل سياجاً يحميها ويحمي شعبها من كل المخاطر الخارجية والداخلية.

لقد أنعم الله على لبنان بموقع فريد متميز، وهياه لكي يكون صلة وصل أبدية بين الدول والشعوب، كما اختاره بقعة جميلة تتزاحم فيها الزرق والخضرة، ويقفز السحر من رمل شاطئه إلى ثلج قممه، قاطعاً الأحمر والأصفر والبنفسجي من الزهر والنبات وتلك هي الحالة الأولى من الوفاق بين الألوان التي طبعت أبناء هذه البلاد بطابعها المتنوع والمزركش.

وقصد الكثيرون لبنان، من قريب المسافات ومن بعيد، إعجاباً بتنوعه، وإيماناً بانفتاحه الثقافي، وسعيّاً إلى التمتع بحريته في الحياة وفي التفكير والتعبير، كما توزعت مراكبه في عرض البحار في هجرات لم تكن نهايته على الإطلاق مهما طاللت وبعدت، إذ كان المهاجرون، في معظمهم، يعودون إلى الوطن من وقت إلى وقت مجددين النهل والرشف من تراث الأجداد، مطمئنين إلى حال الأبناء، لاثمين أيدي الأمهات، واعددين الجميع باللقاء بعد طول الغياب.

ذاك التنوع، وتلك الحرية، هما علة وجود لبنان، ومنهما استمد مواطنوه طباعهم وصفاتهم، كما أنهما مستمران باستمرار الوطن، هما يذكران بذكره، وهو بدوره لا يوصف إلا بهما، اللهم ما لم ننس صفة الجمال، وهي النعمة الأولى.

في ما ورد، وجب أن تكون في لبنان جهات فكرية وفرق اجتماعية وقوى سياسية متنوعة... وأن يكون فيه جيش واحد، فقط لا غير. هذا في بساطة الأمور وفي وضوح التفسيرات. أما البديل، لا سمح الله، فهو جيش خاص بكل من القوى السياسية المذكورة... وعدّ عندها، إن كنت قادراً على العد، جيوشاً وفصائل!

إذن، للجميع جيش واحد، عقيدته واحدة، لا تتعارض مع باقي المعتقدات الوطنية في النقاط الأساسية التي تؤكد على وحدة الوطن بشعبه وأرضه، وضرورة الحفاظ على ترابه، وحماية حرية الرأي فيه، وتأكيد التنوع، وضمان أمن المواطن، وتحديد كل من الصديق والعدو (إسرائيل هي العدو بكل وضوح)، وتأكيد الانتماء إلى المحيط العربي (ولبنان هو من مؤسسي جامعة ذلك المحيط)، ونبذ الإرهاب ومكافحته، وعدم الارتهان للغير كائنة ما كانت الضرورات المادية.

هذا الجيش الواحد يؤسس خطوات أبنائه على تلك العقيدة الوطنية الواحدة التي رسّخها الزمن على مدى تاريخ غير قصير، والتي رافقت استقلال الوطن في مسيرة طويلة تحتمت فيها مواجهات عديدة وتحديات مختلفة كان أصعبها التهديد الإسرائيلي الذي هجر الفلسطينيين، في قسم كبير منهم، إلى لبنان، والذي كانت ذروته في الربع الأخير من القرن الماضي حين تمكن العدو من ضرب المجتمع اللبناني والتأثير على وحدته وتضامنه، إلى أن استعاد

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني» العدد ٥٩، ١/١/٢٠٠٧.

(**) مدير التوجيه، وعميد ركن في الجيش اللبناني.

الاستراتيجية بين العسكري والسياسي (*)

أحمد علّو (**)

الاستراتيجية: مفاهيم وتعريفات

تطور مفهوم وتعريف كلمة «استراتيجية» عبر مختلف عصور التاريخ العسكري وفقاً لاختلاف وتطور التقنية العسكرية في كل عصر، ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية.

لقد اشتقت كلمة استراتيجية أصلاً من الكلمة اليونانية (strategos) التي كانت تعني فن قيادة القوات، وهو فن مارسه بمهارة بعض القادة العسكريين القدماء مثل الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر من دون أن يدونوا خبرتهم عنه، ولهذا ساد اعتقاد لفترة طويلة من الزمن أن الاستراتيجية مجرد فن يمارسه القادة الموهوبون عن حدس وعبقريّة، وأنه ليست له قواعد ونظريات علمية. ومع تقدم قوى الإنتاج الصناعي وازدهار العلوم الطبيعية وسيادة الفلسفة العقلية في أوروبا القرن الثامن عشر، بدأت دراسة الحرب على أسس علمية، وبدأت محاولات دراسة الاستراتيجية بصورة علمية. وقد قدم كلاوزفيتز تعريفاً للاستراتيجية بأنها «نظرية استخدام الممارك كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب. وقد وضع هذا التعريف للاستراتيجية في ضوء مفهومه الأساسي عن الحرب من حيث إنها «استمرار للسياسة بوسائل أخرى»، أي أنه كان يرى أن الاستراتيجية هي النظرية التي تدار بها الممارك في صورتها العامة لتحقيق الهدف السياسي للحرب.

أما الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت فقد عاب على تعريف كلاوزفيتز للاستراتيجية أنه يدخلها في مجال السياسة، وأنه بذلك التعريف يخلط بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العليا للدولة، ثم قدم تعريفه الخاص للاستراتيجية فقال إنها «فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة»، وهو يعتقد أن الهدف من الاستراتيجية ليس البحث عن المعركة «بل البحث عن وضع استراتيجي ملائم لمعركة تأتي بعده وتنتزع النصر حتماً».

ويقدم الجنرال اندريه يوفر الاستراتيجية الفرنسي المعاصر تعريفاً يقول إن الاستراتيجية هي «فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة لحل خلافاتها». وذلك على أساس أنه يعتقد أن هناك وسائل أخرى في ظروف معينة تؤدي إلى تحقيق هدف الاستراتيجية بدون استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.

ويقدم ماوتسي تونغ تعريفه الخاص للاستراتيجية فيقول «حيثما كانت حرب، يوجد وضع كلي للحرب، ودراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضعها الكلي، هي مهمة الاستراتيجية».

(*) نشرت في مجلة «الجيش»، الأعداد ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ (ديسمبر/فبراير ٢٠٠٦).

(**) باحث أكاديمي حائز على الدكتوراه، وعميد متقاعد في الجيش اللبناني.

الوفاق الوطني عافيته.

في ذلك كله، أنّي لهذا الجيش أن يكون جيش فريق من دون آخر، وجميع الفرقاء أخوة له، وروافده هي من أهلهم وبيوتهم وقراهم وأحيائهم؟ وأنّي له أن يتبنى عقيدة هذا الفريق، ويهمل عقيدة ذاك؟ وأنّي له أن يتخلى عن احتضانه للجميع وحمانيته لهم، وهو رمز لوحدهم؟ وأنّي له أن يتلهم بالتجاذبات السياسية التي حصر لها، والتحالفات التي تتغير في كل يوم، وتتبدل؟ وأنّي له ألا يضع التهديد الإسرائيلي في طليعة أولوياته خصوصاً وأنّ تعديلات الدولة العبرية متواصلة على هذا الوطن، من هجوم واجتياح، إلى قصف وتفجير واستباحة للأجواء؟

إنّ الجيش اللبناني هو لجميع أبناء الوطن، وعقيدته تظل كل المعتقدات، وهي ترتكز على الإرادة الوطنية الجامعة. وهذه المؤسسة العسكرية لا تبتعد عن أبنائها، مدنيين أو عسكريين، ولا تهمل قضاياهم، وهي على مسافة واحدة من كل منهم، وعلى المحبين أن يطيلوا التفكير قبل أن يسدوا النصائح إليها.

أما الفكر العسكري الأميركي فقد قدم بواسطة هيئة أركان حرب القوات المسلحة عام ١٩٥٩ تعريفاً للاستراتيجية بأنها «فن وعلم استخدام القوات المسلحة للدولة بغرض تحقيق أهداف السياسة القومية عن طريق القوة أو التهديد باستخدامها».

ويقدم الفكر العسكري السوفييتي على لسان المارشال سوكولوفسكي تعريفاً للاستراتيجية بأنها عبارة عن «نظام المعلومات العلمية حول القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم مصالح طبقية معينة. وعلى أساس دراسة خبرة الحروب والموقف العسكري السياسي، والإمكانات الاقتصادية والمعنوية للدولة، والوسائل الجديدة للصراع المسلح ونظريات العدو المحتملة، تقوم الاستراتيجية بدراسة أحوال وطبيعة الحرب المقبلة. وفي الوقت نفسه هي ميدان النشاط العملي للقيادة السياسية - العسكرية العليا، والقيادة العسكرية العليا، الذي يهدف إلى تجهيز الدولة والقوات المسلحة للحرب وإدارة الصراع المسلح في ظروف تاريخية معينة».

ومن الواضح أن القاسم المشترك الأعظم بين التعريفات المختلفة للاستراتيجية هو أنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل. وقد كشف استقراء التاريخ العسكري عن وجود مجموعة من القواعد التي تحكم لعبة الاستراتيجية يمكن إيجازها في المبادئ التالية:

- ١ - المحافظة على حرية العمل.
- ٢ - الاقتصاد في القوى.
- ٣ - الحصول على المبادرة.
- ٤ - تحقيق المفاجأة.
- ٥ - قوة الحشد.
- ٦ - خفة الحركة.
- ٧ - بساطة المخطط الاستراتيجي.
- ٨ - تحقيق التعاون والتنسيق.
- ٩ - توحيد القيادة.

وتكتسب القواعد العامة للاستراتيجية نوعية خاصة وفقاً لظروف التطبيق المختلفة، ووفقاً لاختلاف وتطور طرق إدارة الحرب (وهي وسائل وكيفية استخدام معدات وتشكيلات القتال المختلفة) التي ترتبط بمستوى التطور الاقتصادي والتقني والعملي السائد، ولهذا كان لكل عصر طريقته الخاصة في إدارة الحرب.

هذا وتختلف طبيعة المخططات الاستراتيجية، رغم وحدة المبادئ الأساسية التي تحكمها، وذلك تبعاً لاختلاف نوعية الوسائل العسكرية المتوافرة، وظروف الزمان والمكان، وأهمية الهدف، وطبيعة الظروف الدولية ومدى اتساع حقل حرية العمل العنيف. ونتيجة لهذا التباين في الظروف المحيطة بتنفيذ أو وضع الاستراتيجية فقد تكون الاستراتيجية المطبقة استراتيجية إفناء وتدمير سريع، أو تكون استراتيجية إنهاك طويل الأمد...

وترتبط الاستراتيجية بالتكتيك وفن العمليات باعتبار أنهما أداتهما في تنفيذ مخططاتها في مختلف ساعات القتال الجزئية، ومن ثم فإن الاستراتيجية الناجحة لا يمكن أن تكون منفذة عملياً بدون اختيار واستخدام تكتيكات ملائمة واتباع فن عمليات سليم. وترتبط الاستراتيجية أيضاً بالسياسة نظراً إلى أنها تستهدف أصلاً تحقيق أهداف السياسة وليس العكس. وهي ترتبط بالظروف الاقتصادية التي يجري في ظلها الصراع، ذلك أن طاقات الصناعة وحجم الموارد الاقتصادية والبشرية المختلفة ومصادر الطاقة الحركية وطرق المواصلات وقدرات النقل المختلفة، كلها عوامل تؤثر على طبيعة الاستراتيجية المطبقة. والخلاصة أن مضمون الاستراتيجية لا يتحدد

فقط بنوع المبادئ الاستراتيجية التي تدخل في عملية إنشاء وتنفيذ المخطط الاستراتيجي، وإنما يتحدد أيضاً بتأثير العوامل السياسية والمعنوية والعوامل الاقتصادية والجغرافية والتاريخية التي تحكم الصراع القائم بين قوتين معينتين، كما يتحدد أيضاً بطبيعة الحرب المتوقعة أو الدائرة فعلاً، ومدى تطور طرق إدارتها وتكتيكاتها، وبطبيعة النظريات الاستراتيجية الخاصة بالعدو، ولذلك لا يظل مضمون الاستراتيجية الحربية ثابتاً بدون تغيير، ولكنه يتطور ويتغير تبعاً لتغير الظروف المحيطة بالصراع وحجم الإمكانات المادية والمعنوية الموضوعة تحت تصرف الاستراتيجية.

الاستراتيجية العليا: حشد الطاقات لدعم القطع الحاربه

هي فن إعداد الحرب وإدارتها لتحقيق نصر لا يتعارض مع بناء سلم مزدهر في المستقبل. وتشمل هذه الاستراتيجية جميع الأعمال والتدابير والإعدادات الرامية إلى حشد ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والقوى البشرية المادية والمعنوية للدولة بغية دعم القطاعات الحاربه، وتنظيم الأدوار والقوى وتوزيعها بين مختلف المرافق والصناعات والفعاليات.

وتعتبر القوة العسكرية عاملاً واحداً من عوامل الاستراتيجية العليا التي تستخدم قوة الضغط السياسي والدبلوماسي والمعنوي والمالي والتجاري لتحطيم إرادة الخصم وتصميمه على الصمود.

وإذا كان مدى الاستراتيجية محدوداً بربح الحرب نفسها، فإن الاستراتيجية العليا تنظر إلى السلم الذي يعقب الحرب. وهي لا تكتفي بتحقيق التوافق بين مختلف وسائل الحرب، بل تنظم استخدامها، آخذة بعين الاعتبار ضرورة تلاقي ما يمكن أن يؤدي السلم المقبل، الذي ينبغي أن يكون ثابتاً، ويؤمن للطرفين المتحاربين حياة أفضل.

استراتيجية التسليح: القدرة على مواجهة أي عدوان

تشكل استراتيجية التسليح، على مستوى الدولة الواحدة، الصورة الجسمة للعلاقة بين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية. فالتسليح الحديث يعني استكمال قدرة الدولة على مواجهة أي عدوان، وتأمين حماية مستمرة للأرض والسكان والثروات المادية والمكتسبات المعنوية، فهو من هذه الوجهة حق من حقوق الدول الحديثة، يحميه القانون الدولي، ويمليه مبدأ المساواة بين الدول. وبالتالي فقد أصبح من مقتضيات الدفاع الوطني أن تركز لصالح قضية التسليح كافة وسائل الإنتاج في الدولة وكافة مواردها الاقتصادية والعلمية والتقنية، وأصبح من مقتضيات السياسة الخارجية للدولة تحديد ارتباطاتها مع الدول الأخرى على أساس ما يتطلبه الدفاع الوطني والمخطط الاستراتيجية المرسومة للدولة.

بالمقابل فإن متطلبات الدفاع الوطني والسياسة الخارجية تتشابك وتتعدد بشكل خطير، وقد تتعارض أحياناً بدلاً من أن تتفق، وعلى الدولة أن تختار وأن تفضل متطلبات أحد هذين العاملين على متطلبات الآخر. ولا شك في أن من يمتلك قدرات صناعية كبيرة، وموارد اقتصادية ومالية متنوعة، وكفاءات صناعية وتقنية مناسبة، يستطيع أن يقلص إلى حد بعيد اعتماده على الآخرين، وبالتالي يحقق أفضل الشروط للتوفيق بين السياسة الخارجية والدفاع الوطني. وعندما يصبح التسليح نشاطاً اقتصادياً متناسباً ومتكاملاً ووطنياً، لا مجرد صفقات تجارية عادية تبرم مع دول أجنبية، تكون الأمة قد ثبتت أقدامها عملياً في مواقع القوة وامتلاك الحد الأقصى من

حرية العمل. غير أن سعي الدول جميعاً إلى التسلح مع اختلاف أهدافها ووسائلها ومصادرها وعلاقاتها بالدول الأخرى يؤدي إلى خلق تناقضات متنوعة، فتصبح قضية التسلح جزءاً من النشاط السياسي العام بحيث تملئ الظروف والتطورات الدولية أشكال التسلح وأحجامه وأساليب الحصول عليه. والواقع أنه بمقدار ما تترك الدولة لنفسها في هذا المجال من حرية التصرف يكون التسلح مجدياً وفعالاً وقادراً على أداء مهمته، وإلا فإن التسلح يصبح قيداً محكماً يضغط على حرية العمل ويقضي على روح المبادرة، وعلى الحرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية وبسياسة الدفاع.

إن إستراتيجية التسلح تساعد على تفهم الاعتبارات المتشابكة التي تتوضح فيها نقاط الالتقاء ونقاط الابتعاد والنقاط الوسط التي يمكن أن يحدث فيها التوفيق بين متطلبات الدفاع الوطني والسياسة الخارجية لكل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة للسلاح.

استراتيجية الحرب المحدودة: حرب المعنويات

أدى ظهور السلاح النووي وخطر التدمير الشامل والانتحار المتبادل في أية حرب نووية إلى تطور الاستراتيجية نحو المجابهات المحدودة التي تشكل جوهر المجابهات المسلحة التي اندلعت بعد الحرب العالمية الثانية. والحقيقة أن الحرب كانت دائماً وعلى مر العصور حرباً شبه محدودة. إذ كانت الأطراف المتصارعة تسعى دائماً إلى تحديد الجهد، وتخفيضه حتى الحد الأدنى اللازم للحسم. وكان عملها عبارة عن «رد مرن» حتى قبل أن تصاغ نظرية «الرد المرن» من قبل الجنرال ماكسويل تايلور.

وكانت الحرب تصعد عملها إلى الحدود القصوى عندما تجد أن الحسم بالوسائل المحدودة غير ممكن عملياً. ولكن هذا التصعيد كان يحاول عدم تجاوز «العتبة» التي يغدو العمل العسكري فيها غير متناسب مع الهدف السياسي للصراع، بيد أنه تم تجاوز هذه العتبة خلال الحروب النابليونية، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، الأمر الذي أدى إلى تعرض البشرية لكوارث هائلة، ولكن ظهور الأسلحة النووية جعل هذا التصعيد مستحيلاً وجنونياً. كما أن ارتفاع مستوى التآطير الثوري أفقد ظاهرتي تدمير الجيوش النظامية واحتلال البلاد قسماً كبيراً من أهميتها، وصار من الضروري اللجوء إلى استراتيجية الحرب المحدودة التي تختلف عن استراتيجية الحرب التقليدية في أنها تستهدف تبديل قنوات الخصم وإلحاق الهزيمة به معنوياً بدلاً من الانتصار عليه عسكرياً وتدميره مادياً، وخصوصاً أن هذا الانتصار العسكري صار بحاجة إلى تصعيد الوسائل المستخدمة بشكل كبير وخطير أكثر مما ينبغي.

والمبدأ الأساسي للحرب المحدودة، على الصعيد المادي، هو أنها حرب غير محدودة على الصعيدين النفسي والمعنوي. وتصعيد إلى الحدود القصوى بشكل آخر، وانتقال من المفهوم المادي للحرب إلى مفهومها النفسي. ويمكن القول إن الاستراتيجية السابقة التقليدية كانت استراتيجية عسكرية مباشرة تبحث عن الحسم النفسي عن طريق استخدام الوسائل العسكرية. أما استراتيجية الحرب المحدودة فهي استراتيجية عسكرية غير مباشرة، تبحث عن الحسم النفسي عن طريق استخدام الوسائل النفسية، كالدعاية وتسميم السياسة والاقتصاد، والضغط الدولي، والتفتيت الداخلي، واستخدام القوة العسكرية لأغراض الدعاية المسلحة.

وتستهدف استراتيجية الحرب المحدودة تفتيت معنويات العدو والحفاظ على معنويات الأصدقاء. وهي تستخدم أسلوب الحرب الثورية، وتخضع لثلاث دفعات: تتمثل أولاً في الحفاظ على الأمل وخلق الثقة بالنصر مهما طال الصراع. وتتمثل الثانية في تثبيط همة العدو حتى يتحقق الحسم النفسي. أما الثالثة فتتمثل في ردع

العدو ومنعه من استخدام وسائله العسكرية المتفوقة.

ويتم تحقيق الدفعة الأولى عن طريق طرح فكرة سياسة متماسكة مفعمة بالأمل الذي يبرر التضحيات. وتكون هذه الفكرة عادة دينية أو وطنية أو أيديولوجية اجتماعية. ولا يكفي طرح الفكرة السياسية الجيدة، بل لا بد من الحفاظ على الثقة وتجديدها باستمرار. ويمكن الوصول إلى ذلك إذا أمكن تحقيق نجاحات جزئية يتم استغلال تأثيراتها النفسية المتراكمة بمهارة.

والدفعة الثانية مهمة للنجاح، ولا يمكن أن يتحقق الحسم بدونها. ويتم الوصول إليها عبر حرمان العدو من كل أمل بالنجاح، وخلق الملل بين صفوفه، وبذر بذور الخلاف داخل معسكره. وأفضل الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات هي الحرب طويلة الأمد التي تجبر العدو على اللهاث فترة طويلة من الزمن.

ويتم الوصول إلى الدفعة الثالثة عن طريق ردع العدو ردعاً غير نووي. ويلعب الردع النووي دوره في منع المجابهة بين البلدان النووية. ويعتمد الردع هنا على سلسلة من التهديدات المتناوبة مع العمليات، الأمر الذي يشل ردود فعل العدو. ولا ينجح التهديد في تحقيق أهدافه إلا إذا كان المهدد قادراً على تنفيذه، الأمر الذي يكسبه المصداقية الضرورية لشل العدو. ويصل التهديد إلى أقصى درجات تأثيره وأشدّها خطورة عندما تتشكل لدى العدو قناعة بقدرة المهدد على القيام بعمليات لاعقلانية. ولكن من المؤكد أن كل تهديد يفقد فاعليته عندما ينتقل إلى حيز التنفيذ. وتقتصر فاعليته في هذه الحالة على قيمته العملية.

ولذا فإن أكثر التهديدات فاعلية هي التهديدات المعنوية (اللجوء إلى الرأي العام، اللجوء إلى الأمم المتحدة). أما التهديدات ذات الطابع المادي (القصف، العمليات الانتقامية.. الخ) فقد أثبتت مجابهات ما بعد الحرب العالمية الثانية خطورتها وعدم فاعليتها، خصوصاً ضد خصوم تمت تعبئتهم سياسياً، ويدافعون عن قضية يؤمنون بعادتها، ويعملون تحت لواء قيادة تعمل على توقع مباديات العدو وإحباط نتائجها المادية والمعنوية بشكل مسبق.

الاستراتيجية الذرية: أربع طرق

أفادت الاستراتيجية عموماً من آثار السلاح النووي، فأحدثت انقلابات هامة في مفهوم استخدام القوى للحرب أو للحفاظ على السلم، وأدى ظهور الأسلحة النووية واحتمال استخدامها في أية حرب مقبلة إلى تطبيق الاستراتيجية الذرية التي تتضمن أربع طرق:

- التدمير الوقائي للأسلحة المعادية: هذه الطريقة وسيلة هجومية مباشرة تعني الهجوم على مراكز أسلحة العدو الذرية أو النووية وتدميرها.

- ملاقات الأسلحة الذرية أو النووية وتدميرها وهي في طريقها إلى أهدافها: ويدخل في هذا المجال الصواريخ المضادة للصواريخ التي اخترعها الاتحاد السوفيتي، ثم أقامها البرنامج الأميركي لإنشاء شبكة من الصواريخ المضادة عابرة القارات، وهذه الطريقة وسيلة دفاعية.

- الوقاية المادية ضد آثار الانفجارات الذرية: وهذه الوسيلة وسيلة دفاعية.

- التهديد بالانتقام: وهذه وسيلة هجومية غير مباشرة. وقد استغلت هذه النماذج الأربعة لأغراض مختلفة، وانتهت بأن امتزجت مع بعضها ضمن إطار من الصيغ الاستراتيجية الكثيرة التعقيد.

إن لعبة الحرب الحديثة لعبة استراتيجية أساساً تحكمها السياسة بصورة أوثق من ذي قبل. وقد ابتعد العالم تدريجياً عن النزاع الشامل. ونظرة إلى حسم أزمة الاستراتيجية الذرية المباشرة في كوبا تعطي الدليل

ب - تعزيز وتقوية عدم الانتشار (Strengthened Nonproliferation).

ج - إدارة وتدابير النتائج والعواقب الناتجة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل: (Consequence Management to respond to WMD Use).

محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل أو استخدامها: أدركت الولايات المتحدة الأميركية من التجارب أنها لن تنجح في تجنب واحتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى دول معادية أو منظمات إرهابية، لذلك فعلى القوات المسلحة الأميركية والوكالات المدنية المتخصصة أن تمتلك الإمكانيات العملية اللازمة لمواجهة تهديد استخدام هذه الأسلحة سواء جاءت من دول أو منظمات عدوانية ضد الولايات المتحدة وقواتها العسكرية، أو أصدقائها وحلفائها، وذلك من خلال الوسائل الآتية:

١ - المنع (Interdiction): يشكل المنع أو «الاعتراض الفعال» قسماً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل وتوزيعها، ولذلك فهي ترى أن عليها تعزيز إمكانيات قواتها المسلحة، وأجهزة مخابراتها، وتقنيات وقوانين مؤسساتها الوطنية لاعتراض ومنع حركة ومواد وتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل وخبرائها من الوصول إلى أيدي الدول «المعادية» لها وللمنظمات الإرهابية.

٢ - الردع (Deterrence): تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أن التهديدات التي تتعرض لها اليوم أكثر اختلافاً عن الماضي، ولكنها مما يصعب التنبؤ به، فالدول المعادية (لها ولأصدقائها وحلفائها) أظهرت تصميمها الحثيث للوصول إلى أهدافها بالحصول على أسلحة دمار شامل، وهي تتابع ذلك بشكل عدائي (كما ورد في النص) وكنتيجة لذلك فهي تحتاج إلى طرق جديدة للردع، وتشكل سياسة معلنة وقوات مسلحة فعالة، عناصر أساسية قوية في موقفها الردعي المعاصر، وبالموازاة مع الاستخدام الأقصى للوسائل السياسية لإقناع الأخصام بعدم امتلاك أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

كذلك فالولايات المتحدة ستظهر بما لا يدع مجالاً للشك أنها تحتفظ بحقها في الرد، وبـ «قوة ساحقة» واستخدام خياراتها كافة في حال الاعتداء عليها أو على أصدقائها وحلفائها.

٣ - الدفاع وتخفيف النتائج (Defence and Mitigation): تفترض الاستراتيجية الأميركية أنه في حال فشل الردع، وبسبب النتائج المدمرة التي تكمن في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قواتها وشعبها أن على هذه القوات والوكالات المتخصصة أن تمتلك الإمكانيات الضرورية للدفاع ضد استخدام مثل هذه الأسلحة، وهذا يتطلب تدابير وقائية، وإمكانيات تعطيل وتدمير مصادر وأصول ووسائل استخدام أسلحة الدمار الشامل العدو وذلك قبل استخدامها أو انطلاقها.

كذلك فإن إنجاز تدابير الدفع الفعال، والسلب، والتخفيف من وقع النتائج وتنفيذ تدابير معالجة وتهدة وقع النتائج المترتبة على استخدام هذه الأسلحة يجب أن تحظى بأولوية تسمح للقوات المسلحة الأميركية والهيئات المتخصصة المدنية باتمام مهماتها ومساعدة الحلفاء والأصدقاء عند الحاجة. إن الدفاع الفعال أو «الدفاع النشط» يمكن أن يعطل، يعيق أو يدمر أسلحة الدمار الشامل وهي في طريقها إلى أهدافها، وهذا يشمل سلاح جو قوياً وصواريخ ذات فعالية عالية للاعتراض. أما «الدفاع السلبى» فيجب أن يتركز على مختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل كل على حدة، والولايات المتحدة قامت منذ القديم بالاهتمام بوسائل الرد على التهديد البيولوجي والكيميائي على الرغم من الفوارق بينها، وهي تسعى دائماً لتأمين وتطوير وسائل دفاعها

على أن الأزمات ستحل في مجال الاستراتيجية غير المباشرة، وفي مجال الحرب المحدودة.

«إن أفدح الأخطار التي تواجهها أمتنا، يقع على تقاطع الطرق ما بين الأصولية والتكنولوجيا. وأعداؤنا أعلنوا بوضوح أنهم يسعون بقوة للحصول على أسلحة الدمار الشامل، والوقائع تدل أنهم يقومون بذلك بكل تصميم. لذلك فالولايات المتحدة الأميركية لن تسمح لهذه الجهود بأن تنجح... والتاريخ سيحاسب بقسوة هؤلاء الذين رأوا هذا الخطر المقبل وفشلوا في وقفه، ففي هذا العصر الجديد الذي ندخله، لا نملك إلا طريق الفعل والتصرف لأنه الطريق الوحيد نحو السلام والأمن» - الرئيس جورج ف. بوش ١٧ أيلول ٢٠٠٢.

وجهة نظر الولايات المتحدة حيال خطر استعمال أسلحة الدمار الشامل

تعتبر الولايات المتحدة أن أسلحة الدمار الشامل (WMD) النووية والبيولوجية والكيميائية في حوزة الدول المعادية والإرهابيين تمثل أحد أهم تحديات الأمن القومي الأميركي، وعليها أن تتابع استراتيجية شاملة لمقاومة هذا التهديد في جميع أبعاده، ذلك أن استراتيجية فعالة لمحاربة هذه الأسلحة (سواء في استعمالها أو انتشارها) هي ركن أساسي في منظومة الأمن القومي الأميركي. وكما هي الحرب على الإرهاب، فإن الاستراتيجية الأميركية لحماية الأرض الأميركية ومفهومها الجديد للردع يختلف عن الماضي في محاربة أسلحة الدمار الشامل. ولضمان نجاح هذا المفهوم، ترى الولايات المتحدة الأميركية أن عليها:

١ - أن تستفيد من تطور الإمكانيات المتاحة اليوم، بما فيها التكنولوجيا الحديثة.

٢ - تطوير وسائل الاستعلام والتحليل.

٣ - تقوية وتعزيز علاقات التحالف مع الدول وإقامة شراكة جديدة مع أخصامها السابقين.

إن أسلحة الدمار الشامل، كما ترى الولايات المتحدة يمكن أن تسمح لأخصامها بإحداث أذى شامل على صعيد الولايات المتحدة، وعلى قواتها على أرض الوطن وفي الخارج، وعلى أصدقائها وحلفائها. إن بعض الدول، بما فيها تلك التي دعمت ولا تزال تدعم «الإرهاب» (بالمفهوم الأميركي) والتي تمتلك أسلحة دمار شامل أو تسعى لامتلاك إمكانيات أكبر كوسائل ضغط وتهديد، والتي لا تعتبر هذه الإمكانيات بالنسبة لها كأسلحة الملائم أو الخيار الأخير، ولكنها ترى فيها أسلحة يمكن استعمالها لإخضاع تفوق الدول الأميركية في مجال الأسلحة التقليدية ولردع الولايات المتحدة من الرد على الاعتداء على أصدقائها وحلفائها في مناطق ذات أهمية حيوية لمصالح أميركا. كما يمكن إضافة أن المجموعات الإرهابية تسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل بهدف قتل أكبر عدد ممكن من الناس في الولايات المتحدة والدول الصديقة والحليفة، بدون إنذار، وبدون تأنيب ضمير. كذلك ترى الولايات المتحدة في نظرتها لمحاربة مخاطر أسلحة الدمار الشامل أنها لن تسمح للأنظمة الأكثر خطراً في العالم وللإرهابيين بتهديد أمنها بالأسلحة «الأشمل تدميراً»، لذلك ترى أن عليها أن تأخذ المبادرة لحماية أرض وشعب الولايات المتحدة، وحماية قواتها، وحماية أصدقائها وحلفائها من وجود وتطور التهديد المتمثل بأسلحة الدمار الأشمل.. كيف ذلك؟

أعمدة الاستراتيجية القومية الأميركية

يمكن إدراج الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة لمحاربة أسلحة الدمار الشامل في ثلاثة محاور رئيسية:

أ - محاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل (Counterproliferation).

ضد الأسلحة البيولوجية. ويمكن إيجاز هذه الفقرة وخلصتها بأن الولايات المتحدة تسعى للرد على أي عدوان يقع عليها فوراً وبالوسائل المتاحة من خلال ردعه أولاً أو تعطيله قبل انطلاقه أو خلال ذلك، كما أنها ترى وضع مخطط لما بعد النزاع وذلك بالقيام بعمليات لتدمير وتفكيك الإمكانات المتبقية من هذه الأسلحة لدى الخصم، دولة كان أو شبكة إرهابية، وهي ترى أن ردها يجب ألا يمحو مصدر خطر هذه الأسلحة فقط، بل يجب أن يتمتع بالقوة التي تردع الأعداء الآخرين الذين يملكون، أو هم في طريق الحصول على مثل هذه الأسلحة، عن التفكير بالقيام بعمل مماثل في المستقبل...

عدم الانتشار

يشكل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (Nonproliferation) العمود الثاني في الاستراتيجية القومية لأمن الولايات المتحدة الأميركية، وذلك وفق المقترحات الآتية:

١- دبلوماسية حيوية وفعالة لتحقيق عدم الانتشار: ترى الولايات المتحدة أنه يتوجب عليها الاعتماد على دبلوماسية فعالة، ثنائية ومتعددة الأطراف للوصول إلى هذا الهدف، وذلك بإقناع الدول الممولة بالعدول عن المشاركة في برامج الدول الناشرة لهذه الأسلحة، كذلك حث هذه الدول على إنهاء برامجها لتطوير أسلحة الدمار الشامل أو الصواريخ، وستعتبر الولايات المتحدة هذه الدول مسؤولة عن الوفاء بتعهداتها. كذلك فهي ستتابع جهودها لبناء تحالفات لدعم هذه المبادئ والمسااعي الهادفة إلى تعزيز ودعم سياسة عدم الانتشار ومنع خطر البرامج النووية. وفي كل الأحوال، ترى الولايات المتحدة أنه في حال فشل خطة عدم الانتشار، فإن من واجبها أن تمتلك هامشاً مطلقاً من الإمكانات العملانية للدفاع ضد إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٢ - المنظمات المتعددة الأطراف: تلعب المنظمات، مثل منظمة عدم الانتشار ومنظمة مراقبة التسليح دوراً مهماً في استراتيجية الولايات المتحدة، لذلك فهي تدعم هذه المنظمات التي تبذل جهودها بقوة لإنجاز مهماتها بفعالية وكفاءة، كما أنها تسعى لإنجاز اتفاقات وتفاهات تخدم أهدافها في عدم الانتشار، ورغبتها في الحصول على مناخ ملائم لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولذلك فهي تركز جهودها على النقاط الرئيسية الآتية:

الأسلحة النووية:

- تعزيز ودعم معاهدة عدم الانتشار (NPT) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بما فيها تصديق البروتوكول الإضافي للدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار تتعهد فيه بالخضوع التام لتدابير الحماية والأمن التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA).
- المفاوضات لعقد معاهدة لوقف المواد الانشطارية، مما يعزز مصالح الأمن الأميركية.
- تعزيز وتقوية مجموعة الدعم النووي ولجنة زانجر.

الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:

- تفعيل عمل منظمة تحريم الأسلحة الكيماوية.
- تعزيز التدابير الفعالة والبناءة للحد من أخطار الأسلحة البيولوجية.
- تعزيز مجموعة استراليا.

الصواريخ:

- تعزيز منظومة مراقبة تكنولوجيا الصواريخ (MTCR) بما فيها دعم التزام دولي عالمي لمنع انتشار الصواريخ البالسسية.

٣ - عدم الانتشار والتعاون لتخفيف الخطر: تتابع الولايات المتحدة مروحة واسعة من البرامج لتخفيف خطر الانتشار خاصة تلك الناتجة عن تهديد الانتشار الناجم عن بعض الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق، وحجم أسلحة الدمار الشامل لديها أو المواد المتعلقة بها أو الخبراء الذين كانوا لديها، لذلك تسعى الولايات المتحدة لتقديم دعم حثيث وفعال لروسيا والدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفييتي السابق، كما تتابع تشجيع أصدقائها وحلفائها لزيادة مساهمتهم، خصوصاً من خلال شراكة الدول الصناعية الثماني (G 8) لمحاربة انتشار أسلحة ومواد التدمير الشامل، كذلك ستقوم مع الدول الأخرى بتدابير تحسين درجة الأمان والحماية لأسلحتها ذات التدمير الشامل والمواد المتعلقة بهذه الأسلحة.

٤ - مراقبة المواد النووية: ستتابع الولايات المتحدة الأميركية إعاقعة عملية التخزين العالي لمادة البلوتونيوم وتخفيض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب، كما ستعمل بسياسة الطاقة القومية وبالإشتراك مع شركائها الدوليين لتطوير عملية معالجة النفايات النووية، وتقنيات الوقود النووي، لتصبح أنظف وأكثر كفاءة، أقل تلويثاً، وأكثر مقاومة للانتشار.

٥ - مراقبة الصادرات الأميركية: ترى الولايات المتحدة أن تطبيق المراقبة على صادراتها يجب أن يتجاوز ويعزز أهداف استراتيجيتها في عدم الانتشار وأمنها القومي، ولا سيما مع وعيها لأهمية وحقائق واقع نجاحات التجارة الأميركية وتنامي سوق العولة التجاري لصالحها، ولذلك فهي ترى أن عليها تفعيل قوانينها التجارية الحالية وتحسينها لتوازن بين تنمية الصادرات التجارية وأهدافها في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، خاصة إلى تلك الدول التي ترى فيها دواً معادية.

٦ - فرض العقوبات: ترى الولايات المتحدة الأميركية أن فرض العقوبات هو عامل قيم في استراتيجيتها ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد أظهر الزمن أن تطبيق العقوبات كان قليل الفعالية وقليل المرونة، لذلك فهي ستسعى لتطوير سياسة عقوبات شاملة لتأمين تكاملها مع استراتيجيتها العامة، وذلك بالتعاون مع الكونغرس بغية إيجاد تشريعات جديدة تنسجم مع هذه السياسة.

تدبير وإدارة نتائج استخدام أسلحة الدمار الشامل

.. تناقش استراتيجية الولايات المتحدة لأمنها القومي برامج الحكومة للتعامل مع النتائج المترتبة على استخدام أسلحة كيماوية، بيولوجية، إشعاعية أو نووية داخل الولايات المتحدة، وتجمع أكثر هذه البرامج على ضرورة التدريب والتخطيط ومساعدة الولايات والحكومات المحلية؛ ولضاعفة فعالية هذه التدابير، فهي بحاجة لأن تكون شاملة ومتكاملة، إن أول ردات الفعل هي المتعلقة بوسائل الحماية والوسائل الطبية وأدوات المعالجة اللازمة. مكتب البيت الأبيض للأمن القومي سيتولى تنسيق الجهود الفدرالية لتحضير وتخفيف نتائج هجوم الإرهابيين

داخل أراضي الولايات المتحدة، كذلك سيعمل هذا المكتب عن كثب مع الولايات والحكومات المحلية لضمان تخطيطها وتدريبها وتأمين متطلبات تجهيزاتها. كذلك فإن مكتب مجلس الأمن القومي لمكافحة الإرهاب ينسق ويساعد في تحسين جهود الولايات المتحدة للرد والتدبير وسائل شفاء المتضررين من الاعتداءات خارج الولايات المتحدة. ثم ان وزارة الخارجية الأميركية ستقوم بتنسيق جهود مختلف الوكالات للعمل مع الأصدقاء والحلفاء لتطوير جهوزيتها للطوارئ وامكانياتها لمعالجة النتائج السيئة.

ويسمح عدد من الأدوار المهمة والحرحة بتكامل أركان الاستراتيجية الأميركية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل والتي سبق شرحها، وهذه المهمات هي:

١ - تحسين عملية جمع المعلومات وتحليلها: إن الفهم الدقيق والكامل للمدى الكلي لتهديد أسلحة الدمار الشامل كان وسيبقى من بين أوائل اهتمامات المخابرات الأميركية، وذلك لمنع الانتشار والردع والدفاع ضد أولئك الذين يرغبون باستخدامها ضد الولايات المتحدة. كذلك تحسين أهلية الأجهزة الأميركية الأمنية للحصول على المعرفة الأنينة والدقيقة لمكانات الأعداء الهجومية والدفاعية، ومخططاتها، فمعرفة نوايا «الأعداء» تشكل مفتاحاً مهماً في سياسة التصدي الحيوي والفعال.

٢ - البحوث والتطوير: وذلك لإيجاد تقنيات جديدة وفعالة تكشف وتحلل وتسهّل وسائل الأعراض، والدفاع، والغلبة، وتخفيف نتائج استخدام أسلحة الدمار الشامل.

٣ - تعزيز التعاون الدولي: انسجاماً مع هذه الاستراتيجية ترى الولايات المتحدة ان على المجتمع الدولي ان يعمل بشكل وثيق لدرء خطر هذه الأسلحة وانتشارها، خاصة لدى بعض الدول التي تسعى لامتلاكها، وعليها مجتمعة ان تعمل لمنع وصولها الى أيدي المنظمات الإرهابية لأن وصولها اليهم يعني خطراً شاملاً على العالم، والولايات المتحدة تخلص في نهاية مخطط استراتيجيتها لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، الى انها ستقوم بكل ما يلزم لتطبيق هذه الاستراتيجية لأنه ليس لديها خيار آخر.

ملاحظات على الاستراتيجية الأميركية

تتميز هذه الاستراتيجية بأعمدها الواردة سابقاً، بكونها سلبية (Passive) بمعناها السياسي، أي تركز على الجانب العسكري فقط من ردع ومنع وعدم الانتشار، واستخدام عناصر القوة والتفوق لدى الولايات المتحدة بمفردها المتعددة، من تكنولوجيا وقوى عسكرية وأسلحة مختلفة، ومن مخابرات ومراقبة ووسائل التخفيف من آثار استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل، مضافاً إليها وسائل الضغط المادية والمعنوية عبر الطرق الدبلوماسية على الدول والمنظمات صاحبة العلاقة.

لم تضع الولايات المتحدة في حساب استراتيجيتها مبادئ أو وسائل لمعالجة أسباب انتشار هذه الأسلحة ودوافعه لدى بعض الدول، خاصة تلك التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، او تلك الجماعات التي تطلق عليها لقب «الإرهابية»، او محاولة معرفة هواجس هذه الدول على أمنها، او حقها في استغلال الطاقة الكافية في الأسلحة النووية، خاصة لأهداف مدنية، او معالجة مطالب وحقوق تلك الجماعات الموصوفة بالإرهابية، ورغبتها في الحصول على حياة كريمة من خلال الحصول على هذه الحقوق.

وهكذا تسعى الولايات المتحدة لاقتلاع الخطر من دون معالجة أسبابه، وتصوره وكأنه شر مطلق «يهدف فقط الى تدمير الولايات المتحدة بدون سابق إنذار وبدون ضمير»، كما تصفه.

إذا كان مدى الاستراتيجية محدوداً بربح هذه الحرب، فإن الاستراتيجية العليا يجب أن تنظر الى السلم الذي يعقب الحرب، وكيفية التوفيق بين مختلف الوسائل المستخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تلافي ما يمكن ان يؤذي السلم المقبل، الذي ينبغي ان يكون ثابتاً ويؤمن للأطراف المتحاربة حياة أفضل، وهذا ما لم تضعه الولايات المتحدة في حساب استراتيجيتها لمحاربة أسلحة الدمار الشامل، ولكن من قال إن حرباً بأسلحة دمار شامل اذا اندلعت ستقضي على العدو المفترض للولايات المتحدة وحده؟ وهذا ما دفع بأحد الضباط الأميركيين للقول أثناء الحرب الباردة «علينا أن ندرك ان العدو الحقيقي في أية حرب نووية تندلع هو الحرب النووية نفسها». او كما قال الرئيس الأسبق للولايات المتحدة رونالد ريغان «إن اي حرب نووية، لا يمكن لأحد ان يخوضها، لأنه لا يمكن لأحد ان يربحها».

فأين الولايات المتحدة اليوم، وهي تتربع على عرش القوة في العالم، من التعامل بعدالة ومساواة وتفهم لحاجات ومطالب الدول والجماعات في العالم ورغبتها في الحفاظ على عناصر قوتها وسيطرتها ومصالحها؟ التاريخ قد يدل على المستقبل!!

استراتيجية دفاعية مقترحة للبنان: وجهة نظر (*)

ياسين سويد (**)

كيف يمكن وضع استراتيجية دفاعية لبلد مثل لبنان، محدود القدرة العسكرية والإمكانات والموارد، الذاتية والخارجية؟

العمود الفقري لوضع أية استراتيجية عسكرية، هجومية أكانت أم دفاعية، هي الجيش، يعاونه اختصاصيون من مختلف مرافق الدولة وإداراتها، ومن الفئات الشعبية المقاومة، إن وجدت. هذا إذا كانت الاستراتيجية المطلوب وضعها، شاملة، أو عامة، وفقاً لأوضاع العدو الذي توضع تلك الاستراتيجية لمواجهة. ومن البديهي القول أن الاستراتيجيات العسكرية أضحت اليوم، جميعها، شاملة أو عامة، تشترك فيها مختلف مرافق الدولة، على تنوعها.

والاستراتيجية تعبير حديث العهد في العلم العسكري وسائر العلوم الإنسانية، تعود، بأصلها اللغوي، إلى اليونانية «ستراتيغوس» (Strategos) أو «فن إدارة الحرب»، ثم أصبحت، مع تطور ذلك الفن، وغيره من الفنون البشرية، ذات معنى عام يشمل كل معاني الإعداد لعمل مستقبلي منظم، حتى أضحت تعني «أن تضع استراتيجية ما، هو أن تنظر لبعيد فتستدرك».

وقد عرف العلم الحديث أنواعاً عديدة من الاستراتيجيات، عسكرية، وغير عسكرية، كما عرف العديد من الاستراتيجيين العالميين النابهين الذين أثروا هذا العلم بأفكارهم، مثل: مارلبورو (القائد البريطاني الشهير) وماكسويل تايلور (المفكر العسكري الأميركي) وكلاوزفيتس (المفكر البروسي الذي كان رائداً في وضع أسس لهذا الفن)، وليدل هارت (المفكر الاستراتيجي البريطاني الشهير) والجنرال اندريه بوفر (القائد الفرنسي المعروف)، والمارشال سوكولوفسكي (المفكر الاستراتيجي السوفييتي)، وغيرهم.

سقنا هذه المقدمة للقول أن الاستراتيجية، بمفهومها البدئي العام، هي عسكرية أولاً، إلا أنها أضحت تشمل كل المرافق العامة في الدولة، فهي شاملة (حسب تعبير الجنرال بوفر) أو عامة (حسب تعبير ليدل هارت) بحيث تشمل «جميع الأعمال والتدابير والإعدادات الرامية إلى حشد ومضاعفة الإمكانات الاقتصادية والقوى البشرية المادية والمعنوية للدولة، بغية دعم القطاعات المقاتلة، وتنظيم الأدوار والقوى وتوزيعها بين مختلف المرافق والصناعات والفعاليات. وتعتبر القوة العسكرية عاملاً من عوامل هذه الاستراتيجية العليا، حسبما يراها ليدل هارت.

ولا حاجة للقول، بعد هذه المقدمة، أن الاستراتيجية الدفاعية التي يحتاجها لبنان للدفاع عن نفسه تجاه الخطر الإسرائيلي والأطماع الإسرائيلية، لا بد أن تكون في هذا المستوى من الشمول والعمومية.

ويتطلب وضع استراتيجية دفاعية للبنان ما يلي:

أولاً: معرفة العدو: (الذي هو إسرائيل)

وذلك يعني استخدام كل الوسائل المتاحة للتعرف إلى إمكاناته العسكرية وقدراته القتالية، بما في ذلك عديد جيشه في حالتي السلم والحرب، والأسلحة والمعدات التي يملكها، والتي يستطيع أن يمتلكها من مصادر خارجية، وقدراته التقنية في استخدام هذه الأسلحة، ثم معرفة: نواياه ومخططاته الانية والمستقبلية، وعلاقة هذه النوايا بلبنان ومصيره، ثم التعمق في دراسة المجتمع الإسرائيلي واستعداداته النفسية للحرب والقتال.

١ - القدرات العسكرية: تمتلك إسرائيل جيشاً يعتبر من أقوى جيوش منطقة الشرق الأوسط عديداً وعدة وعتاداً، وهو مدعوم ومعزز من قوى خارجية كبرى تمده بكل ما يحتاجه للحفاظ على قوته. ووفقاً للإحصاءات الواردة في نشرة الميزان العسكري (Military Balance) عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦ يبلغ عدد سكان إسرائيل ٦,٢٧٦,٨٨٣ نسمة وعدد الطائفتين الخاضعتين للتجنيد (اليهود والدروز) (١) ٥,٢٧٢,٥٨٢ نسمة، ويكاد يبلغ عديد الجيش الإسرائيلي، عند الاستنفار العام، ستمئة ألف مقاتل (٥٧٦٣٠٠ مقاتل) من الرجال والنساء (١٦٨٣٠٠ في الجيش النظامي و٤٠٨٠٠٠ في الاحتياط)، موزعين في تشكيلات قتالية من فرقتين مدرعتين (١٥ لواء) و٤ فرق مشاة (١٢ لواء) و٨ ألوية مظليين و١٢ فوجاً من مدفعية الميدان والمدفعية الذاتية الحركة. وهو مجهز بالأسلحة البرية والبحرية والجوية بشكل يجعله متفوقاً على الجيوش العربية كافة، فهو يمتلك ٣٦٥٧ دبابة قتالية رئيسية من مختلف الأنواع، و٤٠٨ مركبات استطلاع، وعشرة آلاف و٤١٩ ناقلة جند مدرعة، و٥٤٣٢ مدفعا وقاذفة صواريخ من مختلف العيارات (بما فيها ٦٢٠ مدفعا ذاتي الحركة و٢٢٤ قاذفة صواريخ متعددة الفوهات)، وأكثر من أربعة آلاف مدفعا هاون من مختلف العيارات (٤١٣٢ مدفعا هاون)، مع كميات ضخمة من الصواريخ (ساغر ودراغون: ١٢٢٥ صاروخاً، وتاو ٢: ٣٠٠ صاروخ، وقاذف غير مرتد RCL: ٢٥٠ قاذفاً، وسام ١٢٥٠ صاروخاً، واستراتيجي: ١٠٠ صاروخ). ويمتلك سلاح البحرية الإسرائيلية ثلاث قواعد في كل من حيفا وأشدود وإيلات، كما يمتلك ٣ غواصات دولفن و٣ مراكب بحرية من طراز «إيلات»، و٥١ خافرة سواحل، ومركبي إنزال، و٥ طائرات هليكوبتر بحرية و٣٠٠ عنصر كوماندوس بحري.

ويعتبر سلاح الجو الإسرائيلي أقوى أسلحة العدو وأكثرها حداثة، وقد اعتمد العدو على هذا السلاح في معظم معاركه مع العرب إلى درجة يصح معها القول أنه مدين، في انتصاراته، لهذا السلاح.

وتمتلك إسرائيل أكثر من أربعمئة طائرة قاذفة ومقاتلة وقاذفة مقاتلة (٤١٤ طائرة) تجتمع في ١٤ سرباً، كما تمتلك طائرات استطلاع (١٣ طائرة) وطائرتي إنذار مبكر وطائرات حرب إلكترونية (٣١ طائرة) وطائرات بحرية للاستكشاف (٣ طائرات) وطائرات تمون وقوداً في الجو (٥ طائرات) وطائرات نقل (١٦ طائرة) وطائرات اتصال (٣٢ طائرة) وطائرات تدريب من مختلف الأنواع (٢٦٠ طائرة)، وطائرات استطلاع بدون طيار (٤٩٤ طائرة).

وتمتلك إسرائيل كذلك سلاحاً للهليكوبتر قوامه ٢٦٦ طوافة (منها ٩٥ طوافة للهجوم و٥ طوافات ضد الغواصات و١٦٦ طوافة دعم وخدمات)، ولدى هذا السلاح عدد كبير من صواريخ أرض أرض وصواريخ أرض جو من مختلف الأنواع والعيارات. ولدى إسرائيل عدد كبير من المدافع المضادة للطائرات (٨١٥ مدفعا) من أنواع وعيارات مختلفة.

وتمتلك إسرائيل سلاحاً استراتيجياً هو كناية عن مئتي رأس نووي، وصواريخ لرمي هذه الرؤوس النووية (صواريخ أريحا ١ حتى مسافة ٥٠٠ كلم، وصواريخ أريحا ٢ من ١٥٠٠ حتى ٢٠٠٠ كلم).

وقد بلغت ميزانية الدفاع الإسرائيلية للعام ٢٠٠٥: ٧ مليارات و٨٧٠ مليون دولار أميركي، يضاف إليها مساعدات عسكرية خارجية (من الولايات المتحدة الأميركية) بلغت ٢ مليار و٢٠٠ مليون دولار أميركي، فيكون مجموع ميزانية الدفاع الإسرائيلية لعام ٢٠٠٥ ما يزيد على عشرة مليارات دولار أميركي.

(١) لا تخضع باقي الطوائف للتجنيد الإجباري، بل يمكن لعناصرها التطوع في الجيش.

(*) نشرت في «السفير» في ١٧/٢٩/٢٠٠٦.
(**) لواء ركن متقاعد.

ويجب ان لا يغرب عن بالنا ان هذه الترسانة العسكرية الضخمة في إسرائيل لا تفتأ تتزود، عند الحاجة، وعند ضرورات القتال، بكل أنواع السلاح الغربي، الأميركي خصوصاً، وبأحدث تلك الأنواع.

٢ - النوايا والأطماع: مخطئ من يظن ان إسرائيل ترغب، حقاً، ان تعيش، بين ظهرانينا، بسلام وأمن، دون ان تحقق مشروعها الأصلي «إسرائيل الكبرى»، واذا كانت هي، اليوم، في وضع «استراحة المحارب»، فذلك لأنها تعمل، جاهدة، للقضاء على أية مقاومة عربية حولها، وفي جوارها، فنحن نرى، مثلاً، انها:

استطاعت ان تحطم «الطوق» الذي زعمت «دول الطوق العربية» إطباقه عليها، فاذا بمصر تسقط في «كامب دايفيد»، ويلحق بها الأردن في «وادي عربة»، وتنشغل سوريا بمشاكلها الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، فتتغاضى عن احتلال إسرائيل للجولان طوال أربعة عقود، ولا تظهر علامات تدل على سعيها لتحريره، أما لبنان، فهو الجناح الأضعف في هذه المعادلة، وقد زادت حربه الأهلية، طوال خمسة عشر عاماً، ضعفاً وهزالاً، وزاد على ذلك ما ابتلي به من ضياع وانقسام بعد أحداث عام ٢٠٠٥ (اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وما تبع ذلك من أحداث).

ورغم ان العراق كان يخضع لحكم رجل ربما لم يفكر يوماً بفلسطين هدفاً يسعى لتحريره، فان إسرائيل كانت ترى فيه، وبقواته المسلحة التي تكاد تبلغ، عند الاستنفار العام، نحو مليون رجل، مع نخبة من العلماء كادوا يبلغون عام ١٩٨١ اكتشاف سر صنع القنبلة النووية، لولا ان أقدمت إسرائيل، نفسها، على الحؤول بينهم وبين ذلك، عندما قامت بتدمير العمل الذي انشاؤه لهذا الغرض (عام ١٩٨١).

والخليج العربي واقع في قبضة الأميركي، الحليف الثابت لإسرائيل، والمغرب العربي بعيد عن ساحة المعركة، جغرافياً وقومياً، كانما القضية لا تعنيه إطلاقاً، بالإضافة الى أنه، في بعض بلدانه، ساحة لنشاط اميركي واسرائيلي مريب.

وهكذا سقط «الوطن العربي» سقوطاً ذريعاً، وبقي العراق شوكة في حلق إسرائيل، يثير فيها المخاوف اذا ما اهتدى، يوماً، للطريق الى فلسطين. وكانت الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق، بعد أحداث ايلول عام ٢٠٠١ تعبيراً حقيقياً عن تلاقي المصالح الأميركية الإسرائيلية في إخراج العراق من دائرة الصراع الدائر في الشرق الأوسط.

بعد كل ما تقدم، نستطيع القول ان الطريق اضحت مفتوحة، واضحت الأبواب مشرعة، امام الأطماع الصهيونية الأساسية، فالعرب عاجزون، وروسيا الحديثة التي ورثت الاتحاد السوفياتي (الحليف القديم للعرب) اضحت ترى مصالحها مع العالم الغربي، الأميركي خصوصاً، أكثر مما تراها مع العرب، ولم يعد للعرب، في الشرق والغرب، حليف قوي وثابت يعتمدون عليه. فمن، وما الذي يمنع إسرائيل، اذا، من تحقيق أطماعها التوسعية على حساب الدول العربية المجاورة، ومنها لبنان؟

في الثمانينيات من القرن المنصرم، وكنت في لجنة الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية، بسط الضابط، رئيس الفريق الاسرائيلي، امامنا وامام فريق لجنة الهدنة، خارطة لبنان، وقد رسم عليها، بالاحمر، خطاً غليظاً يمتد على طول نهر الليطاني، بحيث يفصل الجنوب عن لبنان، وقال: هذه حدودكم، وأية دورية عسكرية من جهتك لا يمكنها ان تخترق هذه الحدود بالاتفاق معنا، وبرفقة دورية اسرائيلية.

كان ذلك من عشرين عاماً.

ترى، من الذي تغير واضحت الحلول تجري لصالحه، نحن العرب ام إسرائيل؟ وما الذي يدفع بالعدو الصهيوني، امام هذا التهافت والتخاذل العربيين، لان يتخلى عن طموحاته وأهدافه السياسية؟ بالأمس القريب، كان العدو يسعى لان يقاسمنا مياه الوزاني، وكاد ينجح في الاستيلاء عليها، كاملة، لولا المقاومة، وقبلها، كان يدخل، في الجنوب، الى حيث شاء، فيروع السكان، ويهرب الاهالي، ويخطف من يخطف، ويقتل من يقتل، ويعود الى الأرض المحتلة دون ان يلاقي اية مقاومة، ودون ان ينكب اية خسائر، أما اليوم، فهو يحسب، لدخوله الى أرض لبنان، ألف حساب، وذلك بفضل المقاومة.

٣ - المجتمع الإسرائيلي: المجتمع الاسرائيلي مجتمع عسكري بامتياز، فاليهودي، ما ان يترك بلده الأصلي ويصل الى فلسطين المحتلة حتى تتلقفه الدولة العبرية وتعدده لكي يكون مقاتلاً أولاً، وبعدها مواطناً، حتى بلغ عدد الاحتياطي الاسرائيلي، هذا العام ٢٠٠٨ ٤٠٨ آلاف مواطن (من اصل ٦,٢٧٦,٨٨٣ نسمة هو عدد سكان اسرائيل حالياً)، ويشكل اليهود نسبة ٨٢٪ من هذا العدد، اي ان عدد اليهود، في الدولة العبرية، يبلغ ٥,١٤٧,٠٤٤ نسمة، مع العلم ان باقي المواطنين غير اليهود، من حاملي جنسية الدولة العبرية (من عرب وشراكسة) يؤدون الخدمة العسكرية، إلا ان هذه الخدمة إجبارية على اليهود والدروز فقط، اما بالنسبة للمسلمين والمسيحيين والشراكسة فهي اختيارية، ومدة الخدمة العسكرية الإلزامية، في هذه الدولة، تبلغ: ٤٨ شهراً للضباط، و٣٦ شهراً لغير الضباط، و٢٤ شهراً للنساء.

واللافت في الامر ان المهاجر اليهودي، ما ان يصل الى «أرض اليعاد» ويستقر في منزل تعدده له الدولة، حتى يكون قادراً على حمل السلاح، الى جانب «أخيه اليهودي» من اي بلد أتى، ليقاتل العرب اينما كانوا، كجندي، في خدمة وطنه الجديد اسرائيل. وهو ما لا نجده في أية دولة عربية.

ثانياً: معرفة النفس

يتميز لبنان بأن لأطماع لديه في اي شبر من أراضي الدول المجاورة له، وانه ينشد السلام والاطمئنان بعد حرب أهلية استمرت خمسة عشر عاماً، ودمرت معظم مرافق الحياة فيه، وكان يسعى، جاهداً، لإعادة بنائها مدماكاً فوق مدماك، لولا ان داهمته الأحداث المؤلمة عام ٢٠٠٥.

١ - القدرات العسكرية: كان الجيش اللبناني، قبل الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٧٥ واستمرت حتى اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ يحتزن قوة معنوية عالية، ويمتلك من السلاح والاعتدة الحربية ما اتاح له مقارعة الجيش الاسرائيلي في معارك عديدة، لرد اعتداءاته المتكررة، وخصوصاً في أعوام ١٩٤٨ (المالكية) ومعركة العرقوب الاولى (في ايار عام ١٩٧٠) ومعركة العرقوب الثانية (في شباط عام ١٩٧٢) ومعركة القطاع الأوسط في الجنوب (ايلول ١٩٧٢)، الا ان الحرب الأهلية في لبنان جعلت الجيش ينقسم على نفسه فيتقاتل اخوة السلاح والدم بسلاحهم نفسه، حتى فني السلاح، واستعادت اخوة السلاح رونقها وصفاءها، بعد درس اليم يجب ان لا ينسى، إلا ان الجيش لم يستعد قدراته بعد.

وفقاً للإحصاءات الواردة في نشرة الميزان العسكري (Military Balance) عام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ يمتلك لبنان جيشاً من ٧٢ ألف مقاتل، (بمن فيهم مجند وخدمة العلم) يتشكلون في ١٣ لواء (مشاة)، و ١٠ أفواج (باقي الاسلحة)، وفي هذه الوحدات: ٣١٠ دبابات من مختلف الأنواع، و ٦٠ مركبة استطلاع مدرعة، و ١٢٥٧ ناقلة جند من مختلف الأنواع، ١٤٧ مدفعاً ميدانياً من مختلف العيارات، و ٣٦٩ مدفع هاون من مختلف العيارات، و ٢٥ قاذفة صواريخ متعددة العيارات، و ٧٠ صاروخاً ضد المدرعات، و ٢٠ صاروخاً ضد الطائرات وبعض المدافع المضادة للطائرات. وتوجد قاعدتان بحريتان في بيروت وجونية، وأسطول بحري من ٣٢ خافرة سواحل، ومركبتا إنزال دبابات، و ٦ طائرات هوكر هنتر مقاتلة قاذفة، و ٨ طائرات تدريب، و ٤٠ طائرة هليكوبتر من مختلف الأنواع. وقد بلغت ميزانية الدفاع اللبنانية عام ٢٠٠٥: ٥٣٠ مليون دولار، من دون مساعدات خارجية، على غرار اسرائيل.

٢ - النوايا والطموحات: لم يحمل لبنان، في تاريخه، نوايا عدوانية ضد جيرانه، باستثناء العدو الصهيوني الذي خاض لبنان ضده معارك عديدة، دفاعاً عن الحق الفلسطيني المعتدى عليه أولاً (عام ١٩٤٨)، ثم دفاعاً عن حدوده أخيراً، ولم يكن لبنان، في تاريخه، طامعاً بأي أرض سوى أرضه، بل هو طامح دوماً لان يحمي هذه الأرض ويدافع عنها، بالغالي وبالنفيس. وبعكس اسرائيل، لا يستطيع لبنان ان يعتمد، عسكرياً، على اية دولة، عربية كانت ام اجنبية، لذا، فهو ان خاض الحرب ضد هذا العدو، فإنما يخوضها لوحده، من دون اي سند.

دستورياً، عاجزة عن الحفاظ على أمن لبنان وأهله، بالوسائل العسكرية المتوافرة، لديها، وإن توافر العزم والإرادة.

٤ - لكي يتمكن الجيش اللبناني من الصمود أمام أي اعتداء إسرائيلي واسع النطاق على حدوده، أو مدّير اللبناني التحتية في مدنه وبلداته، أو لتفكاته العسكرية الموزعة في كل أنحاء لبنان، عليه أن يقيم توازناً دقيقاً بين قدراته الفعلية (بالسلاح والمعدات والرجال) وبين قدرات هذا العدو (التفوق في العدد والعدة والسلاح)، وذلك أمر صعب النال، بل مستحيل، للأسباب التي سبق أن ذكرنا.

الحل الثاني: المقاومة الشعبية هي القوة الوحيدة للدفاع عن لبنان

وهذا الحل مرفوض رفضاً مطلقاً، إذ لا يمكن لدولة، أية دولة، مهما كانت ضعيفة، أن تلغي جيشها وتعتمد، للدفاع عن كيانها وشعبها، المقاومة الشعبية فحسب. ذلك أن الأصل، في الدفاع عن أي وطن، هو الجيش، فهو السياج الواقعي لهذا الوطن والمدافع عن حياضه والحامي لحدوده، وتظل المقاومة الشعبية رديفاً له، مهما كانت قوته. ويبقى على الدولة أن تعزز جيشها وتقويه بالسلاح والعتاد والرجال، ليكون في مستوى المهمة، بالتنسيق والتعاون مع المقاومة الشعبية، عندما يتعرّض الوطن لاعتداء يصعب على الجيش صدّه بقواه الذاتية.

ورغم أن «المقاومة الإسلامية»، التي تجسّد «المقاومة الشعبية» في لبنان، قامت بدورها في تحرير الجنوب والبقاع الغربي، بكفاءة باهرة، وهي قادرة على الاستمرار في هذا الدور لتحرير ما بقي محتلاً من أرض لبنان (مزارع شبعا وتلال كفرشوبا)، فليس من المنطقي، ولا من الطبيعي، اجتماعياً ووطنياً، وفي بلد متعدد الطوائف والأديان أن تظل المقاومة حكراً على طائفة، أو فئة، معينة، خصوصاً أن الكثير من اللبنانيين لا يفتأون يرددون ذلك، وإن هؤلاء المرددون هم أنفسهم الذين كانوا يتفرّجون على هذه المقاومة، وهي تقاتل العدو لوحدها، فتقتله من الأرض اللبنانية، شبراً فشبراً، وكانت تدفع، لأجل اقتلعه، أثمناً باهظة من دماء شبابها وأرواحهم، وأحياناً كثيرة من ممتلكات شعبها وأرواح بنيها، في كل من الجنوب والبقاع الغربي، من دون أن يقوم الآخرون بأيةبادرة تنم عن رغبتهم في المشاركة بعمليات التحرير لأرض هي جزء من وطنهم، ولشعب هو جزء منهم.

الحل الثالث: دمج المقاومة بالجيش

وهو، في نظرنا، أسوأ الحلول، ذلك أن هذا الدمج يُحيل المقاومة إلى جيش. ويختلف تكتيك المقاومة، في القتال، عن تكتيك الجيش، بأن المقاومة تقاتل مستترة والجيش يقاتل علانية، مما يجعل من السهل، على جيش عدوّ متميز بقوته، أن يدمر جيشاً ضعيفاً، وخصوصاً أن جيش العدو الإسرائيلي متميز بامتلاكه ترسانة من الأسلحة البرية والبحرية، والجوية خصوصاً، لذا، فهو يستطيع أن يدمر جيشنا الذي يفتقر إلى السلاح المضاد للطائرات، أهم الأسلحة المضادة للسلاح الفاعل لدى هذا العدو، وهو: الطيران.

إلا أن المقاومة، التي تعمل خفية وبطريقة سرية تماماً، ودونما مواجهة مع العدو، إلا لماماً، ولا تعتمد إلى مواجهته إلا إذا كانت متأكدة من أنها ستتغلب عليه، هذه المقاومة تعتمد تكتيك السرية والمفاجأة، وهي مفاجأة بالناورة وبالسلاح معاً، بينما يعجز العدو عن اكتشاف ذلك التكتيك كي يستطيع القيام بتكتيك معاكس.

وللمقاومة أسلحتها المختلفة عن أسلحة الجيش، فهي تمتلك آلافاً من الصواريخ المختلفة الأنواع (أكثر من ١٢ ألف صاروخ) التي تصل، في مداها، إلى قلب الكيان الصهيوني، فتهدّد كل مرافق الحياة فيه، كما أن بإمكانها أن تجعل الحياة صعبة في المستوطنات اليهودية المنتشرة في شمال فلسطين المحتلة، وكذلك في مطاراته وتكناته العسكرية ومرافقه الاجتماعية (صواريخ فجر ٣ حتى ٤٥ كلم وصواريخ فجر ٥ حتى ٧٥ كلم، وصواريخ زلزال ٢ الأيرانية، التي تطلّ بئر السبع في صحراء النقب جنوب فلسطين المحتلة)، من دون أن يتمكن العدو الصهيوني من اكتشاف مرابض هذه الصواريخ، كما أن تكتيك «أضرب وأهرب» الذي تعتمد المقاومة، لا يمكن اعتماده، إطلاقاً، من قبل أي جيش نظامي.

٣ - المجتمع اللبناني: يبلغ عدد سكان لبنان حالياً ٣,٨٢٦,٠١٨ نسمة (وفقاً لنشرة الميزان العسكري للعام ٢٠٠٥/٢٠٠٦)، موزعين كما يلي: مسلمون (سنة وشيعة) ٦٠٪، ومسيحيون ٣٠٪، ودروز ٦٪، وأرمن ٤٪.

منذ أن شكل الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ ووضع له المحتل الفرنسي دستوراً طائفيّاً نصّت مادته الخامسة والتسعون على أنه «بصورة مؤقتة، والتماساً للعدل والوفاق، تمثل الطوائف، بصورة عادلة، في الوظائف العامة الخ...»، وظلت هذه المادة «المؤقتة» سارية المفعول طوال نصف قرن، إلى أن وقعت «الحرب الأهلية»، التي استمرت خمسة عشر عاماً وانتهت باقتناع عام لدى جمهور اللبنانيين، واتفاق بين مسؤوليهم (على اختلاف طوائفهم) على «إلغاء الطائفية السياسية» (المادة ٩٥ من دستور عام ١٩٨٩)، وها قد مر خمسة عشر عاماً على تطبيق الدستور الجديد من دون أن يبذل أي جهد لتنفيذ هذه المادة.

وعندما اجتاحت العدو الإسرائيلي لبنان عام ١٩٨٢ ناصره لبنانيون وقاتله آخرون. وفي مقاومة إسرائيل لإخراجها من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، قاتلتها الأحزاب الوطنية أولاً، ثم انحسرت لتفسح المجال أمام فئة شكلت، لوحدها، مقاومة، فكان ما سُمّي «بالمقاومة الإسلامية» التي قاتلت العدو الإسرائيلي وأهرقت الكثير من دماء شبابها ورجالها، حتى حققت، للبنانيين والعرب حلماً لم يستطع العرب تحقيقه على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن، وهو الانتصار على العدو الصهيوني وإكراهه على الانسحاب من أرض عربية.

وها نحن اليوم، بعد زلزال شباط عام ٢٠٠٥ نقف، من جديد، أمام مرحلة مصيرية، إذ يصطف اللبنانيون في معسكرين متواجهين: معسكر يقف إلى جانب المقاومة، يدعمها ويصر على إبقاء سلاحها لحماية كيان لبنان وأهله، وآخر يطالب بنزع سلاحها باعتبار أن لا سلاح يرتفع في لبنان غير سلاح الشرعية.

يرى الفريق الأول أن نزع سلاح المقاومة هو تعرية للبنان من قوته الحقيقية التي حققت، له وللعرب، أول انتصار على العدو الصهيوني، ويرى الفريق الثاني أن سلاح المقاومة قد أدى قسطه للعلو، ولم يعد لبنان بحاجة إليه، وإن اتفاق الهدنة مع العدو الصهيوني، مشفوعاً بقوات دولية، وبضمانة من الدول الكبرى، كاف لمنع أي عدوان إسرائيلي.

أنه إنقسام «لبناني» وليس انقساماً طائفيّاً، ومع ذلك، يظل الأمر على قدر كبير من الخطورة، بحيث يتطلب، منا جميعاً، الحكمة والروية وبعد النظر، ذلك أن فريقاً كبيراً من اللبنانيين لا يشعر بالأمان والاطمئنان إن بقي السلاح بأيدي فئة واحدة (أو طائفة واحدة) من اللبنانيين، مما يدعوه إلى التفكير بالتسلح، فتتسلح الفئات (أو الطوائف) الأخرى، مقابل ذلك، فما العمل إذن؟ وماذا نحن فاعلون؟

ثالثاً: الحلول المفترضة: وجهة نظر

تتعدّد الحلول المطروحة لمعالجة هذا الوضع، ونحصرها بما يلي:

الحل الأول: الجيش هو القوة الوحيدة للدفاع عن لبنان

رغم أن ذلك أمر بديهي ومرغوب، إلا أنه يتعدّد تحقيقه، في لبنان، للأسباب التالية:

١ - أن الجيش، بوضعه الحالي، وبسبب ما مرّ به من ظروف، خلال الحرب الأهلية، أفقدته معظم أسلحته وعتاده الحربي.

٢ - أن الوضع المالي للدولة وما هي عليه من عجز ومديونية يمنعه من إعادة تجهيز الجيش بما يحتاجه لتأمين حماية كافية للوطن.

٣ - إن الدول العربية والصديقة التي ترتع في بحبوحه من القدرات المالية لا تبدي أي استعداد لمُدّ الجيش اللبناني بحاجاته الدفاعية، مع علمها الأكيد أن لبنان هو البلد العربي الوحيد الذي لا تزال حدوده مفتوحة، بسبب نشاط المقاومة الإسلامية ومختلف الفصائل الفلسطينية العاملة على الأراضي اللبنانية والسورية، مما يجعل القوات المسلحة اللبنانية المسؤولة،

يُضاف الى ذلك أن بإمكان المقاومة ان تحصل على السلاح من مصادر لا تطلبها الدولة.

الحل الرابع: نزع سلاح المقاومة واعتماد الهدنة مع العدو الاسرائيلي

وهو ما لا يمكن القبول به على الإطلاق، ذلك أن الاطمئنان الى عدو طامع وغادر، كالعدو الاسرائيلي، أمر فيه الكثير من السذاجة، إن لم يكن من الغباء، وقد سبق أن برهنا أن لاسرائيل أطماعاً في أرض لبنان، وأن الظروف العربية والدولية ملائمة لتنفيذ ما ترغب في تنفيذه من هذه الأطماع، وأن الركود الى هدنة مع هذا العدو كمن يضع رأسه في فم التنين أو كمن يسلم عنقه للجلاد. ولدينا من الشواهد على الغدر الاسرائيلي في زمن الهدنة، ما نعجز عن جمعه في صفحات معدودة، وكان ذلك في زمن كان العرب، ولبنان منهم، يشدون أزرهم بحليف قوي هو الاتحاد السوفياتي، فكيف سيكون وضع الهدنة، اليوم، ولبنان يفتقر الى جيش قوي يستطيع الرد على أي اعتداء، والعرب أضحو غرياء، تماماً، عن قضيتهم الاساسية، قضية فلسطين، فمنهم من اعترف بالكيان الصهيوني صراحة وأقام معه علاقات دبلوماسية، ومنهم من اعترف به ضمناً، رغم انه لم يقم معه مثل هذه العلاقات، والكل سادرون لاهون عنه، بل يحذرون القيام بأي ممارسات يمكن أن تجرهم الى نزاع معه.

غير ان احتفاظ المقاومة بسلاحها يستوجب تحقيق شرط لازم وحتمي، وهو أن يتغير شكل المقاومة وعنوانها.

الحل الخامس (وهو الحل المقترح): جيش قوي، بالتنسيق مع مقاومة وطنية قوية، وسلطة وطنية قوية

هذا هو الحل الطبيعي الذي يرضي اللبنانيين جميعاً، وهو يقوم على ثلاثة أسس: الأساس الأول: الدولة القوية والقادرة والمتحررة من كل ضغط اجنبي، إقليمي أو دولي، والتي تضع، نصب عينيها ان أمن لبنان وأهله فوق كل اعتبار. الأساس الثاني: الجيش الذي يجب أن يُعزّز ويقوّى ويسلّح بأحدث أنواع الأسلحة وأكثرها كفاية لردّ أي عدوان مسلح. الأساس الثالث: مقاومة وطنية قوية ومتماسكة وقادرة على استيعاب كل لبناني راغب، حقاً، بالقتال ضد العدو الصهيوني، ومستعدّ لبذل الدم والنفس فداء للوطن، الى أي حزب أو اية فئة أو طائفة انتمى. وذلك يتطلب ما يلي:

١- ان تبدأ الدولة بالسعي للانتقال من حال «الشراكة الطائفية» الى حال «الوطن» وذلك يتطلب:

أ- ضبط التربية الوطنية في مختلف المدارس الرسمية والخاصة، بحيث تفرض على هذه المدارس منهاجاً موحداً، يتعلّم فيه الجميع العلم نفسه وينهلون من ثقافة واحدة لا ثقافات متعددة، وهو ما قصرت عنه الدولة منذ ان اقرت الدستور المبنى عن وثيقة الطائف (١٩٨٩ - ١٩٩٠) حيث نص الدستور (في مادته الخامسة والتسعين) انشاء هيئة «لإلغاء الطائفية السياسية»، كما نص (في مادته الثانية والعشرين) انشاء «مجلس نيابي لا طائفي»، ومجلس شيوخ «يراعي حقوق الطوائف»، وكانت هذه الخطوة هي أولى الخطوات للانتقال بلبنان من مفهوم الشراكة الطائفية الى مفهوم الوطن، باعتبار أن لبنان وطن الجميع، متساوين متكافئين، من دون تمييز بين طائفة وأخرى.

ب - تعميم ثقافة المقاومة لدى جميع المواطنين، بحيث يقتنع الجميع أن الشعب، بكل أحزابه وفئاته وطوائفه، هو الرديف الحقيقي للجيش في حال الاعتداء على لبنان، وأن الانخراط في صفوف المقاومة لاداء هذا الواجب الوطني جزء من المهمة الوطنية الجامعة.

ج- تعميم الاقتناع بأن اسرائيل عدو حقيقي للبنان، وأن الإعداد لمواجهة يتطلّب إجماعاً وطنياً مبنياً على قناعات ثابتة

لا تقبل الشك ولا التردد ولا التكاذب، والسعي لتعميم هذا الاقتناع بمختلف الوسائل التربوية والثقافية والإعلامية.

٢- أن تبدأ الدولة بإعداد جيش قوي، عديداً وعدةً وسلاحاً، وذلك يتطلب:

أ - استكمال عديد الجيش، سواء عن طريق التجنيد الإجباري، ام عن طريق التطوع الاختياري، ورصد الموازنات الخاصة لذلك.

ب - تعزيز الجيش بمختلف أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية ومن مختلف المصادر، والسعي لإنشاء مصادر ذاتية لذخائر أي سلاح يمتلكه هذا الجيش، كي لا تتحكم الدولة المصدرة للسلاح بذخيرته وفقاً لأغراضها السياسية، بحيث لا تعود للسلاح اية قيمة إن فقدت ذخيرته.

ج - ترسيخ ثقافة المواجهة لدى العسكريين كافة، جنوداً ورتباً وضباطاً، تدريباً وتوجيهاً، بحيث يرسخ في أذهان العسكريين جميعاً، على اختلاف رتبهم، ان الجيش ليس وسيلة ارتزاق بقدر ما هو دعوة ورسالة واداء واجب وطني مقدّس.

د - ترسيخ ثقافة المقاومة لدى العسكريين كافة، مما يؤمن تعاوناً كاملاً بين جناحي الدفاع: الجيش والمقاومة.

هـ - يضع الجيش، وفقاً للاستراتيجية العامة للدولة، استراتيجية دفاعية، بالتنسيق مع المقاومة، وبإشراف من الدولة.

٣- ان تتحول المقاومة، في الشكل والمضمون، من مقاومة فئوية او مذهبية او دينية (المقاومة الإسلامية) الى مقاومة وطنية، وذلك يتطلب:

أ - اقتناع المقاومة الحالية (المقاومة الإسلامية) بهذا التحول الجذري في بنيتها الحاضرة، بحيث تصبح مؤهلة لقبول الآخر في صفوفها، مهما كان المعتقد الديني او الحزبي لهذا الآخر، اذا كان لبنانياً صادق الوطنية، وصادق الإيمان بالانتماء الى المقاومة.

ب - يفترض هذا التحول للمقاومة، في الشكل والمضمون، تغييراً في «التشكيل الهرمي للمقاومة»، بحيث تقوم «قيادة جماعية» هي مزيج من لبنانيين مختلفي المذاهب والطوائف والعقائد (الحزبية)، شرط ان يكون المنتمي صادقاً في انتمائه، وربما يشكل تحول المقاومة هذا أول مدمك تضعه المقاومة في صرح لبنان الجديد: لبنان الوطن لا الشراكة الطائفية.

ج - تضع المقاومة، لنفسها، استراتيجية عمل، وفقاً للعدو: نواياه، وأسلوب عمله، وسلاحه، والاهداف التي يتوخاها من أي اعتداء يفكر في القيام به، على ان تكون متلائمة مع الاستراتيجية العامة للدولة، ومع الاستراتيجية الدفاعية التي يضعها الجيش.

د - تلتقي الاستراتيجيات الثلاث: الاستراتيجية العامة للدولة، والاستراتيجية الدفاعية للجيش، واستراتيجية العمل المقاوم، تلتقي جميعها في استراتيجية دفاعية عليا تقوم على التالي:

١ - التنسيق والتكامل بين الجيش والمقاومة في أمور الدفاع، وبإشراف من الدولة نفسها، بحيث تشكل منظومة دفاعية هي عبارة عن هرم من ثلاثة أركان: الدولة والجيش والمقاومة.

٢ - مع الكثير من حرية العمل لكل من الجيش والمقاومة، وفي أمور الدفاع نفسها، على ان لا يخرج ذلك عن الاستراتيجية العامة للدولة.

هذه هي الاستراتيجية الدفاعية المقترحة للبنان، من وجهة نظرنا، إلا أن ذلك لا يمكن ان يتم ويؤتي ثماره الا بشروط هي: الجدية في العمل، والاقتناع بالخطر، والصدق في التعامل بين الأركان الثلاثة، وإلغاء التمايز الطائفي ومنطق المشاركة بين الطوائف، من عقولنا وقلوبنا، بحيث تغلب الكفاءة الانتماء الطائفي.

من خط الهدنة إلى الخط الأزرق: معضلة الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة (*)

منذر جابر (**)

تغني حالة اللبنانيين عامة، وعدم «تصديقهم» ما كان يحصل من انسحاب إسرائيلي، وما كان يحصل من ترسيم حدود، ومن تراجع إسرائيل عن أرض كانت قد اقتطعتها وضمتهما على امتداد خمسين عاماً ابتداء من هدنة ١٩٤٩، وتراجعها عن خروقات حدودية تقاس بالأمطار القليلة، أو حتى بالمتر الواحد، تغني حالة اللبنانيين هذه، الباحثين والأكاديميين عن تصوير حجم ما شهدته منطقة الجنوب اللبناني منذ فجر الرابع والعشرين من أيار الماضي (٢٠٠٠).

الحدود الجنوبية: لزوم ما يلزم!

ظلّ انسحاب إسرائيل من لبنان رهاناً خاسراً على امتداد الاحتلال الإسرائيلي بدءاً من سنة ١٩٧٨، إذ ليس من عادة محتل، قوي بامتياز، التسليم بقضاء الانسحاب، فكيف إذا كان هذا المحتل على موعد دائم مع نفسه «شعباً مختاراً»، يحل ويستحل أراضي وشعوباً ما وسعت حاجاته الأمنية أو السياسية أو التوراتية «التاريخية». ولكن مقاومة اللبنانيين، المتصلة يوماً بعد يوم، أكرهت القيادة الإسرائيلية على «بطولة» الانسحاب، وأخرجتها من سكرة قوتها وطموحاتها، وأعادتها إلى أرضية احتلالها: خسائر يومية جارحة، وحركات تملل داخلية مع مواجع خسائره البشرية، واختباء دائم وهروب لسكان المستعمرات الشمالية وانتقام إسرائيلي ملجوم دوماً بتوازن «رعب الكاتيشيا».

ويبدو أن هذه الخطوة الإسرائيلية فاجأت في لبنان عامة الأفراد والأقلام والأحزاب «كلها». كان يكفي اللبنانيين، أن يعرفوا أن إسرائيل في حدهم الجنوبي لكي يبرأوا من جهلهم بخطوط هذا الحد.

أما الأقلام والأحزاب والقيادات السياسية، فلم تلتفت إلى الحدود الجنوبية مرة، لا قبل مؤتمر مدريد (١٩٩١) ومباشرة المفاوضات العربية الإسرائيلية ولا من بعدها، وترى فيها تعليمه أو ترسيمة وطنية تشكل بنداً من قضايا الوطن لدى هذه الأحزاب، أو بنداً من مواقعها ومواقفها وحواراتها المتبادلة في معارضاتها أو في موالاتها مع سياسات الحكومات القائمة. ولولا أعمال ما زالت يتيممة للدكتور عصام خليفة حول الحدود الجنوبية في موازين الصراع الدولي وفي موازين القوى المحلية وفي موازين المياه، لظلت الأدبيات اللبنانية خلواً من مواضع الحدود، وظلت أبحاث الحدود غشيمة سائبة، وظلت فاكهة مقالات صحافية قصيرة تدور مع مروحة المواقف والأحداث، قاسية عاصية أم لينة مسائرة، وفي الحاليين دون كبير علم في الأمر، ولا تفرق غالباً ما بين «بعير» القرار ٤٢٥ وما بين «ناقة» القرى السبع. ولا يبتعد الفنيون الجغرافيون عن مثل هذه الحالة، فهذه خارطة لبنان السياحية، وفي طبعها الخامسة عشرة والصادرة سنة ١٩٩١، توقع قرية «النبى يوشع» إحدى القرى السبع، المرفوع طلب استعادتها من إسرائيل، علماً في رأسه نار، توقعها داخل

الأراضي اللبنانية الحالية، على خط المواصلات الذي يصل ما بين «عيترون» و«بليدا» (راجع خارطة رقم ١). ولكن القراءة الرسمية اللبنانية للقرار ٤٢٥، إبان المداولات الدولية التي رافقت خطوات الانسحاب الإسرائيلي، شكّلت مع الموقف الثابت للحكم اللبناني بضرورة الوصول كاملاً إلى الحدود الدولية تعويضاً عن التباطؤ السياسي السابق في توضيح الحدود الدولية كما يطالب القرار ٤٢٥. ويعد ذلك إنجازاً كبيراً بحد ذاته، مع التبدلات والتغيرات الطبيعية التي كانت إسرائيل قد أحدثتها في هيئة المساحات المقتطعة والمضمومة، من غرس بساتين إلى إزالة العلامات الحدودية «الدولية» التي تدل، على الأرض، بين ما هو «فلسطيني محتل» وبين ما هو «لبناني».

الحدود التي «لا تعرف حداً»

لا يبدو الخلاف حول الحدود الدولية اللبنانية - الفلسطينية، واستطراداً الحدود اللبنانية مع «إسرائيل» حالة فريدة في النزاعات الحدودية الدولية. فالخلافات الحدودية تغطي علاقات الدول جميعاً، لا بل إنها تعشش أحياناً داخل مكونات بعض الدول^(١).

ولكن فريدة الحالة هنا، تأتي من فريدة الكيان الإسرائيلي عينه. فهو كيان هجين مغروس، شاءت صدفة البيولوجيا وصدفة التوازن الدولي أن يكون على أرض فلسطين، بعدما كانت الصهيونية نفسها تتارجح في خياراتها، وتداول غير منطقة من كرتنا الأرضية، لتكون محطة الدولة الصهيونية الموعودة: في قبرص أو في جانب من أميركا الجنوبية (زاوية من بلاد الأرجنتين الواسعة)، أو في جانب من القارة الأفريقية (أرض غينيا).

وتأتي فريدة الحالة كذلك، من أيديولوجيا هذا الكيان: صهيونية ممتدة في تخييرها على شعوب الأرض، وممتدة في شكاوها وتظلمها: فالشعب اليهودي يبقى دوماً شعباً مختاراً، والسبي يبقى سبياً وإن تقادم لآلاف السنين، والحرقة تبقى محرقة، تزداد اشتعالاً وتعويضات وتنتقل أوزاراً من جيل إلى جيل.

وتأتي فريدة الحدود ثالثاً، من كون سياسة إسرائيل باب شر وعداوة دائمين، لا علاقة لحالتي السلم والحرب بتحديد هذه الحالة أو تلك من حالات التجاور. فقضايا الاقتصاد والأمن والمياه والأراضي الخصبة والمشرفة استراتيجياً، وانتزاع كل ذلك ونزعه عن حقوق الجوار، كانت عصب مداولات السياسة الدولية، بضغط من أوساط الصهيونية، في تحديد الأبعاد الجغرافية لهذا الكيان. بمعنى أن هذه المداولات بشأن هذا الكيان العتيد، وقد افتقد الأساس التاريخي في رسم حدود له، بادرت إلى أرضية الحاضر أو المستقبل في الاقتصاد والأمن لرسم حدوده. وهذا ما تمثله أصدق تمثيل كلمة غولدا مائير لصحيفة «معاريف» ١٩٧٢: «نريد تغييراً في حدودنا، في كل حدودنا، من أجل بلادنا».

وتأتي الفريدة رابعة، في بقاء حدود هذا الكيان مفتوحة غير مضبوطة. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم، التي لم تضع «حداً» لحدودها. وهي حالة استدعت من هيئة الأمم المتحدة، عندما تقدّمت إسرائيل منها بطلب انتساب إلى عضويتها، إشارة وشرطاً فريداً لقبولها، لم يطل غيرها من الدول. فقد ربطت عضويتها بشروط وردت في مقدمة قرار الموافقة: «...ومع الأخذ بعين الاعتبار إعلان دولة إسرائيل أنها سوف تقبل دون تحفظ التزامات الأمم المتحدة التي نص عليها الميثاق، وتقيدها بواجباتها، منذ اليوم الأول الذي تصبح فيه عضواً في هذه المنظمة».

ومع الأخذ بعين الاعتبار «التصريحات والشروح التي قدمها ممثلو حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الدائمة، والتي تعهدوا فيها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتخذة في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨ (المتعلقة بالحدود) وفي الحادي عشر من كانون الأول ١٩٤٨ (التقسيم أو التعويض عن اللاجئين) فإن الجمعية العامة تقرّر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة»^(٢).

(١) نسوق على سبيل المثال الخلافات الحدودية ما بين الإمارات العربية المنضوية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٢) عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود»، بيروت، ١٩٩٦، ص ٨١.

(*) نشرت في مجلة «الدفاع الوطني»، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير، ٢٠٠١).

(**) أستاذ جامعي.

والسورية ومتطوعي جيش الإنقاذ، بالإضافة إلى فصيل من المتطوعين اليوغسلاف^(٧). وقد عرفت هذه المنطقة إلى الممارك العسكرية الشرسة في «كامب يوشع» و«المالكية»^(٨) مجازر دموية ليست من حمأة العمل العسكري، وإنما من حمى العدوانية والقتل الصهيونيين، كما حدث في «قديثا» و«صلحة»، في الجانب الفلسطيني.

ومثل هذا جرى في «حولا» يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أي بعد عشرة أيام بالضبط من «الصف» في «صلحة». فقد دخل الإسرائيليون «حولا»، بعد انسحاب مشبوه لجيش الإنقاذ، دخلوا متكررين بلباس هذا الجيش وشاراته، ووقع في أسرهم من أهالي القرية خمس وثمانون رهينة، جُمعوا في ثلاثة بيوت، إلا من استخلصته من أيدي الإسرائيليين قوات هيئة الأمم المتحدة. أعدموا جميعاً، ولم ينج منهم إلا ثلاثة. وكانت الحصيلة نحو سبعين شهيداً أو ما نسبته ٨٢٪ من أهالي القرية^(٩).

كذلك كان التدمير الكلي نصيب جميع القرى العربية في الجليل الأعلى المحاذية للحدود مع لبنان. والخريطة التي ينقلها غازي فلاح عن القرى العربية التي دُمّرت في الجليل سنة ١٩٤٨، لا تبقى سوى قريتين قائمتين على الحدود مع لبنان في الناحية الجنوبية قبالة «علما الشعب»، بينما الدمار يمحو القرى جميعاً في إصبع الجليل بدءاً من الحدود اللبنانية حتى الحدود السورية من جهة الشرق^(١٠). أما القرى الباقية في قلب الجليل وعلى مسافة من الحدود اللبنانية، فقد أحيطت... من كل جهة بحزام من المستوطنات اليهودية» ونجد من الزاوية الجيوبوليتيكية أن هذا الحزام من المستعمرات وقف حاجزاً يحول دون اتصال القرى العربية المتبقية في إسرائيل بنظائرها خارج الحدود في الدول العربية المجاورة^(١١).

أخيراً تبقى كلمة بن غوريون هي الأكثر دقة في التعبير عن موقع الجليل والشريط اللبناني في استراتيجية الاستيطان الصهيوني: «لا ينبغي الظن أن الجليل لنا، بعد الاحتلال العسكري. وليس هناك إمكان لأن يكون في أيدينا جليل خال ومقفّر. فإذا لم نسارع إلى استيطان الجليل الأعلى فهذه ستكون هزيمة سياسية. ينبغي إقامة سلسلة من المستوطنات على امتداد شاطئ البحر حتى «راس الناقورة» وعلى امتداد حدود لبنان كلها وفي ضواحي «صفد» أيضاً. وينبغي استقدام مهاجرين جدد لهذا الغرض والطلب من الهيئات الاستيطانية إرسال مرشدين، وإذا كان هؤلاء في الجيش فيجب إخراجهم، لأن للاستيطان هذا قيمة عسكرية»^(١٢).

ترسيم الخط الأزرق

تميّزت عملية ترسيم الخط الأزرق الوهمي بمفارقات غير مسبوقة. فالانسحاب الإسرائيلي والبحث في الحدود هما من السوابق في العلاقات العربية الإسرائيلية. فالانسحاب تمّ بلا مفاوضات، وحتى من دون لقاءات تنسيق ميدانية، وترك للأمم المتحدة، وليس لاعتبارات الأمن الإسرائيلي، مهمة تصوّر خط أزرق للحدود، مع أن حدود «مصالح» إسرائيل كانت دائماً خطوطاً حمراء لواقعها وحدودها.

(٧) راجع: هاني الهندي، «جيش الإنقاذ (١٩٤٧-١٩٤٩)»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤، آب/أغسطس، ١٩٧٣.
(٨) بشأن معركة «المالكية» راجع: فايز حسن الرئيس، «القرى السبع الجنوبية» (بيروت: مؤسسة الوفاء، ١٩٨٥)، ص ١٠١ وما بعدها. كذلك راجع: وزارة الدفاع الوطني الجيش اللبناني ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، «القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني» (بيروت، ١٩٧٣)، ص ٥٥٣ وما بعدها.

(٩) لمزيد من التفاصيل وأسماء الضحايا، راجع: حسن قاسم، «حولا قرية منسية»، رسالة أعدت لنيل شهادة الجدارة (بيروت: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الأول، ١٩٨٩ - ١٩٩٠)، ملحق رقم ٢. راجع كذلك: كاتيا سرور، «شهادات من جبل عامل». جريدة «السفير»، ١٩٨٣/٢/٢٥.

(١٠) راجع: غازي فلاح، «الجليل ومخططات التهويد» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣)، ص ٢٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٢) بن غوريون، المصدر السابق، ص ٦١٠.

وعلى هذا، يكون لكل حجر حدودي ما بين لبنان وإسرائيل حسابات ليس في موازين العلاقة ما بين الدولتين وحسب، بل بين إسرائيل والمدي الإقليمي المحيط كاملاً. وليس هذا بجديد فمراجعة الدواول البريطانية والفرنسية، وهي أساس أي حوار حدودي حالي، لا تخرج بغير هذه القناعة، حول تشابك «صفائر» الجغرافيا من ضفة نهر أو نبع أو تلة أو مرج صغير، مع قضايا العلاقات الاستراتيجية الحاسمة في السياسة والعسكر والاقتصاد. ولنا في مساحة «طابا»، الصغيرة أو في البعد أو القرب أمتار قليلة عن شاطئ «طبريا»، أو في مساحات صغيرة في «وادي عربة»، أسانيد قاطعة في ذلك.

انطلاقاً من هذه الفريدة الإسرائيلية في رؤية حدودها، تتعدى منطقة الجنوب الحدودية، بأهميتها، مساحتها الجغرافية، وتكتسب موقعاً بارزاً في مخططات الأمن والاستيطان الإسرائيليين. وهي، وإن كانت لا تفي إلا بالقليل من طموحات الحركة الصهيونية، فإنها تشكل خطوة في سبيل ترسيم الحدود الشمالية لكيان إسرائيل. فهذه المنطقة في حدها الشمالي، خط الهدنة مع لبنان، تشكل شريطاً أمنياً أولاً، لأنها تضم سلسلة من المرتفعات والتلال في الأراضي اللبنانية وتطل على عمقها غالباً، كمرتفعات «المنارة» (٩٥٠ م) و«مسكاف عام» (٩١٠ م) وجبل «عدائر» جنوبي قرية «رميش» (١٠٠٦ م)^(٣)، و«قلعة الراهب» في منطقة «الشعب» (٧٣١ م)، «المطلة» (٥٢٥ م) «المالكية» (٨٩٠ م)، إضافة طبعاً إلى بعض مرتفعات إصبع الجليل التي هي امتداد لمرتفعات «جبل الشيخ».

وإدراكاً من المخططين الصهيونيين لأهمية هذه المنطقة، راحوا يبنون باكراً مستعمراتهم في محاذة خط الانتداب أو في داخله في الجهة الشمالية (داخل لبنان)، وفي سنوات سابقة على قيام الكيان الصهيوني، ومن أهم هذه المستعمرات في «الجليل الغربي»: «عين عيرون» (١٩٣٤)، «حانينا» (١٩٣٨)، «الون» (١٩٣٨)، «متسوف» (١٩٤٠). وفي «الجليل الشرقي»: «المطلة» (١٨٩٦)، «كفار جلعادي» (١٩١٦)، «بيت هيل» (١٩٤٠)، «راميم» (١٩٤٤)، «راموت نفتالي» (١٩٤٥)^(٤).

ومع هدنة ١٩٤٨ عملت إسرائيل على توسيع احتلالها لمناطق حدودية لبنانية جديدة عندما اجتاز لواء «كرملي» الإسرائيلي خط الحدود أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، وسيطر على القرى الواقعة غربي طريق المنارة والبالغ عددها ١٧ قرية... ووصلت قوات اللواء إلى «دوبا» (وادي دبي يقع غربي قرية بلدة حولاً) في الغرب وإلى نهر الليطاني في الشمال^(٥).

وفي السنة الأولى من قيامها، سارعت إسرائيل إلى بناء مستعمرات عديدة في الجليل منها: بيتست، اينان، تساهال، شلومي، شومرا، كفار روش هانيكرا، ملكيا، ميرون، يروون، يفتاح، يوفال. كذلك لم تتأخر في مباشرة ملء مناطق الجليل بالمستعمرين الجدد فور إنجاز الاحتلال: «... قلت له أن يرسل عشرة آلاف مهاجر إلى قرى الجليل... بيد أن الوقت ثمين فعليه أن يعجل في توطئ عشرة آلاف يهودي في الجليل...»^(٦)

وقد أظهرت حرب ١٩٤٨ الأهمية العسكرية لهذا الشريط الحدودي الجليلي، إذ شكّل بالنسبة إلى الفريق العربي نقطة تجمع لجيوشه، النظامية منها أو المتطوعة المتمثلة في جيش الإنقاذ. فقد تجمّعت، على سبيل المثال، في معركة «المالكية» الثانية (٥ - ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٨) قوات عسكرية زاد عديدها على ثلاثة آلاف مقاتل من الجيوش اللبنانية والعراقية

(٣) لفت إشراف هذا الجبل نظر رحالة القرن التاسع عشر: «وفي الشمال الشرقي على الصعيد الذي يفصل مياه «الحولة» عن البحر المتوسط يقع جبل عدائر، وهو قمة مخروطية الشكل، منعزلة عن البحر جنوبي رميش». راجع: إدوار روبنسون، «يوميات في لبنان»، ج ١، بيروت، دار المكشوف، ١٩٤٨، ص ١٨٦.

(٤) راجع: أنيس صايغ، «بلدانية فلسطين المحتلة»، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، ١٩٦٨، (الأسماء مرتبة بحسب الأحرف الأبجدية).

(٥) راجع: «حرب فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨: الرواية الرسمية الإسرائيلية»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٦٠. وتتابع الرواية الرسمية الإسرائيلية أن «إسرائيل في مفاوضات الهدنة اللاحقة حاولت الحصول على تنازلات من سوريا لقاء إخلاء هذه القرى، دون أن تصيب أي نجاح». راجع: ص ٧٠٥.

(٦) راجع: بن غوريون، «يوميات الحرب (١٩٤٧ - ١٩٤٨)»، ترجمه عن العبرية أحمد خليفة وسمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٣، ص ٦٧٣.

إن مقارنة سريعة مع قواعد الانسحابات الإسرائيلية من أراض عربية كانت قد احتلتها سابقاً في مصر والأردن، تريناً حجم الإنجاز اللبناني. ففي الاتفاقات المصرية الأردنية، كأن يقابل الانسحاب الإسرائيلي «انسحاب» مقابل لمصر والأردن من الصراع العربي - الإسرائيلي. أما في الحالة اللبنانية، فإن الانسحاب الإسرائيلي تم دون أي التزام لبناني مقابل يطل أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي القادمة، في مواقف محايدة في لوائح أيام هذا الصراع، وفي كافة مستوياته السياسية أو العسكرية. لا بل إن هذا الانسحاب الإسرائيلي، تزامن مع خطاب سياسي لبناني، رسمي هذه المرة، وعلى لسان أعلى المراجع المسؤولة، يؤكد على تلازم الموقف اللبناني، من الصراع العربي - الإسرائيلي، مع الجوانب الممتدة لهذا الصراع على المسار السوري، وعلى مسار مستقبل الشتات الفلسطيني وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

يخالف الانسحاب الإسرائيلي من لبنان إذن، مجمل التوجهات السياسية الإسرائيلية التي طالما حاولت أن يكون «الحوار» ثنائياً ما بينها وبين كل دولة على حدة من دول الطوق العربية، ومن بعد ذلك يتم الالتفات إلى المنظمات والهيئات الدولية لتشكيل تغطية وضماناً لاحقاً، لآلية اتفاقات في حال حصولها. والجديد في الانسحاب الإسرائيلي من لبنان أن إسرائيل أعلنت، وبعد ٢٢ سنة من الرفض السياسي والعملي، قبولها قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و٤٢٦. أي أنها اندفعت في مسار سياسي مقبول، مقارنة مع سياساتها السابقة. والبدوي هنا أن هذين القرارين بضمانتهما الدولية يعنinan، في التطبيق العملي، تراجع إسرائيل إلى خط الهدنة ما بينها وبين لبنان، أي إلى الحدود الدولية، باعتبار أن خط الهدنة هو الخط الذي التزمته إسرائيل حدوداً دولية، وبكفالة الأمم المتحدة، مع توقيع اتفاقية «رودوس» سنة ١٩٤٩. وهذا هو أقصى «الاعتراف» السياسي الذي استطاعت إسرائيل «إنجازه» من انسحابها من الأراضي اللبنانية المحتلة. والوجه الجيو سياسي لهذا «الإنجاز»، أي العودة إلى توازن الهدنة، هو توصيل إسرائيل فعلاً إلى الإذعان لعاهدة باريس ١٩٢٠ وترسيمها ١٩٢٣، وهو موقف لم تستجب له مرة إسرائيل، في نظرتها إلى الحدود مع لبنان، انطلاقاً من أسانيد توراثية حيناً، وحيناً انطلاقاً من أسانيد المعطيات التي كان الساسة الصهاينة يرونها في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، ومن بعدهم كان يراها الساسة الإسرائيليون منذ أواخر الأربعينات، ضرورة لآمن «دولة إسرائيل»^(١٣).

ويزيد في ألق هذا الإنجاز وتاريخيته أنه أطاح بمخططات إسرائيلية لترسيم حدودي لبناني يتناسب مع طموحاتها الاستراتيجية. وهو ما يجهر به صراحة «موشيه برافر» حين يكتب: «وقد يقتضي بروز مثل هذا الوضع إعادة تخطيط الحدود مع السلطات اللبنانية الجديدة... ولا نرى أن هناك ما يمنع من إعطاء الجانب الاستراتيجي الأهمية الأولى في تخطيط الحدود»^(١٤).

كان هذا الجانب الاستراتيجي الإسرائيلي يحتج بضرورة إجراء «بعض التعديلات الصغيرة أو المحلية على الحدود الكثيرة الانحناءات والالتواءات فوق الطبيعة الجبلية، من أجل جعلها مستقيمة وتقصيرها إلى أبعد حد ممكن»^(١٥). ولكن «شد» الحدود وتجليسها في العرف الإسرائيلي كان يشكل مظلة لما هو أدهى في آثاره على التماسك الوطني اللبناني: «ويمكننا الافتراض هنا أن إسرائيل لن تستطيع التفاوض عن المصير الذي قد يخبئه القدر للقرى الحدودية المسيحية اللبنانية، وأنها قد تعتمد إلى طرح فكرة استبدال حدودها السياسية الحالية مع لبنان، تلك الحدود العرقية اليهودية العربية إلى حدود سياسية عرقية من لون جديد، بحيث تكون من الجانب الإسرائيلي حدوداً عرقية إسرائيلية مسيحية، وعلى الجانب الآخر حدوداً عربية إسلامية (شيعية)».

جاء الإنجاز الأكبر في مواجهة هذه الاستراتيجية الحدودية الإسرائيلية من الرد الوطني اللبناني «بإستقامة

و«شد» الحدود الداخلية السياسية والاجتماعية لدى هيئات المجتمع اللبناني كافة بالتأكيد على الاستقرار السياسي والتوازن الوطني والالتفات حول قيامة الدولة الجامعة.

وفي ميدان الإنجاز اللبناني يأتي اتخاذ الموقف والثبات عليه: «المسألة ليست مسألة أمتار بل مسألة مبدأ والذي لا يحافظ على حقه لا أحد يحترمه. الحق حق وليس بحجمه»^(١٦). وهذا الموقف هو الذي أدى إلى استرجاع أراض لبنانية كانت محتلة مع تحديد عام ١٩٤٨، كما هي حال الـ ٢٣٠٠ دونم التابعة لبلدة «هونين»، أو محتلة ما بعد هذا التحديد بقليل بوضع اليد الإسرائيلية عليها، كما هي حال الـ ١٨٠٠ دونم قرب مستعمرة «المنارة»، والتي جعلت من هذه المستعمرة بعد انسحاب إسرائيل على بعد ٦ أمتار فقط من الحدود^(١٧). أو أراض مستحقة في عمليات الضم والاقتطاع التي كانت إسرائيل تمارسها على امتداد سيطرتها بالنار أو بالاحتلال المباشر للشريط اللحدّي. وقد بلغت هذه الأراضي المسترجعة ١٧ مليون متر مربع^(١٨) (١٧٠٠٠٠٠٠٠٠ م٢ تماماً). وهي مساحة لا يعرف سرّها إلا أبناء الحدود أنفسهم، فهي إما مرتفعات مشرفة استراتيجيّة، وإما أنها تمثل الصفوة من الأراضي الزراعية المنبسطة، بين منفرجات وتلال وهضاب المنطقة الحدية مع فلسطين.

حدود الخط الأزرق: دفعة على الحساب

طرح الانسحاب الإسرائيلي إشكالية فعلية، فكان اختراع الخط الأزرق حلاً فذاً لفضّ «الاشتباك» وما بين القراءة اللبنانية للحدود الدولية، والتي يرى لبنان ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل إليها من دون قيد أو شرط، كما ينصّ على ذلك القرار ٤٢٥، ومن دون أية اتصالات أو محادثات ثنائية مباشرة أو بالواسطة عبر طرف ثالث، وبين القراءة الإسرائيلية للحدود الدولية التي ستسحب إليها. وقد جاء الخط الأزرق، أو الخط العملي في تسمية ثانية، قراءة ثالثة على ذمة الأمم المتحدة هذه المرة، لخط الانسحاب الإسرائيلي، وهو خط لا يختلف برأي الجانب الدولي عن خط الحدود الدولية لعام ١٩٢٣ إلا «في حدود العشرة بالمائة فقط، وفي مساحات لا تتعدى الأمتار القليلة»^(١٩). وقد جاء على قاعدة بأنه يجب للأمم المتحدة «أن تحدّد مادياً الأجزاء المعنية من هذا الخط ميدانياً من أجل أن تستطيع القيام بمسؤولياتها المتعلقة بالتحقق من الانسحاب الإسرائيلي»^(٢٠).

ولم تعد ذات بال الاختلافات ما بين النظرتين اللبنانية والإسرائيلية إلى هذا الخط^(٢١)، ما دام الموقف اللبناني الثابت من هذا الخط، بأنه لا يعني حدوداً دولية بين لبنان وإسرائيل، وهذا ما أقرّت به الأمم المتحدة. «عليّ أن أشدد على أننا لا نرسم الحدود، أنها مسألة تتعلق بالدول وليس بنا. إن أيّ خط يصادق عليه مجلس الأمن، بهدف التحقق من الانسحاب سيكون دون مساس قانوني بأيّ اتفاق مستقبلي حول الحدود بين الدول المعنية...»^(٢٢). ويجدر هنا أن نشير إلى أن هذا الموقف للمبعوث الدولي (لارسن) لم يكن هدية مجانية للبنان، وإنما جاء بعد احتجاج لبناني شديد على ما حاولت الأمانة العامة للأمم المتحدة تصويره من أن الخط الأزرق هو خط حدودي دولي، ويتمثل وجه الاحتجاج بعدم وجود مثل هذا الخط الحدودي لا في الخرائط التي يملكها لبنان، ولا في تلك التي تملكها الأمم

(١٦) من كلام رئيس الجمهورية، راجع: «السفير»، ٢٢/٧/٢٠٠٠.

(١٧) صحف ٢٢/٧/٢٠٠٠.

(١٨) راجع: «النهار»، ٢٢/٧/٢٠٠٠.

(١٩) صحف ٨ تموز ٢٠٠٠.

(٢٠) صحف ٦ أيار ٢٠٠٠.

(٢١) نقاط يعتبر لبنان أنها تشكل انتهاكاً للحدود الدولية. وهناك ٧ نقاط في عرف إسرائيل. صحف ٨ تموز ٢٠٠٠.

(٢٢) صحف ٨/٧/٢٠٠٠.

(١٣) حول هذه الرؤى الصهيونية والإسرائيلية، راجع: عصام خليفة، المصدر السابق، ص ٦١ وما بعدها.

(١٤) برافر، موشيه، «حدود أرض إسرائيل»، دار الجليل، عمان، ١٩٨٢: ص ٢١٣.

(١٥) برافر، موشيه، ص ٢١٢.

أولاً: الحدود الدولية بين المرسوم والترسيم

لقد ارتبطت الحدود اللبنانية - الفلسطينية (واستتباعاً للحدود السورية الفلسطينية)، منذ ولادتها بتعقيدات المواقف المتقابلة ما بين الانتدابين البريطاني والفرنسي، وخططهما المعلن والخفي في السيطرة على المنطقة. إضافة إلى الطبيعة الجغرافية من أودية ومنحدرات وجبال والذي تمر فيها هذه الحدود، إلى كثافة الوجود البشري على الجانبين الفلسطيني واللبناني، والذي يكفي لتأكيد القول بأن القرى الحدودية اللبنانية، في الخط الحدودي، أو القرى الخلفية القريبة والمواجهة للجليل الفلسطيني (الغربي) أو المواجهة «لإصبع الجليل» (الحدود من الشرق)، تزيد في تعدادها على المائة قرية وبلدة، أي بمعدل تجمع سكاني معتبر مقابل لكل كلم حدودي طولي^(٢٥). ويزيد من تشابك هذا الأمر، العلاقات التاريخية الممتدة ما بين تجمعات هذا «الجليل الفلسطيني» (الجليل الأعلى)، والجنوب اللبناني المعروف تاريخياً «بالجليل الأسفل»، وهي صفة ما تزال محفوظة في التسمية التي تأخذها بلدة «قانا» الجنوبية مع توصيفها بـ «قانا الجليل».

وبالعودة إلى تاريخية الترسيمات الحدودية نرى فلسطين الإنكليزية في اتفاقية «سايكس-بيكو»، كانت خارج حوض منطقة «الحولة» التي كانت من حصة المنطقة الفرنسية، كذلك كانت مدينة «صفد» ومنطقتها. وهذا يعني أن الخط الجنوبي لمنطقة الانتداب الفرنسي كان يصل ما بين «رأس الناقورة» والطرف الجنوبي لمنطقة «صفد». وبالنظر إلى اتفاقية ١٩٢٠/١٢/٢٣، وإلى ترسيماتها في اتفاقية ١٩٢٣/٣/٧، نطرح السؤال التالي: كيف تحدد حدود ما بين لبنان وفلسطين، بموجب هذه الاتفاقية؟ انطلاقاً من المادة الأولى في «تعيين الحدود»، ترسم اتفاقية باريس ١٩٢٠ الحدود اللبنانية الفلسطينية وفقاً للخط التالي:

«... ومن هناك (من بانياس) سترسم الحدود باتجاه الغرب حتى «المطلة» التي ستبقى ضمن الأراضي الفلسطينية، وسيقتفي أثر هذا الجزء من الحدود بشكل يضمن معه للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، مواصلات سهلة داخل المنطقة بأكملها مع مناطق «صور» و«صيدا»، وكذلك استمرار الطريق الواصلة ما بين غرب وشرق «بانياس»، ومن «المطلة» ستصل الحدود حتى الخط الفاصل بين «وادي الأردن» و«حوض الليطاني». ومن هنا ستتابع هذا الخط باتجاه الجنوب، وبعد ذلك ستتابع بشكل أساسي الخط الفاصل ما بين «وادي فارة حورون» و«كركرة»، التي ستبقى تحت الانتداب البريطاني «ووديان» «الدبلية» و«العيون» و«الزرقعة» التي ستبقى تحت الانتداب الفرنسي وستصل الحدود البحر الأبيض المتوسط في ميناء «رأس الناقورة»، سيبقى في المنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي^(٢٦)».

اتفاقية ١٩٢٠/١٢/٢٣ الحدودية إذن، والتي وقعت في «باريس» ما بين اللورد «هاردينغ أوف بنشورات» والفرنسي «ليغيس»، كانت ترجمة جديدة لتوازن ما بعد الحرب، وترجمة أكثر وضوحاً للسياسة البريطانية في تكبير حدود انتدابها المرصود، في مقبل الأيام، كإطار سياسي لوعد «بلفور» اللاحق. وقد شكلت هذه الاتفاقية أساس المسح التفصيلي للحدود، والذي قامت به لاحقاً لجنة حدودية عرفت باسم رئيسيها «نيوكومب وبوليه» (S.F. Newcomb and N. Paulet)، والتي كان تشكيلها تنفيذاً للمادة الثانية من معاهدة باريس الانفة. لقد كانت اجتماعات نيوكومب - بوليه، اجتماعات «تسليك» حدود لتعريف ١٩٢٠/١٢/٢٣، أي أنها كانت تهدف بالأساس إلى إزالة بعض الصعوبات المتعلقة بانتقال السكان، وباستثمارهم لأراضيهم الواقعة على جانبي الحدود. لذلك كان لها اجتماعات مع أعيان القرى. وقد توصلت اللجنة إلى وضع تقريرها الفصل في ١٩٢٢/٢/٢٣، والذي لم تصدّق عليه بريطانيا إلا بعد ما يزيد على السنة من

المتحدة، ولا حتى تلك الموجودة لدى دولتي الانتداب. ثم ان موقع التساؤل يأتي حول حق الأمم المتحدة في أن تجيز لنفسها ترسيم حدود وهمية بين دولتين وتعترف بها، وتتجاهل حدوداً دولية موثقة سبق وأقرتها واعترفت بها منذ ان كان لبنان تحت الانتداب إلى حين الإعلان عن قيام دولة لبنان الكبير بحدوده المعترف بها دولياً.

إن ما حصل إذن هو انسحاب إلى خط أزرق. وهو خط في عرف الأمم المتحدة يمثل نظرياً أقرب المسافات إلى خط الحدود الدولية. ولكن الإجابة عن «ماذا تبقى لنا» تفترض بداية جواباً واحداً: الوصول إلى الحدود الدولية وصولاً كاملاً غير منقوص بخرق أو بفتق. ولكن هذه الإجابة تستتبع سؤالاً آخر: «هل الحدود المتعارف عليها «دولية» ما بين لبنان وفلسطين بموجب ترسيم نيوكومب - بوليه ١٩٢٣/٣/٧، والتي أكدها اتفاق هدنة ١٩٤٩/٣/٢٣ حدوداً «دولية» ما بين لبنان وإسرائيل، هي فعلاً الحدود التي كان اتفاق باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣ قد عرفها حدوداً دولية والتي جاء على أساسها الترسيم اللاحق مع لجنة نيوكومب - بوليه؟

إن الوقائع والظروف السياسية الدائرة رهنًا تخرج الحدود اللبنانية - الإسرائيلية في ميزان العلامات القائمة عن الاعتبار الدولية التي تحكمت في ترسيمها الأول، وهي اعتبارات تنبع أساساً من المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية وخططهما السياسية من منظور السيطرة على المنطقة. كانت هذه الترسيمات إذن تنبع من «تقنيات» التوازن السياسي الدولي والسياسي المناطقي والمحلي، أي أنها تنبع من حدود توازن مزدوج أو مثلث، ونقطة التوازن هذه هي بالقطع، وراء التباين القائم بين القراءة البريطانية والقراءة الفرنسية لحدود اتفاقية ١٩٢٠.

إلى هذا التوازن والتباين يضيف عوادي الطبيعة، وعوادي تقصّد إزالة ترسيمات الحدود وعلاماتها المحددة بـ ٣٨ معلماً رئيسياً و ٩٨ معلماً وسيطاً و ١١ معلماً مساعداً، وفقاً لاتفاقية نيوكومب - بوليه عام ١٩٢٣ واتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩. ذلك أنه عند ترسيم الحدود وفقاً لاتفاق ١٩٢٣ «وضعت حجارة ونوع من الأسمنت على الأرض وتم انتقاء مواقع لحسن الرؤية وعند الانعطافات الحدودية. وقد زالت الأعمدة مع مرور الزمن والتغير البيئي». أما «الأعمدة اللبنانية»، كما يلاحظ الجنرال سيرنيان^(٢٣) «فكانت مثبتة على قمم الجبال والوهاد وما لبثت أن اختفت بسبب عمليات التخريب أو تم تدميرها عام ١٩٧٨. كما اقتلع بعضها من إسرائيل وثبتت محلها مراكز إسرائيلية. و«لاحظت» يتابع الجنرال «أنه لم يبق منها سوى عمود واحد»^(٢٤).

والآن وقد تم ترسيم الخط الأزرق خطأ مؤقتاً بانتظار ترسيم نهائي للحدود، فإن المحذور الذي كان يحكم السياسة اللبنانية، وحتى لسنوات قليلة من تاريخ الانسحاب الإسرائيلي، فتح الملف الحدودي خوفاً من طموحات إسرائيلية باتجاه الشمال، أي باتجاه الجنوب اللبناني، هذا المحذور زال إلى غير رجعة.

وعلى هذا الواقع المستجد أن ينتقل بالموقف اللبناني من رؤيته الحدودية الترسيمية إلى واقع أكثر جذرية، أعني المطالبة بالعودة إلى الحدود الدولية الفعلية والصحيحة، كما تحدت في اتفاقية باريس ١٩٢٠/١٢/٢٣، والمطالبة بترسيم دقيق وصارم لتلك المعاهدة، التي هي في أساس أي ترسيم لاحق، والتي ارتكبت باسمها كل التجاوزات اللاحقة المتمثلة في تحويلات تطالها انطلاقاً من توازن المصالح الفرنسية والبريطانية اللصيقة بالمصالح والمشاريع الصهيونية لمستقبل فلسطين.

وما سنحاوله في الصفحات التالية، هو الإطالة على التحديد الدقيق لمعاهدة باريس، وترسيماتها المغلوطة في اتفاقية نيوكومب - بوليه، وهذا ما يوصلنا فعلاً إلى ما يتوجب علينا العمل لاستعادته من خلال العودة أولاً إلى هذا الترسيم الصحيح، وثانياً من خلال تأكيد لبنانية «مزارع شبعاء»، وثالثاً من خلال إقفال اللهفة الإسرائيلية للمياه اللبنانية باستثمار مياه أنهره الجنوبية خير استثمار.

(٢٣) معاون قائد اليونيفيل.

(٢٤) راجع صفح ٨ تموز ٢٠٠٠.

(٢٥) تكاد الحدود المصرية - الفلسطينية (٢١٠ كلم) أن تكون خلواً من أي وجود بشري ثابت، اللهم سوى عدد محدود جداً من قبائل متنقلة عبرها ما بين نقطتي «رفح» و«خليج العقبة». كذلك فإن الحدود الفلسطينية مع الأردن ٦٢٤ كلم، لا تعرف وجوداً بشرياً ذا كثافة، إذ لا تزيد التجمعات السكانية على طول الخط الحدودي الفلسطيني الأردني على الـ ٧١ تجمعاً، جلها هيئات قروية صغيرة العدد.

(٢٦) نيلس يان، «تعيين الحدود الشمالية لفلسطين في الأعوام ١٩١٨ - ١٩٢٠». مجلة «شؤون فلسطينية»، عدد ٥٢، ك ١، ص ٩٢.

تداوله، أي في ١٩٢٣/٣/٧. وقد أصبح هذا الترسيم الحدودي شرعة دولية بدءاً من سنة ١٩٢٤، أي بعد إقراره في «عصبة الأمم» والتي عاودت سنة ١٩٣٤ تأكيد قرارها الانف. كذلك تكرر هذا الاتفاق شرعة دولية مع تأكيد هيئة الأمم المتحدة في القرار ١٨١ (قرار تقسيم فلسطين) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، على الحدود الدولية لفلسطين. حيث جاء في الجزء الثاني من القرار: «يحد منطقة الدولة العربية في «الجليل الغربي» من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من «رأس الناقورة» إلى نقطة شمالي «الصالحة». كذلك تكررست هذه الحدود، شرعة دولية في اتفاقية الهدنة الموقعة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣/٢ آذار/١٩٤٩، عندما حددت الاتفاقية في البند الأول من المادة الخامسة خط الهدنة الدائمة هو «خط الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين».

ومن جديد ارتفعت هذه الخطوط بشرعية إضافية، من مراكز القرار الدولية هذه المرة، عندما أذاعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في ٢٦ أيار ١٩٥٠، بياناً أعلنت فيه تمسكها بالوضع القائم في الشرق الأوسط، ودعت إلى المحافظة على خطوط الهدنة بين إسرائيل والدول العربية، وحذرت من أنها ستتدخل عسكرياً في حال إحداث تغيير في هذه الحدود.

إن قراءة الاتفاقية الآنفة تقودنا إلى تسجيل ملاحظات عدة نكتفي منها باثنتين تتعلقان بطرفي الحدود: الحد الغربي من طرف البحر، والحد الشرقي قبل نقطة الانطلاق شمالاً طوال إصبع الجليل.

١- إن وادي «كركره» يمر جنوبي قرية «البصة» (خارطة رقم ٢). وهو واد شتوي يبتدئ تجمعه بالقرب من «تربيا»، ويمر بخربة كركره التي ينسب إليها... ثم ينتهي في البحر جنوب «مينة المشيرفة» على بعد كيلومترين من رأس الناقورة^(٢٧).

إن تسمية هذا الوادي حداً جنوبياً لمنطقة الانتداب الفرنسي يعني أن قرية «البصة» الواقعة في الكتف الشمالي لهذا الوادي تقع حكماً داخل الحدود اللبنانية، وهذا ما كانت عليه هذه القرية حتى مطلع الأربعينات. فقد لاحظ أكرم زعيتر أن قرية «البصة» التي تقع على الحدود الشمالية «ومع أنها من فلسطين - والاستدراك هنا لأكرم زعيتر - إلا أن سور «تيفارت» الشائك قد فصل نصفها عن فلسطين، وأقيم بطرف القرية من جهة الجنوب الغربي باب حديدي يفتح في أوقات معينة لدخول أهل القرية من بابه إلى فلسطين، وهناك عند الباب أقيم معقل للبوليس البريطاني لحراسة الباب. ويسمى هذا المعقل «كمب نمره واحد» يرأسه شاويش بريطاني. ومن هناك تمتد الطريق الشمالية المحاذية للشريط الشائك سريعاً حتى تصل إلى الحولة»^(٢٨).

إن شريط «تيفارت»^(٢٩)، وموضعه الحدودي جنوبي قرية «البصة»، يشكل مرجعية حدودية أساسية، كونه «ماركة» بريطانية الصنع. فالمعروف أن هذا الشريط شكل عازلاً على امتداد الحدود اللبنانية - الفلسطينية، طيلة عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، وقد أقامته سلطات الانتداب البريطاني قطعاً للمدد الذي كان يصل إلى فلسطين من لبنان، إبان ثورة الشيخ عز الدين القسام ١٩٣٦ / ١٩٣٩. ومع أن هذا الشريط العازل، لم يرقم، باعترااف الادبيات الحدودية الإسرائيلية، «فوق الخط الحدودي بالضبط بل بالقرب منه»^(٣٠)، إلا أن، هذه الادبيات تتحاشى الإشارة إلى أن الخط الحدودي الذي يطابق امتداد هذا الشريط، كان الخط الذي يجاور التجمعات السكانية أو يخترقها، لأن الهدف الأساسي من إنشائه كان مراقبة هذه التجمعات وإطلاق النار أو اعتقال كل من يخترق الحدود دون إذن مسبق. بينما كانت تضاريس الجبال والأودية عوائق طبيعية أو موجبات عسكرية، تمنع تطابق خط الحدود مع أسلاك هذا الشريط. على هذا يمكن القول بأن البوابات القائمة على هذا الشريط وفي مداخل القرى من صوب لبنان أو في مخارجها من الناحية الجنوبية صوب فلسطين هي أقرب نقاط الشريط الشائك إلى الخط الحدودي، سيما وأن هذه البوابات، والتي عرفتها العامة باسم

كامب (كامب نمره واحد قرب «البصة»، «كامب سمسع»، «كامب صلحة»، «كامب يوشع»، بوابة أو «بوابة بيسمون» (راجع خارطة رقم ٤)، كانت عبارة عن تكتلات وأبراج عسكرية كبيرة تذكر بقلع القرون الوسطى.

٢- أما بالنسبة للحد الجنوبي الثاني الذي تحدده اتفاقية ١٩٢٣/١٢/١٩٢٠، وأعني به «وادي فارة حورون» (خارطة رقم ٣)، فهو الوادي الذي يحمل مياه الأمطار الهاطلة في نواحي «سمسع» و«الجش»، حيث يعرف عندها باسم «وادي المعصية»، و«فارة» حيث يعرف باسمها. وعند قرية «ديشوم» يأخذ اسم «وادي الحنداج»، وينتهي في بحيرة الحولة عند قرية «تليل»، بعد أن يمر بقرية «الحسينية». تجري مياهه في أكثر أوقات السنة.

إن اتخاذ هذا الوادي حداً جنوبياً تقف عنده منطقة الانتداب الفرنسي يعني أن قرية «فارة»، في الكتف الشمالي لوادي «فارة»، أو على الأقل قرية «صلحا» وهي إحدى القرى السبع، الواقعة شمالي قرية «فارة»، تدخل، بموجب تعريف اتفاقية باريس ١٩٢٣/١٢/١٩٢٠ في منطقة الانتداب الفرنسي.

الحدود الدولية و«حد الزعرورة» الإسرائيلية

نسارع هنا إلى القول بداية بأن الحديث من قبل باحثين لبنانيين عن ترسيمات حدودية خاطئة جرت على قاعدة تطبيق خاطئ على الأرض (نيوكومب - بوليه) لاتفاقية باريس ١٩٢٣/١٢/١٩٢٠ يبدو وكأنه قفزة في فراغ القراءات الدائرة حول الحدود الدولية ما بين لبنان والكيان الإسرائيلي. فالرد السياسي أو التفاوضي (في حال حصوله) على مقولة الخطأ هذه، سوف يكون جاهزاً، وفق الصيغة الشعبية الشائعة: «التوك من المكوك»، و«مكوك» الكتابة الوطنية يدفع بالباحث اللبناني إلى مط الحدود إلى «صدر» أراضي وقياساته وفقاً لقيمة وطموحاته الوطنية.

وعلى هذا، سنحاول في مناقشتنا لترسيم الحدودي أن ننطلق من القراءة الإسرائيلية نفسها، والتي تقرّ بلا مواربة بحقوق لبنانية واسعة، يتوجب على المفاوض اللبناني أن يركب عليها أسانيده في الدعوة إلى ترسيم حدودي وإلى ترسيمات دولية ضامنة، وحسب تعريف ومرسوم «الجد» التاريخي لكل الترسيمات الحدودية اللاحقة، أعني معاهدة باريس ١٩٢٣/١٢/١٩٢٠.

سيشكل مؤلف موشيه برافر حدود دولة إسرائيل^(٣١) مرجعنا في الإطلالة على ترسيمات اتفاقية نيوكومب - بوليه (١٩٢٣/٣/٧)، وقد جاءت قبل أن يكون لمؤتمر مدريد موقعه من العلاقات العربية الإسرائيلية، أي بتعبير آخر، قبل أن تصبح الحدود العربية الإسرائيلية على المحك العملي، وقبل أن توكل المفاوضات القائمة أمر هذه «الحدود» إلى السياسيين والخبراء العسكريين الإسرائيليين.

كيف ترى هذه الدراسة الإسرائيلية إلى الحدود اللبنانية - الإسرائيلية؟ يقول موشيه برافر إن لجنة نيوكومب - بوليه^(٣٢) مارست عملها لمدة تزيد قليلاً على السنة، إذ أنهت أعمالها مطلع

(٣١) برافر، «حدود دولة إسرائيل. في الماضي والحاضر والمستقبل. الجوانب السياسية والجغرافية»، ترجمة بدر عقيلي، دار الجيل، عمان، ١٩٨٢. وهو الكتاب الإسرائيلي الوحيد الذي يبحث في حدود «دولة إسرائيل». مؤلفه يروفيشور في جامعة تل أبيب. وقد جاء هذا الكتاب، كما يقول مؤلفه «ثمرة معلومات جمعها من هنا وهناك بشق النفس، وقد وضعها تحت تصرف وزارة الخارجية الإسرائيلية منذ ٣٠ سنة. ولكن الوزارة لم تعرها أي اهتمام. نظراً لأن القضية لم تكن آنذاك مثار أو قيد البحث».

ونحن سنضرب صفحاً عن خلفية الكاتب الصهيونية، ذلك أنه ينطلق من اعتبار «أرض إسرائيل» حقيقة مسلمة غير قابلة للنقاش. ويحاول أن يفسر تصور وضع «أرض إسرائيل» انطلاقاً من نظريات الحدود المختلفة. فلا مجال للتشكيك «بدولة إسرائيل» وكيفية قيامها والاهداف التي صارت من أجلها، والطبيعة السياسية لعملية إقامة هذه الدولة، بل ينطلق من اعتبار أن «دولة إسرائيل» حقيقة قائمة منذ ما قبل الميلاد، وما زالت حيث مرت بمراحل مختلفة إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن، وأن «أرض إسرائيل» التي أقيم على جزء منها «الدولة» في بعض المراحل هي الأخرى أرض منزلة لليهود منذ القدم وتم «التطاول» عليها في بعض مراحل التاريخ من قبل الغزاة...!

ولا تخفى المصطلحات التي يوظفها الكاتب في خدمة أغراضه وهو يحاول إثبات حدود إسرائيل، فذلك ما يمكن أن يتجاوزه القارئ. فلاستعاضة عن اسم فلسطين بـ «أرض إسرائيل» لا تخرج عن المألوف في الفكر الصهيوني.

(٣٢) راجع: ص ١٠٩ - ١٣٤. المقاطع بين مزدوجين مأخوذة بحرفيتها، ونشير للصفحات عند الضرورة.

(٢٧) مصطفى الدباغ، «فلسطين بلادنا»، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ج ٧، قسم ٢، ص ١٦٤ و٣٣٧.

(٢٨) أكرم زعيتر، «وفايق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٩»، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ١٩٨٤، ص ٥٠٣.

(٢٩) «تيفارت» ضابط بريطاني خدم في الهند وقد نجح هناك في القضاء على حركات التمرد بعزلها في مناطق مشرطة.

(٣٠) برافر، ص ١٣١.

لبقاء تلك الطرق في الطرف الفرنسي من الحدود، على جميع الأولويات الأخرى التي يمكنها أن تساعد أو تحول دون رسم الحدود، مثل المعالم الجغرافية والطبيعية وأراضي القرويين.

وعلى ضوء ذلك حدث في بعض الأحيان تقسيم لأراضي «الطلة»، وبقي جزء منها في ناحية، بينما باقية في الناحية الأخرى من الحدود اللبنانية.

«وبذل البريطانيون جهوداً جبارة للسيطرة في هذا القطاع على موارد مياه نهر الأردن... وقد رفض البريطانيون نسبة الحدود إلى «تل دان» «تل القاضي»^(٣٩)، رغم كونه أبرز ما في المنطقة ويمكنه أن يكون ملائماً جداً لهذا الغرض. وأصرّوا على أن تسير على بعد قليل شماله، كي تقع جميع مصادر نهر (دان) داخل حدود (أرض إسرائيل). متغاضين عن حقيقة كون التل، والأراضي القريبة المحيطة به من أملاك إحدى العائلات اللبنانية^(٤٠). وقد أشارت خرائط تعليم الحدود بوضوح إلى ملكية البريطانيين لتل دان، وجميع الآبار الموجودة بالقرب منه»^(٤١).

ولكن الانتهاكات البريطانية في ترسيمها لاتفاقية باريس لم تقف عند حدود ترسيمات ١٩٢٣ أو السنتين التاليتين لهذا التاريخ. فقد ظلّ القضم غير المعلن مستمراً، وكان اكتشافه أو «النوم» عليه، خاضعاً لبارومتر العلاقة بين فرنسا وبريطانيا. ففي عام ١٩٤٠، كما يرى موشيه برافر، أدى استسلام الفرنسيين لألمانيا إلى خلق نوع من التوتر بينها وبين بريطانيا، ما حدا للطرفين على تشكيل لجنة عسكرية لإعادة دراسة الحدود بين «أرض إسرائيل» ولبنان. واكتشف الفرنسيون يومها «أنه حدث خطأ في تعليم الحدود في المنطقة الواقعة بالقرب من «أفيغيم» بالقرب من قرية «صليحة» حيث أخطأ مخطوط الحدود هناك، وعلموا الخط الحدودي في المنطقة الواقعة بالقرب من «أفيغيم» بالقرب من «صليحة» في غير مكانه الحقيقي. وأدخلوه إلى المنطقة الفرنسية مسافة ٤٠٠ متر شمالاً».

وكان تعديل الحدود في تلك المنطقة يقتضي نقل السيادة من الانتداب البريطاني إلى الانتداب الفرنسي (لبنان) على منطقة تبلغ مساحتها حوالي كيلومترين مربعين. ويضمّ قسماً من مركز شرطة «صليحة»، وقسماً من الطريق الشمالي الذي شقّه البريطانيون على طول الحدود، وقسماً من الحاجز الشائك الذي نصبوه للحيلولة دون عمليات التسلل اللاشعورية. الأمر الذي كان يمكنه أن يفتح ثغرة واسعة وخطيرة في جهاز الرقابة الذي أنشأه البريطانيون لمواجهة التسلل، لو أعادوا هذا القطاع إلى الفرنسيين.

ونظراً لإدراك الفرنسيين ذلك، فقد اقترحوا بقاء الحدود في هذا القطاع على ما هي عليه، مقابل تحريك حوالي مائتي متر شرقاً في القطاع الحدودي المقابل لقرية «حولا» في «راميم»^(٤٢) حيث تقطع الحدود في هذا القطاع طريقاً حيوية هامة جداً، وتعتبر بمثابة شريان مواصلات رئيسي بين مجموعات من القرى اللبنانية...^(٤٣). «وقد نحا البريطانيون نحو قبول هذا الاقتراح». ولكن الاحتلال الفرنسي لكل من لبنان وسوريا قلل من الاهتمام لكان الحدود المذكورة.

أما الخط الحدودي بموجب اتفاقية الهدنة في آذار ١٩٤٩، فقد انطبق، من الناحية النظرية على الأقل، على خط الحدود السائدة إبان الانتداب البريطاني، إذ لم يتلاءم هذا الخط مع خطوط إطلاق النار والمواقع التي كان يتمترس بها الجانبان المتحاربان، والتي كان لواء «كرملي» الإسرائيلي في عملية «حيرام» قد احتل شريطاً من القرى اللبنانية في الضفة الشرقية ومن الزاوية الجنوبية من الحدود اللبنانية. وهذا ما يتفرد به سياق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي عن باقي السياقات العربية، حيث لبثت فيها الأطراف المتحاربة في الخطوط التي كانت تحتلها

١٩٢٢. وقد حفلت هذه السنة «بمحاولات حثيثة» من قبل بريطانيا لإجراء تعديلات على خط تعريف الحدود. كما جاء في اتفاقية باريس ١٩٢٣/١٢/١٩٢٠. وكان ذلك «امتثالاً لعدم الرضى الذي كانت تبديه الحركة الصهيونية بهذا الصدد، وأيضاً من جانب الكادر السياسي في وزارة الخارجية البريطانية، ومن جانب الموالين للحركة الصهيونية»^(٣٣). وهي مطالبات لم تتوقف بالرغم من انتهاء لجنة نيوكومب - بوليه من عملها، ورفعها تقريراً مفصلاً إلى دولتيهما المنتدبتين في ١٩٢٢/٢/٣. فقد شرع البريطانيون في عملية مساومة طويلة الأمد حول إمكانية إجراء تعديلات جديدة. ولم يصادقوا على التقرير الأنف إلا بعد سنة من تقديمه، أي في ١٩٢٣/٣/٧. «ومن ثمّ مضت سنة أخرى حتى نيسان ١٩٢٤، حتى أصبح الخط الذي تمّ تحديده من قبل (لجنة نيوكومب - بوليه) بمثابة الحدود الشمالية والشمالية الشرقية (أرض إسرائيل)، بعد نقل منطقة تبلغ مساحتها ١٩٢ كيلومتراً مربعاً، بجميع من فيها وما فيها من قرى (حوالي عشرين قرية) من إطار الحكم الانتدابي الفرنسي إلى إطار الحكم الانتدابي البريطاني (أرض إسرائيل)^(٣٤). وقد شملت هذه المساحة مستوطنات «إصبع الجليل»، وتل دان، ومصادر وادي دان...».

«لقد أدخلت تغييرات تكاد تكون جذرية على الحدود التي تمّ الاتفاق عليها بين الفرنسيين والبريطانيين في اتفاقية باريس ١٩٢٠، خلال تخطيط الحدود والتعديلات التي أجرتها لجنة «نيوكومب - بوليه» على الحدود الشمالية، والشمالية الشرقية (أرض إسرائيل)، إضافة إلى تعديلات كبيرة أخرى أدخلت على تلك الحدود منذ عام ١٩٢٤ وحتى انتهاء الحكم الانتدابي البريطاني...»^(٣٥).

ويتابع موشيه برافر «تمكن البريطانيون من زحزحة الحدود من رأس الناقورة نحو الشمال حتى المدخل الجنوبي لبلدنة صور. ولو أن اللجنة الحدودية المشتركة تمسكت باتفاقية عام ١٩٢٠ لوجدنا أن الحدود تبدأ على ساحل البحر الأبيض المتوسط على بعد يتراوح بين كيلومتر واحد إلى اثنين جنوباً»^(٣٥).

ويعلو الخط الحدودي من «الناقورة» حتى يصل إلى رأس السلسلة الصخرية هناك، ويسير فوقها حتى يصل بالقرب من قرية لبونه اللبنانية. ويسير ملتوياً من هناك حتى يصل بالقرب من قرية «زرعيت»، موازياً لبعض المعالم الطبيعية البارزة...

وفي هذه المنطقة بالضبط حدث الانحراف عن اتفاقية عام ١٩٢٠، لصالح «إسرائيل» في الجنوب في (رأس الناقورة) وبالقرب من قرية «علما الشعب» لصالح لبنان.

ومن حدود زرعيت، وحتى «أفيغيم» خططت الحدود بشكل يتلاءم مع أراضي الفلاحين هناك وخاصة قرية ساسا^(٣٦) وبرعام^(٣٧) جنوب قريتي (رميش ويارون)...

ومن الجدير بالذكر أن الانحراف في هذا القطاع عن اتفاقية ١٩٢٠ أكبر من الانحراف الذي حدث في القطاع السابق، وغالبية لمصلحة إسرائيل^(٣٨).

ثم ينتقل برافر للحديث عن الحدود الشمالية الشرقية فيقول إن اتفاقية ١٩٢٠ حددت طريق شمال الجولان (طريق بانياس) حتى ساحل البحر الأبيض، بمثابة عامل توجيه أساسي في رسم الحدود وتخطيطها، وقد أعطيت الأولوية

(٣٣) المصدر السابق: ص ١١٩.

(٣٤) تبلغ هذه الحواضر المأهولة الـ ٣٠ ما بين قرية ومزرعة وهي: «أبل القمح، السنبرية، الخصاص، المنصورة، الزرق التحتاني، الزرق الفوقاني، الخالصة، لزاوة، قيطية، العباسية، الناعمة، الدوارة، الصالحية، الزاوية، صلحة، المالكية، قدس، النبي يوشع، هونين، المنارة، المنشية، دفنه، الطلة، خان الدوير، تل حاي، جاحولا، الشوكة التحتا، البويزية، ميس، كفر برعم». راجع: مصطفى الدباغ، «فلسطين بلادنا»، ص ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨، ١٦١، ١٦٩، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧.

(٣٥) برافر، ص ١٢٠. راجع كذلك: ص ١٢٨ و ١٢٩.

(٣٦) قرية سعسع، دمرت عام ١٩٤٨. تأسس مكانها كيبوتز من مهاجرين من الولايات المتحدة الأميركية ومن كندا، ولذلك يسمى بالكيبوتز الأميركي. مقابل بلدة رميش. راجع: صايغ، «بلدانية فلسطين المحتلة»، ص ١٧٥.

(٣٧) قرية كفر برعم العربية دمرت عام ١٩٤٨: وفي مقاطعة صفد بالقرب من الحدود اللبنانية مقابل بلدة يارون. راجع: أعلاه ص ٥٥.

(٣٨) برافر، ص ١٢٣.

(٣٩) منطقة تعرف تاريخياً بتل القاضي. وكان فيها قرية عربية صغيرة اسمها خان الدوير. ترتفع ٥٢٥ متراً عن سطح البحر. راجع: أعلاه ص ١٤٥.

(٤٠) يمتلك أهالي نبع الدان أو اللدان الذي يتفجر نبعاً غزيراً من تل القاضي وهناك لدى عائلات عديدة من شيعا ملكية صادرة عن مأمور التسوية في قضاء صفد، لواء الجليل وعكا، بموجب قانون تسوية «حقوق ملكية» باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والعبرية مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠، وتل القاضي جزء من عقار مساحته ٤٠٠ دونم تابع لشيعا. راجع: «الحياة» ١٨ أيلول ٢٠٠٠.

(٤١) راجع: ص ١٢٤.

(٤٢) مستعمرة المنارة وكيبوتز راميم أعلى كيبوتز في «إسرائيل». أسسه يهود مهاجرون من ألمانيا وبولندا.

(٤٣) راجع: ص ١٣٢.

مع «هدنة رودوس» ١٩٤٨-١٩٤٩.

ولكن المصادر الإسرائيلية تعود ثانية وتعترف بخرق «حدود» اتفاق الهدنة. ويأتي الإقرار هذه المرة على قلم بن غوريون في يوميات حربه، حيث يحدد أن الخرق تم على العلامة الحدودية رقم واحد والتي تقع في منطقة «رأس الناقورة»، والذي كان احتلاله يشكل حاجساً عسكرياً إسرائيلياً. فقد وصل لواء «كرملي» إلى مشارفه في ١٦/٥/١٩٤٨. وفي ١١/٦/١٩٤٨ سيطرت قوات العدو على مواقع منه. وقد شكل بقاء هذه القوات هدفاً سياسياً وعسكرياً بذاته. ففي واحدة من مداولات القيادة الإسرائيلية اقترح ييغيل يادين أن يتخلى اللبنانيون عن «رأس الناقورة» مقابل أن يتخلى الإسرائيليون عن خمس قرى لبنانية: «القنطرة» و«دير سريان» و«القصير» و«علمان» و«يارون»، من أصل القرى الـ ١٤ التي كانت لإسرائيل قد احتلتها عام ١٩٤٨ خلال عملية «حيرام».

وبدوره كان موشيه دايان يرهن تطبيق اتفاق الهدنة «بإعادة رأس الناقورة». فهذا هو يعلن في جلسة الكنيست مساء ١٦/٣/١٩٤٨ «بالنسبة إلى لبنان حسمت بتوقيع الهدنة طبعاً إذا كان لبنان سيعيد رأس الناقورة...»^(٤٤).

ومتابعة بقية العلامات الحدودية الـ ٢٨ على طول الكيلومترات الحدودية الـ ٧٨، تدفع إلى الشبهة بتوقيع العديد من تلك العلامات. فالمسح الجغرافي للحدود الجنوبية قبل توقيع هدنة ١٩٤٩، والذي جرى ما بين ٥ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها يدفعنا إلى القول بتغيير جدي حصل في مواقع العديد من تلك العلامات الحدودية إذ بلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة «أ»، إحدى عشرة علامة. وبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة «ب» مئة وأربع علامات. وبلغ مجموع العلامات الحدودية المقتلة تسع علامات^(٤٥).

ويبقى أن نشير هنا إلى عدم حسم الخلاف الحدودي البريطاني الفرنسي في ما يتعلق بالمنطقة ما بين «المطلة» و«الحاصباني». فقد نشب خلاف حول مخططي حدود الهدنة بين إسرائيل ولبنان، في ما يتعلق بمكان الخط الحدودي الممتد من مرتفع يقع على بعد كيلومتر ومئتي متر من جنوب شرق «المطلة» وحتى ضفة نهر الحاصباني.

فقد نصّت اتفاقية الحدود الفرنسية - البريطانية على أن الحدود في هذه المنطقة تسير بمحاذاة طريق المطلة بانياس وعلى بعد مئة متر جنوباً وقد طرأت منذ عام ١٩٢٣ تغييرات كثيرة على هذه الطريق مما أثار الكثير من الادعاءات والمزاعم إبان تخطيط حدود الهدنة بمكانه الدقيق.

وقد اتفق الطرفان عام ١٩٥٠ على «أن تبقى مسألة تخطيط الحدود في هذا القطاع مفتوحة حتى التوصل إلى تسوية نهائية للعلاقات والقضايا الحدودية المعلقة بين الدولتين. وقد استخدم الخط الحدودي الذي نصّت عليه وجهة النظر الإسرائيلية عملياً كخط هدنة»^(٤٦).

وبعد....

إن الإطالة على هذه «الاعترافات الأكاديمية» الإسرائيلية في تحوير ترسيمات ١٩٢٣ لاتفاقية باريس ١٩٢٠ تقودنا، ودائماً من منطوق القراءة الإسرائيلية عينها، إلى سوق الملاحظات التالية حول أية ترسيمات حدودية نهائية بين لبنان و«إسرائيل»:

١- اعتراف إسرائيل باقتناص ١٩٢ كلم^٢ تضمّ عشرين قرية حدودية من ضمنها القرى السبع لم تنصّ عليها اتفاقية باريس ١٩٢٠ لتعريف الحدود، وهي تمتدّ على منطقة يتراوح عرضها ما بين ١-٢ كلم.

٢- أن المنطقة الممتدة من «المطلة» إلى «بانياس»، شكلت محور نزاع بريطاني - فرنسي، تمثل أخيراً باستخدام الخط الحديدي الذي نصّت عليه، في هذه المنطقة، «وجهة النظر الإسرائيلية عملياً كخط هدنة». وهذا ما يستتبع أن تكون

الحدود اللبنانية الفلسطينية السورية هي منطقة «وادي العسل»، والتي كان فيها كما يذكر كلّ المعمرين في تلك المنطقة علامات لترسيم الحدود. كذلك فإن هذا التحديد يستتبع أن تكون الحدود اللبنانية ممتدة حتى بلدة «النخيلة» التي تؤكد الوثائق على لبنانيّتها^(٤٧).

٣- أن ملكيات الأراضي التي يقع فيها «تل دان» (تل القاضي) ونبعه والأراضي المحيطة به من أملاك عائلات لبنانية.

٤- أنه اكتشف عام ١٩٤٠ خطأ في تعليم الحدود في المنطقة الواقعة بالقرب من مستعمرة «أفيقيم» بالقرب من قرية «صلحة»، إذ أدخل الخط الحدودي مسافة ٤٠٠ م داخل المنطقة الفرنسية شمالاً.

٥- أن إسرائيل اقتطعت من منطقة «رأس الناقورة» أثناء تحديد خطوط الهدنة ١٩٤٩، تحت وطأة احتلالها لقرى جنوبية حدودية إثر «عملية حيرام» ١٩٤٨ وأقامت عليها مستعمرة روش هانيكرا، وهذا يلغي ما ينقل عن تطابق خطوط الهدنة مع تخطيط ١٩٢٣.

٦- أن حقوق المواطنين اللبنانيين في أراضيهم داخل فلسطين المحتلة مصانة بكاملها بموجب ترسيمات ١٩٢٣، واستتباعاً بموجب اتفاق حسن الجوار الذي وقع في ٢/٢/١٩٢٦، والذي اشتمل على سلسلة من الترتيبات حول وظائف الحدود. «وقد سمح للقرويين في إطار هذه الترتيبات بمواصله استخدام الطرق إلى قراهم، وحتى ولو اقتضى الأمر قطع الحدود، مع الاحتفاظ بكامل الحقوق لفلاحة الأرض، وجني المحصول من الأراضي الزراعية واستخدام الموارد المائية (بما فيها من الأنهار والقنوات والوديان) واستخدام المراعي، التي كان يملكها أي طرف داخل حدود الطرف الآخر...»

كما اتفق على جبي الضرائب من المواطنين التابعين للدولة، إذا كانوا يمتلكون أراضي في حدود الدولة الأخرى...»^(٤٨).

وقد كانت حقوق هؤلاء في عبور الحدود الفلسطينية وراء إنشاء بوابات لتنظيم عبور هذه الأعداد الكثيرة في «ببسمون»، و«يوشع» و«صلحا» و«سوسع» و«البصة» كما سبق وأشرنا.

ولا ينطبق الأمر كما يتبادر على ملكيات أهالي القرى السبع وحدهم، فغالبية الحصص في سهل «الحولة» مثلاً، ما زالت تعود ملكياتها إلى أهالي مرجعيون من آل غلمية وبركات وعبله وجبارة وهوراني ونذا وفرحة، وهي مساحات واسعة مما لم تحرز الشركات اليهودية لشراء الأراضي في فلسطين، نجاحاً في شرائها^(٤٩).

٧- أن اللبنانيين حقوقاً في الصيد في مياه من فلسطين بموجب اتفاقية ١٩٢٣: فقد ورد الاتفاقية ما نصّه بالحرف: «يحق للسكان السوريين واللبنانيين الصيد في بحيرة «الحولة»، وبحيرة «طبريا» و«نهر الأردن» بشكل متساو تماماً مع سكان فلسطين، غير أن مسائل تأمين الملاحة والدوريات الشرطية، في البحيرتين تكون من حق حكومة فلسطين.

ثانياً: في العرقوب

أ- في خراج كفرشوبا

لم يتوقف احتلال إسرائيل سنة ١٩٦٧ في العرقوب على «الزارع» وحدها كما يدور الآن في الأذهان، فقد امتدت إلى غير منطقة من العرقوب: (وادي الخنساء، البحصير، رويسة بيت الراس، رويسة السماق والجبل الأحمر وجبل الروس)، إضافة إلى منطقة «مشهد الطير» التابعة للأوقاف الإسلامية. وهذه المناطق تمتد من خراجات «كفر شوبا» و«كفر حمام» و«شبعاء» باتجاه «القنيطرة»، ويأتي «جبل الروس» في طليعة تلك المواقع من حيث الأهمية العسكرية،

(٤٧) حول هذه الوثائق راجع دراسة عصام خليفة، «النهار»، ٢٠/٦/٢٠٠٠.

(٤٨) برافر، المرجع السابق، ص ١٢٩-١٣٠.

(٤٩) نذكر هنا الكلمة التي ذهبت مثلاً في الجنوب، حول امتناع الأمير خالد شهاب عن بيع أراضي من الشركات العقارية الصهيونية، رغم حاجته إلى الأموال: «جاع وما باع».

(٤٤) راجع: بن غوريون، «يوميات الحرب (١٩٤٧-١٩٤٩)»، ص ٣٩٧.

(٤٥) راجع: عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود»، ص ٨٥.

(٤٦) برافر، ص ١٥٧-١٥٨.

بجانبه الشرقي التابع لسوريا وبجانبه الغربي التابع للبنان، والذي يشرف على الجنوب اللبناني حتى البحر. وقد شهد هذا الجبل معارك قاسية بين الجيشين السوري والإسرائيلي خلال معارك الثمانين يوماً التي أعقبت حرب ١٩٧٣. وفي غمرة المواجهة الإسرائيلية السورية سنة ١٩٧٣، اقتطعت إسرائيل في مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية، أهمها في خراج بلدة شبعاء: «جورة العليق وبركة النقار والسواقي وتلة السدانة»، الواقعة بين شبعاء والهبارية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يطل على القطاع الشرقي كله، وصولاً إلى محيط «الشقيف» ومنطقة النبطية. سنة ١٩٧٥ تقدمت إسرائيل شمالي شرق كفر شوبا من جبل «الشميس» الذي يشرف على عموم القطاع الشرقي. وباحتلاله صارت كفر شوبا في وضع عسكري بالغ الحرج، وصارت سائر منطقة العرقوب ومرجعون تحت التهديد الجدي.

هذه الأراضي المقتطعة من العرقوب (خارج حالة المزارع) كانت قد تركزت، أمام الدوريات الإسرائيلية، ميداناً حراً بدءاً من سنة ١٩٧٥. صحيفة «السفير»^(٥١) تجعل مساحة هذه المنطقة بطول ٨ كلم وعرض ٣-٤ كلم، وتمتد من «تلة السماقة» حتى مزرعة «شانوح» مروراً ببيادر «حيفا» جنوب شرق «كفر شوبا».

لقد امتدت مزارع شبعاء في صيتها أرضاً لم تنتسب منها إسرائيل، لتغطي مساحات واسعة من بلاد العرقوب في خراج كفر شوبا ما زالت إسرائيل تحتلها، وتمتد من «الجيدية» غرباً حتى «جبل الروس» شرقاً. لم تكن هذه المنطقة شأن «المزارع» أرض احتلال إسرائيلي بدءاً من ١٩٦٧. كانت في قسم منها فقط، وبدءاً من ١٩٧٢، أرض استئجار للتحركات الإسرائيلية العسكرية ومحاولاتها تصفية القواعد الفلسطينية في تلك المناطق. ويحفظ أهالي كفر شوبا وثائق وأسماء عقارات تلك المنطقة المحتلة. (وهي التالية: كرم حالا، باب الهوا، المعصرة، ظهر الحمار، الشمايس، مراح الفحول، جورة الزين، رويسة أحمد يعقوب، المبسوطة، شعاب سعد الدين، كسارة فياض، حفور الحمص، مقلب الخرايب، حاكورة الركيزة، الرج، شعب النقيير، عقبة برختا، باب الحجر، مراح فراشة، شعب الهرهر، شعب الخطيب، رويسة اللوزة، خلة القضاب، رويسة عقبة برختا). وهذه بمجملها عقارات كبيرة تقارب في مساحتها الـ ٨ كلم مربع.

ب - في مزارع شبعاء

شكلت «مزارع شبعاء» (١٤ مزرعة) الحلقة الأكبر في مسلسل الضم والاقتطاع الإسرائيليين لأراض لبنانية. وتمتد هذه المزارع في الطرف الشمالي الشرقي لمنطقة العرقوب، على مساحة تبلغ بين ٢٥ - ٣٠ كيلومتراً مربعاً، (والباقي يتبع للجولان السوري). وقد اجتاحتها إسرائيل مع وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فاستولت في ١٥ حزيران/يونيو على ست مزارع (مغر شبعاء، خلة غزالة، ظهر البيدر، رويسة القرن، جورة العقارب، فشكول) وهجرت معظم سكانها، بعدما قتلت المواطن شحاده أحمد موسى وجرحت العشرات وأحرقت المواشم.

في ٢٠ حزيران احتلت ثلاث مزارع (قفوة، زبدین، رمثا)، وفي ٢٥ حزيران استكملت إسرائيل اجتياحها للمزارع، ثم أقدمت على احتلال مزرعة «بسطرة»، لتبدأ في صيف ١٩٧٢ عملية الضم لـ ٨٠٪ من مساحة المزارع بعد إحاطتها بالأسلاك الشائكة والكهربة، وقد أدت هذه العملية فعلياً إلى تدمير ١٠٧٠ مسكناً في هذه المزارع، وإلى طرد ٤٠٠ عائلة كانت تسكنها بشكل دائم و ٥٠٠ عائلة كانت تقيم فيها موسمياً، وأدت إلى منع ٦٠٠٠ عائلة من استثمار ملكياتها فيها.

وبعدما استكملت إسرائيل ضم هذه المزارع، عمدت في سنة ١٩٨٥ إلى بناء ثلاث مستعمرات، وضع حجر الأساس لها الحاخام الإسرائيلي مثير كاهانا، وقد خصّصت مستعمرتان، الأولى في «رويسة النعمان» والثانية في «زبدین»،

(٥٠) راجع: «السفير»، ٢٢/٤/١٩٨٩.

لتوطين اليهود «الفلاشا»، فيما خصّصت المستعمرة الثالثة في خراج مزرعة «مراح الملل» للسياحة والتزلج. وقد تمثلت آخر خطوة إسرائيلية في إحكام السيطرة على كامل «المزارع»، بطرد ما تبقى فيها من سكان، عن طريق تخييرهم ما بين ترك هذه المزارع وإخلائها قسراً خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام، وبين الموافقة على إمضاء صكوك البيع وقبض التعويضات والمغادرة، مع بلاغ حاسم في هذا الأمر: «سواء قبضتم أم لم تقبضوا. إسرائيل قررت ضم «المزارع». فقد صدر قرار عن القيادة العسكرية يقضي بضم «المزارع». جوبه هذا العرض برفض قاطع. وفي صباح ١٢ نيسان ١٩٨٩ نفذت إسرائيل تهديدها وجمعت القلة الباقية من السكان (٦٠ عائلة) في حدود الـ ٣٠ شخص. كرر القائد الإسرائيلي موقف إسرائيل طالباً منهم الموافقة على عرضه السابق، بضرورة القبول بالبدل المالي عن أملاكهم. رفض الأهالي مجدداً، وعلى وقع إطلاق النار، غادر الأهالي على البغال إلى «شبعاء» عبر مسالك جبلية وعرة، دون أن تنفع في ردهم تحركات وزارة الخارجية التي أرسلت تعليماتها إلى مندوب لبنان الدائم بضرورة الاتصالات لتأمين ضغط دولي من أجل وقف الإنذار، حتى «لو استلزم الأمر دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وبصورة طارئة في حال تم ذلك».

لكن الأمر تم، واستتم لاحقاً، وبالرغم من شكوى عاجلة ثانية ضد إسرائيل، فقد تابعت خطواتها بضم مزرعتي «بسطرة» و«فشكول» آخر حبات «مزارع شبعاء»، وإدخالهما مع غيرهما من المناطق البتراء من العرقوب، ضمن الحزام الذي يتركها بدءاً من قرية «الفجر» «الجيدية» وصولاً إلى امتداد الطرف الغربي لمزارع شبعاء مروراً بخراج بلدة «الماري».

ومما يتوجب الإشارة إليه في الحديث عن مزارع شبعاء، هو أنه مع إقدام إسرائيل باكراً على احتلال هذه المزارع، ومنذ العام ١٩٦٧، فإن الإشارة الرسمية الأولى عن احتلالها كانت في الكتاب الذي أعدته وزارة الإعلام عام ١٩٨٢ لبنان، مأساة وصمود. على هذه القاعدة من تناسي الدولة، كان أهالي المزارع يتابعون تحركاتهم في اتجاهين: الأول ويهدف إلى الحصول على اعتراف من الدولة اللبنانية بأن «مزارعها» محتلة، وبأنها بالتالي مشمولة بقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة وتحديد القرار ٤٢٥^(٥١).

أما اتجاه العمل الثاني في لقاءات أهالي «المزارع» مع المسؤولين اللبنانيين، فهو تأكيد ملكيتهم لمزارعهم. وكانت ثمرة ذلك أن طلبت السلطات اللبنانية بعدما باشرت إسرائيل بمسح هذه «المزارع» وطرد السكان منها، من كل من له أملاك فيها، أن يبلغ أسمه والمساحة التي احتلت من أملاكه واسم هذه الأراضي، وفتحت لذلك سجلات في مخفر درك «شبعاء». استمر المخفر في تسجيل الأسماء وإجراء الإحصاءات تلك حوالي ٣ أشهر... وقد «ثبت أن أصحاب هذه «المزارع» لديهم شهادات قيد لأملاكهم من أمين السجل العقاري في صيدا. ويعود تاريخ هذه الملكيات إلى العهد العثماني وإلى سنوات ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦»^(٥٢).

إن الوثائق اللبنانية المقدمة من قبل الحكومة اللبنانية، بصفة رسمية، والتي تحاول فيها أن تبلغ الأمم المتحدة عن لبنانية هذه «المزارع»، وأهم هذه الوثائق الكتاب الموجه من قبل رئيس الحكومة السابق سليم الحص إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة كوفي أنان^(٥٣)، هذه الوثائق أصبحت اليوم غير ذات وزن في مهمتها تلك، بعد البلاغات السورية وتأكيد لبنان هذه المزارع. ويأتي في مقدمة هذه البلاغات، ما ورد على لسان الرئيس السوري في خطابه في مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في تشرين الأول ٢٠٠٠. وآخرها كانت المذكرة السورية التي رفعها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ السيد ميخائيل وهبه، مندوب سوريا في الأمم المتحدة. وهي أول وثيقة رسمية تصل محفوظات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، وقد جاءت رداً على رسالة إسرائيلية وجهت إلى مجلس الأمن في السابع من تشرين الأول تضمنت تهديداً مبطناً إلى سوريا، إثر أسر حزب الله الجنود الإسرائيليين الثلاثة في مزارع شبعاء.

إن الصيغة المباشرة التي تطرح فيها هذه الوثيقة، انتساب المزارع إلى الحدود اللبنانية، لا تترك حول هذا الأمر شكوكاً

(٥١) راجع: «الكفاح العربي»، العدد ٢٤٥، ص ١٩ وما بعدها. العدد ٣٥٠، ص ١٦ وما بعدها. و«بيروت المساء»، ١٩٨٥/٥/١، ص ٢٥. و١٩٨٥/٨/٢٦. و«النهار»، ١٩٨٢/٤/٢، و«السفير»، ٢٨/٤/١٩٨٩ و ٣/٥/١٩٨٩. وكذلك صفح ١٢/٧/١٩٩٧.

(٥٢) «السفير»، ١٦/٣/١٩٩٦.

(٥٣) راجع صفح ٢٠/٥/٢٠٠٠، وحول بعض الوثائق المتعلقة بمزارع شبعاء انظر «السفير»، ١٦/٥/٢٠٠٠ ودراسة عصام خليفة في «السفير»، ١٩/٥/٢٠٠٠.

أو لبوساً، إذ تقول: «إن الذي يهدّد الأمن والسلم في المنطقة هو استمرار تجاهل إسرائيل قرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قرارا مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٢٣٨، وعدم استكمال انسحابها من الجنوب اللبناني إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما في ذلك «مزارع شبعا»، واستمرار احتلالها للأراضي العربية بالقوة منذ حزيران ١٩٦٧»^(٥٤). إن عدم الانسحاب الإسرائيلي من «مزارع شبعا»، لا يجد قواعده في ترسيمات بعض الخرائط الجغرافية الموجودة، والتي تجعل هذه المزارع تنقلب ما بين جانبي الحدود اللبنانية والسورية، وهو أمر يبدو بالملحوظ، وكان لا دخل لإسرائيل في الوقوف عنده.

ومن جهتها، لا ترى الأدبيات الحدودية الإسرائيلية، والتي جاءت على أقلام أكاديميين «إسرائيليين» ما يُبعد منطقة المزارع عن حدها اللبناني. لنقرأ ما يكتبه البروفيسور الإسرائيلي موشيه برافر حول خط الحدود «الإسرائيلي»، اللبناني، السوري:

«في إحدى الخرائط المرسومة عام ١٩٣٢ يبدو مكان التقاء الحدود الإسرائيلية السورية أسفل جبل الشيخ، على بُعد مئات من الأمتار شمال قرية «بانياس»، ويمتدّ من هناك في خط مباشر تقريباً لمرتفعات الجبل.

وعلى ضوء هذه الخريطة، فإن المناطق الواقعة بين مجرى نهر الحاصباني، وبين جنوب جبل الشيخ تعود جميعها للسيادة اللبنانية. في حين أن هناك خرائط أخرى تؤكد على أن هذه المنطقة تعود للسيادة السورية، الأمر الذي أثار الكثير من الشكوك والخلافات بين الدولتين حول مكان الحدود الدقيق بينهما، وإثر حصولهما على الاستقلال...

وفي أعلى جبل «دوف» يتجه الخط الحدودي شرقاً، متسلقاً حتى ارتفاع ألفي متر حتى يلتقي بخط فصل القوات، الذي هو الآن خط الحدود الحالية بين «إسرائيل» وسوريا ويصل إلى خط الحدود الإسرائيلي اللبناني هنا إلى أقصى طرفه الشمالي.

وباستمرار سير الحدود نحو الشمال، يصبح بمثابة حدود بين لبنان وسوريا، والتي تصل حتى أعالي جبل الشيخ على ارتفاع ٢٨١٤ متراً وتسير على طول المنطقة المائية العازلة بين الوديان الندفعة غرباً نحو الحاصباني ونهر الأردن، ونهر الليطاني، وتلك المتدفقة شرقاً نحو حوض دمشق.

ويبلغ طول هذا القطاع الحدودي الممتد من نهر الحاصباني وحتى نقطة التقاء الحدود السورية الإسرائيلية الحالية فوق أعالي جبل الشيخ إلى حوالي ٢٢ كلم. بشكل يجعل طول الحدود الإسرائيلية اللبنانية يصل بشكل شامل إلى حوالي مائة كيلومتر^(٥٥).

إن عدم الانسحاب الإسرائيلي من مزارع شبعا لا يجد قواعده في ترسيمات بعض الخرائط الجغرافية أو في بعض الاعتبارات المتداولة والتي تجعل هذه المزارع متقلبة ما بين جانبي الحدود اللبنانية والسورية، وهو أمر لا دخل لإسرائيل، بالملحوظ بالوقوف عنده أو توليه. إن عدم الانسحاب هذا هو رغبة جامحة في البقاء في بورصة العلاقات الإقليمية بأسهمها الاستراتيجية والمائية والأمنية ليس غير.

ثالثاً: استعادة «شريعة» المياه

يبدو الحديث في إسرائيل والمياه لزوم ما لا يلزم في الحديث عن المطامع التوسعية الحدودية الإسرائيلية. وهي مطامع لم تتأخر في الظهور منذ أواخر القرن الماضي، وقد دامت حتى أواخر القرن الحالي ترويسة في المواقف السياسية الإسرائيلية، حتى باتت هذه الأطماع، في عرف اللبنانيين، في موقع القضية المفتوحة على الدوام في حالي السلم والحرب، إن على مستوى الصراع في المنطقة و«فراغ العين» الإسرائيلية الدائم إلى المياه، أم على المستوى المحلي اللبناني، والمتمثل

(٥٤) «المستقبل»، ٢١/١١/٢٠٠٠ و ٢٣/١١/٢٠٠٠.

(٥٥) «برافر»، «حدود أرض إسرائيل»، ص ١٨٦-١٨٧.

بتجميد خطط الدولة لاستثمارها نهر الليطاني. وقد بات أي عدوان عسكري إسرائيلي، أو حتى أي تحرك عسكري، يقوم في نظر الكثيرين من اللبنانيين على قاعدة الحاجة الإسرائيلية إلى المياه أكثر منه جزءاً من منظومة عدوانية إسرائيلية تتحكم بموقع إسرائيل من قضايا المنطقة عموماً، وقد تشكل المياه واحدة من عوارضها الحية المباشرة.

وبدورها كانت الوقوعات والأحداث الحاصلة بدءاً من ١٩٧٨ تزيد من مخاوف اللبنانيين عموماً، والجنوبيين خصوصاً. نسوق على سبيل المثال لا الحصر، اكتشاف ثغرة تمتد على مسافة ١٠ كلم في مواجهة منطقة «الخردي» لا تشغلها قوات الطوارئ، وهي تقابل النقطة الأقل عرضاً ما بين مجرى الليطاني وخط الحدود الجنوبية^(٥٦). وكذلك تسييج إسرائيل لنهري الحاصباني والوزاني ومحاصرة مجاريهما. وإقدامها في أوائل عدوانها ١٩٨٢، «ولدى وصولها إلى «بحيرة القرعون»، على الاستيلاء على كافة المعلومات عن سد القرعون والطقس ومجرى النهر وأخذها»^(٥٧). وإنشائها مديرية لنهر الليطاني^(٥٨). وطلبها من المزارعين اللبنانيين بعد اجتياح آذار ١٩٧٨، عدم فتح آبار ارتوازية من دون إذنها. ثم يأتي الموضوع الأخير، الذي ظل مادة تداول سياسي وإعلامي لسنوات، أعني به ما تردد عن حفر النفق اللازم لجبر مياه الليطاني باتجاه بحيرة طبريا.

تقودنا هذه الملاحظات والمتابعات إلى القول بضرورة «اكتشاف» الأنهر اللبنانية (الليطاني والحاصباني والوزاني)، لسحبها من بورصة التداول المائي في المخططات الإسرائيلية، والتي أبرزتها تكراراً في مؤتمرات الدول المتعددة ومؤتمرات «الشراكة المتوسطية» في الرباط وعمان والدوحة، أو كما برزت مطلع التسعينات مع طلب «البنك الدولي» من لبنان الموافقة على بيع إسرائيل من مياه الليطاني ما مقداره ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل ٧/٥ من طاقة النهر، مقابل ٨٥ سنتاً أو دولار واحد للمتر المكعب الواحد. «هذا وتكمن المناورة في تخطيط الحكومة الإسرائيلية لبيع المتر المكعب الذي تشتريه بهذا الثمن البخس من القطاعات الخاصة في إسرائيل، وهذه القطاعات مستعدة لدفع مبلغ يصل إلى ١٦ \$ للمتر المكعب الواحد، فتكون الحكومة الإسرائيلية أمنت بذلك ربحاً تجارياً وافراً... لقد وضع لبنان نفسه في مأزق صعب، إذ أعطى للإسرائيليين الحرية في تقدير سعر مياهه وحجمها. وفي حين تطلب الحكومة اللبنانية مساعدات مالية من البنك الدولي وسواه من مصادر التمويل التابعة لحكومات البلدان الصناعية لبناء ما هدمته الحرب، وإلقيام بمشاريع إنمائية شاملة، فإنها، أي الحكومة اللبنانية، لن تكون في وضع يسمح لها برفض أي عرض يقدمه الأميركي أو الإسرائيلي أو غيرها بدفع ٥٠٠ مليون \$ في العام، لقاء ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه، من دون النيل من صدقية الحكم اللبناني»^(٥٩).

نقول بإعادة اكتشاف هذه الأنهر والتثبت منها، لأن مياهها، في مجاريها داخل الأراضي اللبنانية أو في مصباتها اللبنانية (الليطاني)، أو الفلسطينية (الحاصباني والوزاني)، تخرج بلا سدود مانعة، وبلا فائدة أو مردود اقتصادي مبرمج، وبقاؤها خارج أية سياسة مائية اقتصادية واجتماعية مدروسة، يشكل «شاطئ الأمان» الذي تستلقي عليه إسرائيل في مطالباتها اقتسام مياه الليطاني، دفعاً لشخ يلوح من بعيد، سوف يجفف عروق اقتصادها وزراعتها وعروق سكانها، والذي لن تجد له الدواء الناجع إلا بترياق الليطاني وروافد الجولان ومرتفعات شبعا ومزارعها، بمياهها المهدورة جميعاً عند أقدام مصباتها، والتي لا تزيد في فائدتها عن بلل شفاه المواطنين اللبنانيين القريبين من ضفافها ليس غير. أي أن هذه الأنهار لا تلزم للبنان، إلا في الحد الأدنى من الاستثمار.

وعلى هذا الواقع يقوم الادعاء الإسرائيلي الدائم «بحقوق» في هذه المياه.

(٥٦) تم كشف هذه الثغرة أواخر سنة ١٩٨١ من قبل العميد ريمون اده.

(٥٧) راجع جو ستورك، «المياه واستراتيجية الاحتلال الإسرائيلي» دراسة منشورة في «ميريت ريبورت»، عدد آب، ١٩٨٣، «السفير»، ١٩٨٣/٨/١٢.

(٥٨) الأكسبرس، نقلًا عن «السفير»، ١٤/٨/١٩٨٣. كذلك راجع: رياض أبو ملح، «السيطرة على المياه خطة إسرائيلية قديمة»، «الحياة»، ١٩٩٦/٨/٢٥.

(٥٩) راجع: فيليب زغيب، «النهار»، ٢٦/٢/١٩٩٦. راجع كذلك: شريف موسى، «البنك الدولي ومياه الليطاني»، «الحياة»، ١٩٩٦/٩/٢٥.

حدود ما بين دول جيران حسن، أو بين دول شقيقات سنوات وسنوات تمر عبرها علاقات هذه الدول بأزمات قد تصل إلى حد الحروب الدموية.

يجب الانطلاق في معالجة الملف الحدودي على قاعدة شرعية الاتفاقات الدولية، ومن باب الترسيم الصحيح لهذه الحدود بموجب تلك الاتفاقات، وإذا ما استلزم الأمر عن طريق مؤسسات وشركات مسح دولية محلقة تعمل بالتنسيق مع فريق من الضباط اللبنانيين. خصوصاً وأن تجربة الفريق الذي كلف بتحديد خط الانسحاب (الخط الأزرق) بعد تحرير الجنوب والبقاع الغربي في أيار ٢٠٠٠، أثبت كفاءة واضحة وتمكن بعد ثلاثة أشهر من العمل من استعادة ١٧ مليون متر مربع من الأرض، مع الاحتفاظ بحقوق الاعتراف حيال كل ما هو نافذ بين الحدود اللبنانية الدولية والخط الأزرق الوهمي الذي رسمته الأمم المتحدة.

هذا مع الإشارة إلى أن العمل الذي قام به فريق الضباط اللبنانيين لا يعتبر ترسيماً للحدود بحسب ما تعنيه كلمة «ترسيم».

إن هذا الباب «الشرعي» في المطالبة هو أكثر الأبواب ضماناً وعصمة أمام الريح الحدودية الإسرائيلية. فإسرائيل لم تنظر مرة إلى قضية الحدود سوى أنها من تقنيات السيطرة على موازين السياسة والاقتصاد والاجتماع. وهذا ما يشخصه بدقة وصراحة وصدق رئيس وزراء إسرائيل الأول دافيد بن غوريون في رده على مذكرة أميركية رفعت إليه في ٨/٩/١٩٤٨، وفيها تعرب الولايات المتحدة عن «تمنياتها لإسرائيل قوية بناءة داخل حدود «أرض إسرائيل»، وتريد (الولايات المتحدة) في الوقت نفسه، أن تعرف من إسرائيل وبسريرة متناهية، رد الحكومة الإسرائيلية المؤقتة على الأفكار الحدودية الواردة في المذكرة»، في رده آنذاك يقول بن غوريون:

«إن الحدود Trying - on for Size (أي تجربة قياس ثوب في محل تجاري) (٦٤). وجسم إسرائيل الحدودي «لبئس»!

إن بعث نهر الليطاني من جديد، مصدر حياة ريانة في الاقتصاد والاجتماع اللبنانيين (٦٠)، وليس كما هو الآن، وكما يرى محقق، جعفر شرف الدين، وزير الموارد المائية والكهربائية الأسبق «مشروعاً لإنتاج وبيع الكهرباء يوازن موازنته ويسد ديونه ليس إلا» (٦١)، بعث هذا المشروع يثبت كم هي حاجة لبنان لكل نقطة من مياه هذا النهر، وهذا ما يشكل الرد العملي على ما يتوجب على لبنان تحقيقه لاستعادة «الليطاني» من أحلام الترسيمات الحدودية الإسرائيلية «لأرضها ومياهها»، والتي ستكون بلا شك مادة أولى في موائد أية مفاوضات مقبلة للوضع النهائي ما بين لبنان (وسوريا) وإسرائيل. ويجدر هنا أن نشير إلى إعلان مصلحة الليطاني أنها قد أنجزت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مخططاً عاماً لتجهيز حوض الليطاني، وهو مشروع يضع حداً لحرب الناسيب (ما بين منسوب ٦٠٠ م و ٨٠٠ م) و«نقارها» الذي طالما أورت، إلى فقر التمويل، توقفاً وإحجاماً عن التنفيذ. وتتراوح مدة تنفيذ هذا المشروع ما بين ١٥ إلى ١٠ سنوات بكلفة إجمالية تصل إلى ٨٧١ مليون دولار. «وقد أصبح هذا المخطط في عهدة مجلس الوزراء، وكان من المتوقع أن ينطلق تنفيذه معوضاً غياب ٢٠ سنة» (٦٢).

العودة إلى الترسيم أم العودة عن مواقع

إن المطالبة بترسيم جدي ودقيق للحدود الجنوبية بموجب الاتفاقات الدولية هو ما يجب أن يكون في لب المطالبة اللبنانية. أي أنه يجب أن تكون الحدود كحالة جغرافية سياسية مترابطة كاملة، لأن تكون المطالب الحدودية مطالب على «القطعة»، سواء أكانت هذه «القطعة» على قدر موقع أو تلة أو كانت كبيرة على مساحة «القرى السبع» أو «مزارع شبع»، أي أنه لا ينبغي علينا قراءة الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، بموجب الاقتطاعات من الأراضي اللبنانية التي حصلت لها إسرائيل بعد قيامها، وهو ما تحاول الأدبيات اللبنانية الحدودية في تبيانها دائماً في حديثها عن سياسة إسرائيل الحدودية ومطامعها، لأن هذه الاقتطاعات تتم في حوض خطايا الترسيم الحدودي لتاريخ ١٩٢٣/٣/٧، أي أن إسرائيل تنطلق من أرض لبنانية لاقتطاع أرض لبنانية جديدة.

فالبحت على الأرض بترسيم ١٩٢٣/٣/٧، يرينا أن الترسيم يخالف تماماً إعلان اتفاق باريس الحدودي ١٩٢٠، فافتراق ما هو مرسوم في إعلان الحدود عن ترسيماته العملية يمثل بعضاً من ميل ميزان العلاقة البريطانية الفرنسية لصالح بريطانيا وسياستها في إمداد الخطة الصهيونية بمواقع وأراض جديدة لحساب «أرض إسرائيل» العتيقة، مما أوجب على «المساح» الفرنسي خفة وتنازلات وقت الترسيم الصحيح، وهي خفة لم تجد مراجعة جديدة لاحقة من «مساحي» لبنان مع اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩، حيث كانت الكفة الإسرائيلية راجحة تماماً في الميزان العسكري والسياسي.

إن سرعة حصول الترسيمات الحدودية السابقة، لا تقود بنا إلى القول ببساطة مشاكل الحدود ما بين لبنان وإسرائيل، والتي لم يستلزم ترسيمها وتحديدها سنة ١٩٤٩ أكثر من أيام أربعة، إذ بدأت المفاوضات في ٥ كانون الأول وانتهت في ١٢ منه، مع تعطيل ثلاثة أيام بناء على طلب إسرائيل (٦٣). هذا في الوقت الذي تدوم فيه ترسيمات

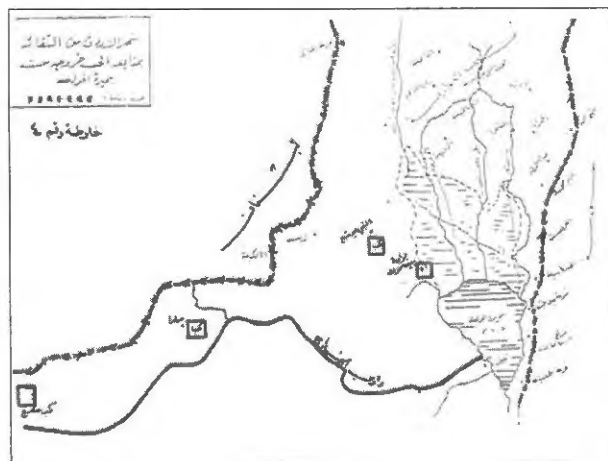
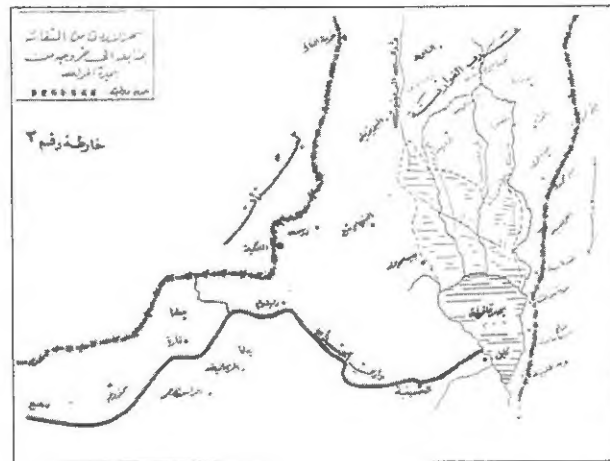
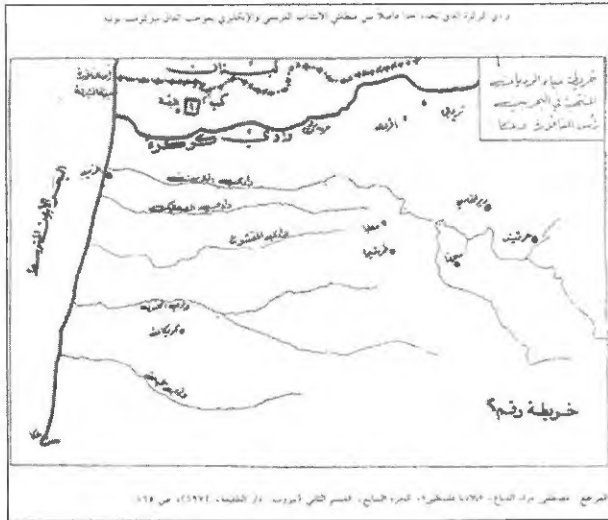
(٦٠) رداً على تحركات الإمام موسى الصدر في الجنوب، كان الكلام الرسمي في سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥، على طلاقته في التعبير عن قرب المباشرة في تلزيم العمل في مشروع الليطاني، فقد قرر مجلس الوزراء في ١٣ آذار ١٩٧٤ تخصيص مبلغ ١٩١ مليون ل.ل. للمرحلة الأولى من هذا المشروع. وكان ذلك كما ترى جريدة «النهار» استباقاً لمهرجان الإمام الصدر («النهار» ١٤/٣/١٩٧٤). وفي ٩ آب ١٩٧٤، حث رئيس الوزراء المسؤولين المعنيين في مصلحة الليطاني على إنجاز الدراسات اللازمة وتسليمها له قبل ٢٠ آب ١٩٧٤، على أساس أن يكون التنفيذ بداية ١٩٧٥ («السفير» ١٠/٨/١٩٧٤). ثم انتقل الوعد الرسمي ليرجح ضربة المعول الأولى في بداية سنة ١٩٧٦ «ويرجح أن يتم التلزم لشركة روسية أو أميركية، وإسرائيل لا يمكنها قصف المنشآت لاسباب سياسية معروفة». «السفير» ١٠/٢/١٩٧٥.

(٦١) جعفر شرف الدين، «الليطاني والنهر المكسور: قراءة سياسية لمواقع تجهيزي»، «السفير» ١٨/٧/١٩٩٤.

(٦٢) «النهار» ٢/٦/١٩٩٤.

(٦٣) راجع حول هذه الدواول، عصام خليفة، «لبنان، المياه والحدود ١٩١٦-١٩٧٥»، ص ٢٨.

(٦٤) دافيد بن غوريون، المصدر السابق، ص ٥١٨.



صدر عن المركز العربي للمعلومات

الحياة الدستورية في لبنان



المركز العربي للمعلومات

إعداد: نهاد حشيشو

يطلب من المركز العربي للمعلومات بيروت - الحمراء - مبنى جريدة «السفير»

هاتف: ٣٥٠٠٠٥ (٠١) - ٧٤٣٦٠٢ (٠١) store.arabdocuments.info

لشراء النسخة الالكترونية:

www.arabicebook.com

السعر: L.L. 10,000

ISSN 1993-808X

48

